

## ٤٤ - كتاب

## الحظر والإباحة

ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَنْ تَحْرِيمِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا  
خِصَالًا مَعْلُومَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ

٥٥٥٥ - أخبرنا عبدُ الله بنُ محمد الأزديُّ، قال: حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيم، قال: حدثنا جريرٌ، عن منصورٍ، عن الشعبيِّ، عن ورادٍ مولى المغيرة

عن المغيرة بنِ شُعبة أن رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعَ وَهَاتِ، وَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ»<sup>(١)</sup>. [٦٨:٣]

(١) إسناده صحيح على شرطهما. جرير: هو ابن عبد الحميد الضبي، ومنصور: هو ابن المعتمر، والشعبي: هو عامر بن شراحيل. وأخرجه مسلم ٣/١٣٤١ (٥٩٣) (١٢) في الأفضية: باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة...، عن إسحاق بن إبراهيم، بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري (٢٤٠٨) في الاستقراض: باب ما يُنهى عن إضاعة المال، والنسائي في الرقائق كما في «التحفة» ٨/٤٩٧، والطبراني ٢٠/٩٠١، والبعثي (٣٤٢٦) من طرق عن جرير، به. وأخرجه أحمد ٤/٢٤٦، ومسلم ٣/١٣٤١ (٥٩٣) (١٢)، والطحاوي في =

## ذِكْرُ الزجر عن خصالٍ معلومةٍ من أجل عللٍ معدودة

٥٥٥٦ - أخبرنا أبو يعلى، قال: حدثنا خَلْفُ بْنُ هِشَامِ البزار، قال: حدثنا حمادُ بْنُ زَيْدٍ، عن عاصمٍ، عن الشعبيِّ أن معاويةَ كتب إلى المغيرةِ بنِ شعبةٍ أن اكتب إليَّ بحديثٍ سمعته من رسولِ الله ﷺ، فدعا غلامه وراذلاً، فقال: اكتب: إنني سمعتُ رسولَ الله ﷺ ينهى عن وأدِ البناتِ، وعُقوقِ الأمهاتِ، وعن منَعَ وهاتِ، وعن قيلٍ وقالٍ، وكثرةِ السؤالِ، وإضاعةِ المالِ (١).

«مشكل الآثار» ٢٣٣/٤ - ٢٣٤، والطبراني ٢٠/٩٠٣ من طريق شيبان، عن منصور، به.

وأخرجه أحمد ٤/٢٥٠ - ٢٥١ و ٢٥٥، والطبراني ٢٠/٨٩٧ (٩٠٤) من طرق عن الشعبي، به.

وأخرجه أحمد ٤/٢٥٠، والدارمي ٢/٣١٠-٣١١، والبخاري في «الصحيح» (٥٩٧٥) في الأدب: باب عقوق الوالدين من الكبائر، وفي «الأدب المفرد» (٤٦٠)، ومسلم ٣/١٣٤١ (١٤)، والطحاوي في «المشكّل» ٤/٢٣٣، والطبراني ٢٠/٩٠٩ و (٩١٠) و (٩١٣) و (٩١٩) و (٩٢٠) و (٩٣٠) و (٩٤٢) و (٩٤٣)، والبيهقي في «الأدب» (١٠٥) من طرق عن وراذ، به. وبعضهم يزيد في الحديث على بعض. وانظر الحديث (٥٧١٩).

وأد البنات: هو دفنهن أحياء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ﴾ وسئل سعيد بن جبير عن إضاعة المال، قال: أن ينفق الطيب في الخبيث. وقوله: «منع وهات» يريد منع الواجب عليه من الحقوق، وأخذ ما لا يحل له من أموال الناس.

(١) عاصم: لم ينسب هنا، فيحتمل أن يكون ابن أبي النجود، ويحتمل أن يكون ابن سليمان الأحول، فإن حماد بن زيد يروي عن كليهما، فإن كان الأول فالسند حسن، وإن كان الثاني فهو صحيح على شرط الشيخين غير خلف بن =

سَمِعَ الشَّعْبِيُّ هَذَا عَنْ وِرَادٍ عَنِ الْمَغِيرَةِ، قَالَ الشَّيْخُ .

[٤٣: ٢]

ذَكَرُ خِصَالٍ مَنْ كُنَّ فِيهِ اسْتَحَقَّ بَغْضَ الْمُصْطَفَى ﷺ إِيَّاهُ

٥٥٥٧ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ، أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ، وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ، أَسْوَأُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُتَشَدِّقُونَ الْمُتَفَيِّهُونَ الثَّرَاوُونَ» (١).

[١٠٩: ٢]

ذَكَرُ وَصَفِ أَقْوَامٍ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا  
مِنْ أَجْلِ أَعْمَالٍ ارْتَكَبُوهَا

٥٥٥٨ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُنَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ

هشام البزار، فمن رجال مسلم. الشعبي: هو عامر بن سراحيل، وقد ثبت سماعه من المغيرة وغيره من الصحابة.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٠/ (٩٠٢) من طريق شيبان عن عاصم بن أبي النجود، عن الشعبي، عن وِرَادٍ، عن المغيرة، فأدخل بينهما وِرَادًا. وانظر ما قبله.

(١) حديث صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم إلا أن مكحولاً - وهو الشامي - لم يسمع من أبي ثعلبة الخشني. المقدمي: هو محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم. وقد تقدم الحديث برقم (٤٨٢)، وذكرت فيه شواهد التي يصح بها.

الحجّاج السّامي، قال: حدثنا حمادُ بنُ سلمة، عن عبيدِ الله بنِ عمر، عن سعيدِ المقبري

عن أبي هريرة أن رسولَ الله ﷺ قال: «أربعةٌ يُبغضُهُمُ اللهُ: البيّاعُ الحَلّافُ، والفَقيرُ المُختالُ، والشَّيخُ الزّاني، والإمامُ الجائرُ»<sup>(١)</sup>. [١٠٩: ٢]

ذَكَرَ الزَّجْرِي عَنْ أَنَّ يَمُكَّرَ الْمَرْءَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ  
أَوْ يُخَادِعُهُ فِي أَسْبَابِهِ

٥٥٥٩ - أخبرنا الفضلُ بنُ الحُباب، قال: حدّثنا عثمانُ بنُ الهيثمِ بنِ الجهم<sup>(٢)</sup>، قال: حدّثنا أبي، عن عاصمٍ، عن زُرِّ

عن عبدِ الله، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا، فَلَيْسَ مِنَّا، وَالْمَكْرُ وَالْخِدَاعُ فِي النَّارِ»<sup>(٣)</sup>. [٨٤: ٢]

(١) إسناده صحيح. إبراهيم بن الحجّاج السّامي: ثقة، روى له النسائي، ومن فوقه على شرطهما غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم. وأخرجه النسائي ٨٦/٥ في الزكاة: باب الفقير المختال، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٢٤)، والخطيب في «تاريخه» ٣٥٨/٩ من طرق عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد.

(٢) في الأصل: «ابن أبي الجهم»، وقد أقحمت لفظة «أبي» في «التقاسيم» ٢/لوحه ٢٠٤، بينما ذكره المؤلف في «ثقاته» ٤٥٣/٨، ولم يقل فيه «أبي»، وكذلك كل من ترجم له.

(٣) إسناده حسن. الهيثم بن جهم: روى عنه جمع وذكره المؤلف في «الثقات» ٢٣٥/٩، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٨٣/٩ وقال: سألت أبي عنه، فقال: لم أر في حديثه مكروهاً. عاصم: هو ابن بهدلة ابن أبي النجود =

ذَكَرُ الزَّجْرِ عَنْ أَنْ يُفْسِدَ الْمَرْءُ امْرَأَةً أَخِيهِ الْمُسْلِمِ  
أَوْ يُخَبِّبَ عَيْبَهُ عَلَيْهِ

٥٥٦٠ - أخبرنا عبدُ الله بنُ محمد الأزدي، قال: حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيم، قال: أخبرنا معاويةُ بنُ هشامٍ، قال: حدَّثنا عمارُ بنُ رزِيقٍ، عن عبدِ الله بنِ عيسى بنِ عبدِ الرحمن بنِ أبي ليلَى، عن عِكْرَمَةَ، عن يحيى بنِ يَعمَرَ

عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ خَبَّبَ عَبْدًا عَلَى أَهْلِهِ، فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ أَفْسَدَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا، فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(١)</sup>.

[٦١: ٢]

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٢٣٤)، وفي «الصغير» (٨٣٨)، والقضاعي في «الشهاب» (٢٥٣) و(٢٥٤) و(٣٥٤)، وأبونعيم في «الحلية» ١٨٨/٤ - ١٨٩ من طريق الفضل بن الحباب، بهذا الإسناد. وقال الهيثمي ٧٩/٤: رجاله ثقات، وفي عاصم ابن بهدلة كلام لسوء حفظه. وقال المنذري في «الترغيب» ٥٧٢/٢: إسناده جيد.

ولقوله: «من غشنا فليس منا» شواهد في الصحيح وغيره عن غير واحد من الصحابة.

ولقوله: «المكر والخديعة في النار» شاهد عند الحاكم ٦٠٧/٤ من حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «المكر والخديعة والخيانة في النار» وسكت عنه الحاكم وكذا الذهبي، وإسناده حسن. وعن الحسن مرسلًا عند أبي داود في «مراسليه» (١٦٥) بتحقيقي.

(١) إسناده صحيح على شرط الصحيح، معاوية وعمار من رجال مسلم، وعكرمة - وهو مولى ابن عباس - روى له مسلم مقروناً واحتج به البخاري، وباقي السند على شرطهما.

### ذَكَرُ الرَّجْرَجِ عَنِ الْكِبَائِرِ السَّبْعِ إِذْ هُنَّ الْمُؤَبَّقَاتُ

٥٥٦١ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَبَّقَاتِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشَّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرَّبَا، وَأَكْلُ

وأخرجه النسائي في «سننه الكبرى» ٣/لوحه ٢٢٠ في عشرة النساء: باب من أفسد امرأة على زوجها، عن إسحاق بن إبراهيم، بهذا الإسناد. وأخرجه أحمد ٢/٣٩٧، والحاكم ٢/١٩٦، والبيهقي في «سننه» ١٣/٨، وفي «الأدب» (٨٠) من طريق أبي الجواب الأحوص بن جَوَّاب، والبخاري في «التاريخ الكبير» ١/٣٩٦، وأبو داود (٢١٧٥) في الطلاق: باب فيمن خبَّ امرأة على زوجها، و(٥١٧٠) في الأدب: باب فيمن خبَّ مملوكاً على مولاه، من طريق زيد بن الحباب، كلاهما عن عمار بن رزيق، به، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي!

وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري في «التاريخ» ١/٣٩٦، وأبي يعلى (٢٤١٣) قال الهيثمي ٥/٢٦٥: رجاله ثقات. وعن ابن عمر عند الطبراني في «الكبير» و«الصغير» (٦٩٨) قال الهيثمي ٥/٧٧: فيه أبو طيبة عبد الله بن مسلم وثقه ابن حبان، وقال: يخطيء ويخالف، وبقية رجاله ثقات. وعن بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ، وقد تقدم عند المؤلف برقم (٤٣٦٣) وإسناده صحيح. ومعنى خبَّ: خدع وأفسد.

مالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ  
الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ»<sup>(١)</sup>. [٣: ٢]

(١) إسناده صحيح . محمد بن إسماعيل الجعفي : هو أبو عبد الله البخاري ، جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث ، ومن فوقه ثقات على شرط الشيخين غير عبد العزيز الأوسي فمن رجال البخاري . أبو الغيث : هو سالم أبو الغيث المدني مولى عبد الله بن مطيع بن الأسود . وهو في «صحيح البخاري» (٢٧٦٦) في الوصايا : باب قول الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا...﴾ ، و (٥٧٦٤) في الطب : باب الشرك والسحر من الموبقات ، و (٦٨٥٧) في الحدود : باب رمي المحصنات ، وروايته في كتاب الطب مختصرة ، ومن طريقه أخرجه البغوي (٤٥) .

وأخرجه البيهقي ٢٤٩/٨ من طريق الحسن بن علي بن زياد ، عن عبد العزيز بن عبد الله الأوسي ، بهذا الإسناد .

وأخرجه مسلم (٨٩) في الإيمان : باب بيان الكبائر وأكبرها ، وأبوداود (٢٨٧٤) في الوصايا : باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم ، والنسائي ٢٥٧/٦ في الوصايا : باب اجتناب أكل مال اليتيم ، وفي التفسير كما في «التحفة» ٤٥٨/٩ ، وأبو عوانة في «صحيحه» ٥٤/١ - ٥٥ ، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٨٢/١ من طرق عن ابن وهب ، عن سليمان بن بلال ، به . وأخرجه أبو عوانة ٥٥/١ ، والطحاوي ٣٨٢/١ من طريقين عن سليمان بن بلال ، به .

الموبقات ، أي : الذنوب المهلكات ، وهي الكبائر ، وليست محصورة في هذه السبعة بل كل ذنب أطلق عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم ، أو أخبر فيه بشدة العقاب ، أو علق عليه الحد ، أو شدد النكير عليه ، فهو كبيرة . انظر «الفتح» ١٢/١٨٢ - ١٨٤ .

والمحصنات : هن الحرائر العفيفات ، ولا يختص بالمزوجات ، بل حكم البكر كذلك بالإجماع .

## ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ هَذَا الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ

لَمْ يُرَدِّ بِهِ النَّفْيَ عَمَّا دُونَهُ

٥٥٦٢ - أخبرنا النضر بن محمد بن المبارك، قال: حدثنا محمد بن عثمان العجلي، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن شيبان، عن فراس، عن الشعبي

عن عبد الله بن عمرو، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكَبَائِرُ؟ قَالَ: «الإشْرَاكُ بِاللَّهِ». قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ». قُلْتُ لِعَامِرٍ: مَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: الَّذِي يَقْتَطِعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ صَبْرٍ، وَهُوَ فِيهَا كَاذِبٌ<sup>(١)</sup>. [٣:٢]

(١) إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن عثمان بن كرامة العجلي، فمن رجال البخاري. شيبان: هو ابن عبد الرحمن النحوي، وفراس: هو ابن يحيى الهمداني الكوفي. وأشار الحافظ في «الفتح» ٥٥٦/١١ إلى رواية المؤلف هذه، واعتمدها في تعيين السائل والمسؤول عن اليمين الغموس. وأخرجه البخاري (٦٩٢٠) في استتابة المرتدين: باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة، عن محمد بن الحسين بن إبراهيم، والطبري في «جامع البيان» (٩٢٢٣) عن أبي هشام الرفاعي، والبيهقي ٣٥/١٠ من طريق سعيد بن مسعود، ثلاثهم عن عبيد الله بن موسى، بهذا الإسناد. وأخرجه البيهقي ٣٥/١٠ من طريق محمد بن سابق، عن شيبان، به. وأخرجه بنحوه أحمد ٢٠١/٢، والدارمي ١٩١/٢، والبخاري (٦٦٧٥) في الإيمان والندور: باب اليمين الغموس، و(٦٨٧٠) في الديات: باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا...﴾، والترمذي (٣٠٢١) في تفسير القرآن: باب ومن سورة النساء، والنسائي ٨٩/٧ في تحريم الدم: باب ذكر الكبائر، =

ذَكَرُ الْبَيَانَ بِأَنَّ الْيَمِينَ الْغَمُوسَ الَّذِي وَصَفْنَاهُ مِنَ الْكِبَائِرِ  
 ٥٥٦٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمَشْنِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ،  
 قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ  
 زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَمَامَةَ  
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكْبَرَ  
 الْكِبَائِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَالَّذِي  
 نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَحْلِفُ الرَّجُلُ عَلَيَّ مِثْلَ جَنَاحِ بُعُوضَةٍ إِلَّا كَانَتْ كَيْفَةً  
 فِي قَلْبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>. [١٠٩:٢]

و ٦٣/٨ في القسامة: باب تأويل قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا  
 فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾، وفي التفسير كما في «التحفة» ٣٤٦/٦، والطبري  
 في «جامع البيان» (٩٢٢٢)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٠٢/٧، والبغوي (٤٤)  
 من طرق عن شعبة، عن فراس، به.  
 (١) عبد الله بن أبي أمامة: ذكره المؤلف في «ثقافته» ٣٤/٥ فقال: يروي عن  
 عبد الله بن أنيس، روى عنه محمد بن زيد، ويُشبهه أن يكون ابن أبي  
 أمامة بن سهل بن حنيف. وعبد الرحمن بن إسحاق: هو المدني، روى له  
 مسلم في الشواهد، وهو صدوق. وباقي السند ثقات من رجال الصحيح.  
 خالد بن عبد الله: هو الواسطي الطحان، ومحمد بن زيد: هو ابن المهاجر بن  
 قنفذ التيمي المدني.  
 وأخرجه ابن الأثير في «أسد الغابة» ١٨٠/٣ من طريق أبي يعلى،  
 بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ٤٩٥/٣، والترمذي (٣٠٢٠) في التفسير: باب ومن  
 سورة النساء، والطحطاوي في «مشكل الآثار» ٣٨٢/١، والحاكم ٢٩٦/٤،  
 وأبو نعيم في «الحلية» ٣٢٧/٧ من طرق عن الليث بن سعد، عن هشام بن  
 سعد، عن محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ التيمي، عن أبي أمامة  
 الأنصاري، عن عبد الله بن أنيس الجهني... فذكره. وقال فيه: «وما حلف

## ذَكَرُ الرَّجْرِ عَنْ أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ

٥٥٦٤ - أخبرنا أبو يعلى، حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، حدثني عبيد الله بن أبي جعفر، عن سالم بن أبي سالم الجيشاني، عن أبيه عن أبي ذر، قال: قال النبي ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَتَوَلَّيْنِ مَالَ يَتِيمٍ، وَلَا تَتَأَمَّرَنَّ عَلَيَّ اثْنَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

[١٠٦:٢]

حالف بالله يمين صبر، فأدخل فيها مثل جناح بعوضة إلا جعلت نكتة في قلبه إلى يوم القيامة». وفي الحاكم: «في قلبه يوم القيامة» بإسقاط لفظ «إلى». قال الترمذي: أبو أمامة الأنصاري هو ابن ثعلبة، ولا نعرف اسمه، وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث، وهذا حديث حسن غريب، قلت: وفي «التقريب»: أبو أمامة البلوي، حليف بني حارثة، اسمه إياس، وقيل: عبد الله بن ثعلبة، وقيل: ثعلبة بن عبد الله، أو ابن سهيل، صحابي له أحاديث، وحديثه في «صحيح» مسلم والسنن الأربعة. وصحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي، وحسنه الحافظ في «الفتح» ٤١١/١٠.

وقال المزني في «تحفة الأشراف» ٢٧٥/٤ بعد أن ذكر طريق الترمذي عن محمد بن زيد، عن أبي أمامة، عن عبد الله بن أنيس: رواه عبد الرحمن بن إسحاق المدني، عن محمد بن زيد، عن عبد الله بن أبي أمامة، عن أبيه، عن عبد الله بن أنيس، فزاد فيه: «عبد الله بن أبي أمامة». وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠٥/١ وعزاه للطبراني في «الأوسط»، وقال: رجاله موثقون.

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم. أبو عبد الرحمن المقرئ: هو عبد الله بن يزيد، وأبو سالم الجيشاني: هو سفيان بن هانيء المصري. وأخرجه ابن سعد ٢٣١/٤، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «تاريخه» =

٥٥٦٥ - أخبرنا إسماعيلُ بنُ داود بنِ وردانِ بِمِصْرَ، قال: حَدَّثَنَا عيسى بنُ حمَّاد، قال: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عن ابنِ عجلان، عن سعيدِ المَقْبَرِيِّ عن أبي هُرَيْرَةَ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: «أَخْرَجُ مَالَ الضَّعِيفَيْنِ: الْيَتِيمِ وَالْمَرْأَةِ»<sup>(١)</sup>. [١٠٦: ٢]

٤٦٣/٢ (وقد سقط منه اسم شيخه، وهو أبو عبد الرحمن المقرئ)، ومسلم (١٨٢٦) في الإمارة: باب كراهة الإمارة بغير ضرورة، وأبو داود (٢٨٦٨) في الوصايا: باب ما جاء في الدخول في الوصايا، والنسائي ٢٥٥/٦ في الوصايا: باب النهي عن الولاية على مال اليتيم، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٦) بتحقيقي، والبيهقي ١٢٩/٣ و٢٨٣/٦ من طرق عن أبي عبد الرحمن المقرئ، بهذا الإسناد. قال النووي في «شرح مسلم» ٢١٠/١٢: هذا الحديث صحيح إسناداً ومتناً.

وقال القرطبي المحدث - فيما نقله عنه السيوطي في شرحه على النسائي ٢٥٥/٦ -: معنى «إني أراك ضعيفاً»، أي: ضعيفاً عن القيام بما يتعين على الأمير من مراعاة مصالح رعيته الدنيوية والدينية، ووجه ضعفه عن ذلك أن الغالب عليه كان الزهد واحتقار الدنيا، ومن هذا حاله لا يعتني بمصالح الدنيا وبأموالها اللذين بمراعاتهما تنتظم مصالح الدين ويتم أمره، وقد كان أبوذر أفرط في الزهد في الدنيا حتى انتهى به الحال إلى أن يفني بتحريم الجمع للمال، وإن أخرجت زكاته، وكان يرى أنه الكنز الذي توعد الله عليه في القرآن، فلما علم النبي ﷺ منه هذه الحالة، نصحه، ونهاه عن الإمارة، وعن ولاية مال الأيتام، وأكد النصيحة بقوله: «وإني أحب لك ما أحب لنفسي» وأما من قوي على الإمارة، وعدل فيها، فإنه من السبعة الذين يظلمهم الله في ظله . . .

(١) إسناده حسن. ابن عجلان: اسمه محمد، وهو صدوق روى له البخاري تعليقاً ومسلم في الشواهد، وباقي السند ثقات رجال الشيخين غير عيسى بن حماد، فمن رجال مسلم.

## ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَنِ وَصْفِ مَا يُعَذَّبُ بِهِ فِي الْقِيَامَةِ أَكَلَةُ أَمْوَالِ الْيَتَامَى

٥٥٦٦ - أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا عُبَيْدُ بْنُ مُكْرَمٍ، حدثنا يونس بن بكير، حدثنا زياد بن المنذر، عن نافع بن الحارث عن أبي بَرزَةَ أن رسولَ الله ﷺ قال: «يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَوْمٌ مِنْ قُبُورِهِمْ تَأْجُجُ أَفْوَاهُهُمْ نَارًا». فقيل: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَلَمْ تَرَ اللَّهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ الآية [النساء: ١٠]»<sup>(١)</sup>. [٧٢:٣]

وأخرجه الحاكم ١٢٨/٤ من طريق شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه، بهذا الإسناد. وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وأقره الذهبي! مع أن ابن عجلان أخرج له مسلم متابعة.

وأخرجه أحمد ٤٣٩/٢، والنسائي في «الكبرى» ٣/لوحه ٢٠٩ في عشرة النساء: باب حق المرأة على زوجها، وابن ماجه (٣٦٧٨) في الأدب: باب حق اليتيم، والحاكم ٦٣/١، والبيهقي ١٣٤/١٠ من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن ابن عجلان، به. وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ورقة ١/٢٢٨: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

وفي الباب عن أبي شريح الخزاعي عند النسائي في «الكبرى» ٢٠٩/٣ عن أحمد بن بكار، عن محمد بن سلمة، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبيه، عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم إني أخرج حقَّ الضعيفين: حق اليتيم، وحق المرأة».

وقوله: «أخرج مال الضعيفين» أي: أضيقه وأحرمه على من ظلمهما، يقال: حَرَجَ عَلَيَّ ظَلَمَكَ، أي: حَرَمَهُ. «النهاية» ٣٦١/١.

(١) إسناده ضعيف جداً. زياد بن المنذر: مجمع على ضعفه، ونسبه ابن معين إلى الكذب، وذكره المؤلف في كتابه «المجروحين» ٣٠٦/١، وقال: كان =

## ذكرُ الإخبارِ بإيجابِ النَّارِ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهَا لِمَنْ كَانَ غِذَاؤُهُ حَرَاماً

٥٥٦٧ - أخبرنا أبو يعلى، قال: حَدَّثَنَا أَمِيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَبِي جَمِيلَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ بَشِيرٍ

عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ وَدَمٌ نَبَتَا عَلَى سُحْتِ النَّارِ أَوْلَى بِهِ، يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، النَّاسُ غَادِيَانِ: فَعَادٍ فِي فِكَائِكَ نَفْسِهِ فَمُعْتَقُهَا، وَغَادٍ مُؤَبِقُهَا، يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، الصَّلَاةُ قُرْبَانٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ،

رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول، لا تحل كتابة حديثه، ثم أعاد ذكره في «الثقات» ٣٢٦/٦ - ٣٢٧. قال ابن حجر في «التهذيب» ٣٨٧/٣ بعد أن ساق ترجمتي ابن حبان له: فهو هو، غَفَلَ عَنْهُ ابْنُ حَبَانَ. ونافع بن الحارث: قال البخاري فيما نقله عنه ابن عدي في «الكامل» ٢٥١٥/٧ والعقيلي في «الضعفاء» ٢٨٦/٤: لم يصح حديثه، وذكره المؤلف في «ثقاته» ٤٧١/٥. وهو في «مسند أبي يعلى» ورقة ٢/٣٤٨.

وأورده الهيثمي في «المجمع» ٢/٧ وعزاه إلى أبي يعلى والطبراني، وقال: وفيه زياد بن المنذر، وهو كذاب.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٤٤٣/٢، وزاد نسبه إلى ابن أبي شيبه في «مسنده» وابن أبي حاتم.

وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يَذْهَبُ الجَلِيدُ  
عَلَى الصَّفَا»<sup>(١)</sup>. [٦٦:٣]

ذَكَرَ الزَّجْرَ عَنِ الْمُحَقَّرَاتِ مِنَ المَعَاصِي  
الَّتِي يَكْرَهُهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ

٥٥٦٨ - أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُجَاشِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ  
أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ  
بَنَانِكَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزَّبِيرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْفُ بْنُ  
الْحَارِثِ بْنِ الطُّفَيْلِ

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، إِيَّاكَ  
وَمُحَقَّرَاتِ الأَعْمَالِ، فَإِنَّ لَهَا مِنَ اللهِ طَالِباً»<sup>(٢)</sup>. [٣:٢]

(١) حديث صحيح. عبد الملك بن أبي جميلة: ذكره المؤلف في «الثقات»  
١٠٣/٧، وروى له الترمذي حديثاً واحداً في القضاء، وشيخه فيه  
أبو بكر بن بشير، ذكره في «ثقاته» ٥٨٦/٥، وابن أبي حاتم في «الجرح  
والتعديل» ٣٤٢/٩. وقد تقدم عند المؤلف من غير هذه الطريق. انظر  
الحديث (١٧٢٤).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ١٩ / (٣٦١) عن إبراهيم بن هاشم  
البيغوي، عن أمية بن بسطام، بهذا الإسناد.  
(٢) إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله رجال الشيخين غير  
عوف بن الحارث فمن رجال البخاري. وخالد بن مخلد قد توبع.

وأخرجه ابن ماجه (٤٢٤٣) في الزهد: باب ذكر الذنوب، عن  
أبي بكر بن أبي شيبه، عن خالد بن مخلد، بهذا الإسناد. قال البوصيري  
في «مصباح الزجاجة» ورقة ٢٦٩: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، رواه  
أبو بكر بن أبي شيبه في «مسنده» هكذا.

ذَكَرُ الْأَمْرَ بِمُجَانِبَةِ الشُّبُهَاتِ سِتْرَةَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَبَيْنَ  
الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ الْمَحْضِ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ

٥٥٦٩ - أَخْبَرَنَا ابْنُ قَتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مَوْهَبٍ، حَدَّثَنَا الْمَفْضَلُ بْنُ  
فَضَالَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشِ الْقَتَبَانِيِّ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ  
يَزِيدِ الْعُكْلِيِّ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ

أَنَّهُ سَمِعَ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَقُولُ: «اجْعَلُوا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْحَرَامِ سِتْرَةً مِنَ الْحَلَالِ، مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ  
اسْتَبْرَأَ لِعِرْضِهِ وَدِينِهِ، وَمَنْ أَرْتَعَ فِيهِ كَانَ كَالْمُرْتَعِ إِلَى جَنْبِ  
الْحِمَى يُوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ  
فِي الْأَرْضِ مَحَارِمُهُ»<sup>(١)</sup>.

[٦٣: ١]

وأخرجه أحمد ٧٠/٦ عن منصور بن سلمة الخزازي وأبي سعيد مولى  
بني هاشم، و ١٥١ عن أبي عامر العقدي، والقضاعي في «مسند الشهاب»  
(٩٥٥) من طريق القعني، أربعتهم عن سعيد بن مسلم، به.  
وأخرجه الدارمي ٣٠٣/٢ عن منصور بن سلمة، به. ووقع في  
المطبوع زيادة «مالك» في السند، وهو خطأ.

وقال البوصيري: ورواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»: حدثنا  
أبو خيثمة، حدثنا أبو عامر، حدثنا سعيد بن مسلم، به.  
وله شاهد من حديث سهل بن سعد عند أحمد ٣٣١/٥، والبخاري  
(٤٢٠٣)، وإسناده صحيح، وحسنه الحافظ في «الفتح» ٢٨٣/١١.  
وعن ابن مسعود عند أحمد ٤٠٢/١ - ٤٠٣ وإسناده جيد كما قال  
الحافظ العراقي.

(١) إسناده حسن. عبد الله بن عياش، وابن عجلان: صدوقان، روى لهما مسلم  
في الشواهد، وباقي السند رجاله ثقات رجال الشيخين غير يزيد بن موهب، =

ذَكَرُ الزَّجْرَ عَنِ إِتْبَاعِ الْمَرْءِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ،  
إِذْ اسْتَعْمَلَهَا يَزْرَعُ فِي الْقَلْبِ الْأَمَانِي

٥٥٧٠ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بِعَسْكَرِ مُكْرَمِ عَبْدِ اللَّهِ،  
قَالَ: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ،  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ سَلْمَةَ بْنِ<sup>(١)</sup> أَبِي الطَّفِيلِ  
عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ،  
إِنَّ لَكَ كَثْرًا، وَإِنَّكَ ذَوْقَرْنِيهَا، فَلَا تُتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّ لَكَ  
الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةَ»<sup>(٢)</sup>. [١٩:٢]

وهو ثقة، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. المفضل بن فضالة:  
هو ابن عبيد بن ثمامة القتباني المصري أبو معاوية القاضي.  
وأورده الهيثمي في «المجمع» ٢٩٣/١٠ وعزاه إلى الطبراني، وقال:  
رجالہ رجال الصحیح غیر شیخ الطبرانی المقدم بن داود، وقد وثق على  
ضعف فيه. قلت: وإسناد المصنف هنا خلو منه. وانظر الحديث رقم (٧٢١)  
عند المؤلف.

- (١) في الأصل: «عن»، وهو تحريف، والتصويب من «التقاسيم» ٢/لوحه ١١١.  
(٢) سلمة بن أبي الطفيل - وأبوه هو الصحابي عامر بن وائلة - ذكره المؤلف في  
«الثقات» ٣١٨/٤، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٧٧/٤، وابن أبي حاتم  
١٦٦/٤ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وروى عنه محمد بن إبراهيم التيمي،  
وفطر بن خليفة وقول ابن خراش فيه: مجهول، رده الحافظ في  
«تعجيل المنفعة» ص ١٦٠، وباقى السند على شرط الصحيح غير  
محمد بن إسحاق، فروى له البخاري تعليقاً ومسلم متابعة، وهو حسن  
الحديث، ولكن رواه بالنعنة، وهو مدلس. وقال الهيثمي في «المجمع» ٨/  
٦٣: رواه أحمد، وفيه ابن إسحاق وهو مدلس، وبقي رجاله ثقات.

وأخرجه أحمد ١/١٥٩، والدارمي ٢/٢٩٨، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/١٤ - ١٥ وفي «شرح المشكل» ٢/٣٥٠، والحاكم ٣/١٢٣ من طرق عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد. وفي «المستدرک» قال: «عن سلمة بن أبي الطفيل أظنه عن أبيه». قلت: ويغلب على ظني أن الشك من الراوي عن حماد بن سلمة عنده، وهو سليمان بن حرب، فإن هذه الزيادة ليست عند أحد غيره. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي!

وذكره البخاري في «تاريخه» ٤/٧٧ عن حماد بن سلمة، به. ثم قال فيه أيضاً: حدثني خليفة، حدثنا عبد الأعلى، عن ابن إسحاق، عن سمع أبا الطفيل عامر بن وائلة، عن بلال: قال النبي ﷺ: «إن لك كنزاً في الجنة»، قال أبو عبد الله: ولا يصح.

وفي الباب عن بريدة عند أحمد ٥/٣٥١ و ٣٥٣ و ٣٥٧، وأبي داود (٢١٤٩)، والترمذي (٢٧٧٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» ٣/١٥، وفي «شرح المشكل» ٢/٣٥٢، والحاكم ٢/١٩٤، والبيهقي ٧/٩٠ ولفظة: «يا علي لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى، وليست لك الآخرة» وفي إسناده شريك بن عبد الله النخعي، وهو سيء الحفظ، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك. قلت: وهو يتقوى بحديث الباب.

وقد اختلف العلماء في المراد بقوله: «إنك ذو قرنيها»، فذهب بعضهم إلى أنه أراد: أنك ذو قرني الجنة، يريد طرفيها، إذ كان ذكره ذلك بعقب ذكره الجنة. وذهب أبو عبيد إلى أنه أراد أنك ذو قرني هذه الأمة، فأضمر الأمة، وإن كان لم يذكرها كمثله قوله عز وجل: ﴿ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة﴾ وفي موضع آخر: ﴿ما ترك عليها من دابة﴾ يريد الأرض، ولم يذكرها قبل ذلك، وكمثله قوله عز وجل: ﴿حتى توارت بالحجاب﴾ يريد الشمس، فأضمرها، ومثل قول القائل: ما بها أعلم من فلان يعني القرية والمدينة والبلدة ونحو ذلك.

٥٥٧١ - أخبرنا الحسين بن عبد الله القَطَّان، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدِ الْأَزْرَقِ، قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، عن يونس بن عُبيد، عن عمرو بن سعيد، عن أبي زُرْعَةَ بن عمرو بن جرير عن جرير، قال: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظْرَةِ الْفُجَاءَةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصْرِي (١).

[١٩: ٢]

وذهب قوم إلى معنى سوى هذا المعنى، وهو أنهم ذهبوا إلى أن علياً في هذه الأمة كذي القرنين في أمته في دعائه إياها إلى الله عز وجل، ف قيل له كذلك: «إنه ذو قرنيها تشبيهاً له به». انظر «غريب الحديث» ٧٨/٣ - ٨٠، و «شرح مشكل الآثار» ٣٥٠/٢.

وأما قوله ﷺ: «فلا تتبع النظرة النظرة، فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة»، فقال الطحاوي: فإن ذلك على أن الأولى تفجأ بلا اختيار له فيها، فلا يكون مأخوذاً بها، ولا تكون مكتوبة عليه، فهي له، وأما قوله: «وليست لك الآخرة» فإن الآخرة تكون باختيار لها، فهي مكتوبة عليه، وما كان مكتوباً عليه، فليس له.

(١) إسناده صحيح. هشام بن خالد الأزرق: صدوق، روى له أبوداود، وابن ماجه، وشيخه فيه ثقة، روى له أبوداود، والنسائي، ومن فوقهما ثقات من رجال الشيخين غير عمرو بن سعيد: هو القرشي أبو سعيد البصري، فمن رجال مسلم.

وأخرجه الدارمي ٢٧٨/٢، ومسلم (٢١٥٩) في الآداب: باب نظر الفجاءة، وأبوداود (٢١٤٨) في النكاح: باب ما يؤمر به من غض البصر، والطبراني (٢٤٠٤)، والخطابي في «معالم السنن» ٢٢٢/٣، والحاكم ٣٩٦/٢، والبيهقي في «السنن» ٨٩/٧ - ٩٠، وفي «الآداب» (٨٨٧) من طرق عن سفیان، بهذا الإسناد. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد وقد أخرجه مسلم.

قال أبو حاتم رضي الله عنه: الأمرُ بصرفِ البصرِ أمرٌ حتمٌ عما لا يجِلُّ، وهو مقرونٌ بالزجرِ عن ضِدِّه وهو النَّظَرُ إلى ما حَرَّمَ.

ذَكَرُ الْأَمْرُ لِمَنْ رَأَى امْرَأَةً أَعْجَبَتْهُ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَتَهُ حَيْثُ ذَكَرَ

٥٥٧٢ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ

عَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَدَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ، فَقَضَى حَاجَتَهُ وَخَرَجَ، وَقَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ، أَقْبَلَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ امْرَأَةً أَعْجَبَتْهُ، فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا»<sup>(١)</sup>.

[٧٨: ١]

وأخرجه أحمد ٤/٣٥٨ و٣٦١، ومسلم (٢١٥٩)، والترمذي (٢٧٧٦) في الأدب: باب ما جاء في نظرة المفاجأة، والنسائي في عشرة النساء، كما في «التحفة» ٢/٤٣٤، والطيبالسي (٦٧٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/١٥، وفي «مشكل الآثار» ٢/٣٥٢ و٣٥٣، والطبراني (٢٤٠٥) و(٢٤٠٦) و(٢٤٠٧) و(٢٤٠٨) من طرق عن يونس بن عبيد، به.

(١) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الزبير - وهو محمد بن مسلم بن تدرس - فقد روى له البخاري مقروناً واحتج به مسلم، وقد صرح بالسماع عند أحمد ٣/٣٤٨ من رواية ابن لهيعة عنه. وأخرجه الترمذي (١١٥٨) في الرضاع: باب ما جاء في الرجل يرى المرأة تعجبه، عن محمد بن بشار، بهذا الإسناد. وقال: حديث جابر حديث صحيح حسن غريب.

وأخرجه بنحوه مسلم (١٤٠٣) في النكاح: باب ندب من رأى امرأة...، عن عمرو بن علي، عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، به.

### ذكر الأمر بمواقعة امرأته لمن رأى امرأة أعجبه

٥٥٧٣ - أخبرنا محمد بن عبيد الله بن الفضل الكلاعي بحمص، قال: حدثنا محمد بن صدقة الجبلاني، قال: حدثنا محمد بن خالد الوهبي، عن ابن جريج، عن أبي الزبير

عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ الَّتِي تُعْجِبُهُ، فَلْيَرْجِعْ إِلَى أَهْلِهِ حَتَّى يَقَعَ بِهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَعَهُمْ»<sup>(١)</sup>. [٩٥:١]

### ذكر الزجر عن نظر الرجل إلى عورة الرجال، والنساء إلى عورتهم

٥٥٧٤ - أخبرنا ابن خزيمة، حدثنا محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي قديك، حدثنا الضحاك بن عثمان، عن زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري

وأخرجه أبو داود (٢١٥١) في النكاح: باب ما يؤمر به من غض البصر، والبيهقي ٩٠/٧ من طريق مسلم بن إبراهيم، والنسائي في عشرة النساء، كما في «التحفة» ٣٥٠/٢ من طريق الحارث بن عطية، كلاهما عن هشام، به. وأخرجه أيضاً أحمد ٣/٣٣٠ و ٣٤١ و ٣٤٨ و ٣٩٥، ومسلم (١٤٠٣) من طرق عن أبي الزبير، به.

وله شاهد من حديث ابن مسعود عند الدارمي ١٤٦/٢ قال: رأى رسول الله ﷺ امرأة فأعجبه، فأتى سودة وهي تصنع طيباً وعندها نساء، فأخلى به، ففضى حاجته، ثم قال: «أيا رجل رأى امرأة تعجبه، فليقم إلى أهله، فإن معها مثل الذي معها».

وأخر من حديث أبي كبشة عند أحمد ٤/٢٣١ وسنده حسن. وانظر ما بعده.

(١) رجاله ثقات، وهو بمعنى ما قبله.

عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عُرْيَةِ الرَّجُلِ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عُرْيَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي الثَّوْبِ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ»<sup>(١)</sup>.

[٣: ٢]

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم. ابن أبي فديك: هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، والضحاك بن عثمان: هو ابن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي المدني القرشي، وثقة أحمد، وأبوداود، وعلي بن المدني، وابن معين، وابن سعد، وابن بكير، والمؤلف، واحتج به مسلم، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو صدوق، وقال ابن نمير: لا بأس به جازئ الحديث. وهو في «صحيح ابن خزيمة» (٧٢). وفي المطبوع منه: «عورة» بدل «عريّة».

وأخرجه مسلم (٣٣٨) في الحيض: باب تحريم النظر إلى العورات، والبيهقي ٩٨/٧ عن محمد بن رافع، بهذا الإسناد. وقد تابع محمد ابن رافع عليه هارون بن عبد الله عند مسلم.

وأخرجه أحمد ٦٣/٣، وأبوداود (٤٠١٨) في الحمام: باب ما جاء في التعري، والنسائي في عشرة النساء، كما في «التحفة» ٣٨٣/٣، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٦٨/٤، وأبو عوانة ٢٨٣/١، والطبراني (٥٤٣٨)، وأبو يعلى (١١٣٦) من طرق عن ابن أبي فديك، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة ١٠٦/١، ومسلم (٣٣٨)، والترمذي (٢٧٩٣) في الأدب: باب في كراهية مباشرة الرجال الرجال والمرأة المرأة، وابن ماجه (٦٦١) في الطهارة: باب النهي أن يرى عورة أخيه، والبيهقي (٢٢٥٠) من طريق زيد بن الحباب، عن الضحاك بن عثمان، به. وقال فيه: «عورة» بدل «عريّة». وقوله: «عريّة» قال النووي في «شرح مسلم» ٣٠/٤: ضبطنا هذه اللفظة على ثلاثة أوجه: «عريّة» بكسر العين وإسكان الراء، و«عريّة» بضم =

## ذَكَرُ الزَّجْرِ عَنْ أَنْ تَنْظُرَ الْمَرْأَةُ إِلَى الرَّجُلِ الَّذِي لَا يُبْصِرُ

٥٥٧٥ - أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ نَبْهَانَ عَنِ أُمِّ سَلْمَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَنَا وَمَيْمُونَةُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يَسْتَأْذِنُ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ضُرِبَ الْحِجَابُ، فَقَالَ: «قُومَا». فَقَلْنَا: إِنَّهُ مَكْفُوفٌ، وَلَا يُبْصِرُنَا، قَالَ: «أَفَعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا لَا تُبْصِرَانِهِ؟!»<sup>(١)</sup>. [٧٠: ٢]

العين وإسكان الراء، و«عُرْيَةٌ» بضم العين وفتح الراء وتشديد الياء، وكلها صحيحة، قال أهل اللغة: عُرْيَةُ الرَّجُلِ - بضم العين وكسرهما - هي متجرده، والثالثة على التصغير. وفي «النهاية» لابن الأثير: يريد ما يعرى منها وينكشف.

(١) إسناده ضعيف. نبهان مولى أم سلمة: لم يوثقه غير المؤلف، ولم يرو عنه غير الزهري ومحمد بن عبد الرحمن، وقال أحمد: نبهان روى حديثين عجيبين، يعني هذا الحديث وحديث «إذا كان لإحداكن مكاتب فلتحتجب منه» ونقل صاحب «المبدع» ١١/٧ تضعيفه عن أحمد. وقال ابن عبد البر: نبهان مجهول لا يعرف إلا برواية الزهري عنه، وقال ابن حزم - فيما نقله الذهبي عنه في «المغني» ٦٩٤/٢: مجهول، وفي «التقريب»: مقبول، يعني حيث يتابع وإلا فهولين الحديث، ومتن الحديث معارض بأحاديث صحاح كما سيأتي. والحديث في «مسند أبي يعلى» ورقة ١/٣٢١.

وأخرجه أحمد ٦/٢٩٦، وأبوداود (٤١١٢) في اللباس: باب في قوله عز وجل: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾، والترمذي (٢٧٧٨) في الأدب: باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال، والطحاوي في =

«مشكل الآثار» (٢٨٩) بتحقيقي، والبيهقي ٩١/٧ - ٩٢ من طرق عن ابن المبارك، بهذا الإسناد. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح! وأخرجه النسائي في عشرة النساء، كما في «التحفة» ٣٥ / ١٣، والبيهقي في «السنن» ٩١ / ٧، وفي «الأدب» (٨٨٦) من طريق نافع بن يزيد، عن عقيل، عن الزهري، به. وقال النسائي: ما نعلم أحداً روى عن نبهان غير الزهري، وقد اضطرب رأي الحافظ في هذا الحديث، فقال في «الفتح» ١ / ٥٥٠: وهو حديث مختلف في صحته، وقال في موضع آخر منه: هو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري، عن نبهان مولى أم سلمة عنها، وإسناده قوي، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان، وليست بعله قاذحة.

وقال أبو داود: هذا لأزواج النبي ﷺ خاصة، ألا ترى إلى اعتداد فاطمة بنت قيس عند ابن أم مكتوم، قد قال النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس «اعتدي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده».

وقال ابن قدامة في «المغني» ٥٦٣/٦ - ٥٦٤: فصل: وأما نظر المرأة إلى الرجل، ففيه روايتان: إحداهما: لها النظر إلى ما ليس بعورة، والأخرى: لا يجوز لها النظر من الرجل إلا إلى مثل ما ينظر إليه منها، اختاره أبو بكر، وهذا أحد قولي الشافعي لما روى الزهري عن نبهان، عن أم سلمة، وذكر الحديث، ثم قال: رواه أبو داود وغيره، ولأن الله تعالى أمر النساء بغض أبصارهن كما أمر الرجال به، ولأن النساء أحد نوعي آدميين، فحرم عليهن النظر إلى النوع الآخر قياساً على الرجال... ولنا قول النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس: «اعتدي في بيت ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى، تضعين ثيابك فلا يراك» متفق عليه، وقالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد» متفق عليه، ويوم فرغ النبي ﷺ من خطبة العيد مضى إلى النساء، فذكرهن ومعه بلال، فأمرهن بالصدقة، ولأنهن لومنتن النظر، لوجب على الرجال الحجاب، كما وجب على النساء، لثلا ينظرن =

قال أبو حاتم: قوله ﷺ: «أفعميا وان أنتما؟» لفظة استخبار مرادها الزجر عن نظرهما إلى الرجل الذي كُفَّ، وفيه دليل على أن النساء محرمٌ عليهن النظرُ إلى الرجال، إلا أن يكونوا لهن بمحرمٍ سواء كانوا مكفوفين أو بصراء.

ذَكَرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى النِّسَاءِ مِنْ غَضِّ الْبَصْرِ  
وَلِزُومِ الْبُيُوتِ لِثَلَاثَةِ بَصَرُهُنَّ عَلَى أَحَدٍ مِنَ  
الرِّجَالِ وَإِنْ كَانَ الرِّجَالُ عَمِيَانًا

٥٥٧٦ - أخبرنا ابنُ قتيبة، قال: حدثنا حرملةُ بنُ يحيى، قال: حدثنا ابنُ وهب، قال: أخبرنا يونس، عن ابنِ شهابٍ أن نبهانَ حَدَّثَهُ

أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِيمُونَةَ  
قَالَتْ: فَبَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ أَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ  
أَنْ أُمِرَ بِالْحِجَابِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِحْتَجِبَا مِنْهُ».  
فَقَالَتَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى، فَمَا يُبَصِّرُنَا وَلَا يَعْرِفُنَا؟ قَالَ

إليهم، فأما حديث نبهان، فقال أحمد: نبهان روى حديثين عجيبين، يعني هذا الحديث، وحديث «إذا كان لإحداكن مكاتب فلتحتجب منه» وكأنه أشار إلى ضعف حديثه إذ لم يرو إلا هذين الحديثين المخالفين للأصول، وقال ابن عبد البر: نبهان مجهول لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث، وحديث فاطمة صحيح فالحجة به لازمة، ثم يحتمل أن حديث نبهان خاص لأزواج النبي ﷺ كذلك قال أحمد وأبو داود. قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: كان حديث نبهان لأزواج النبي ﷺ خاصة، وحديث فاطمة لسائر الناس؟ قال: نعم، وإن قدر التعارض، فتقديم الأحاديث الصحيحة أولى من الأخذ بحديث مفرد في إسناده مقال.

رسول الله ﷺ: «أَلَسْتُمْ تَبْصِرَانِهِ»<sup>(١)</sup>. [٦٥:٣]

٥٥٧٧ - أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن شعيب، قال: حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ

أَنَّهُ سَأَلَ سَلِيمَانَ بْنَ مُوسَى عَنِ الرَّجُلِ يَنْظُرُ إِلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: سَأَلْتُ عَنْهَا عَطَاءً، فَقَالَ: سَأَلْتُ عَنْهَا عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَجَبِّي ﷺ مِنَ الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ تَخْتَلِفُ فِيهِ أَكْفُنَا، وَأَشَارَتْ إِلَى إِنَاءٍ فِي الْبَيْتِ قَدَرِ سِتَّةِ أَقْسَاطٍ<sup>(٢)</sup>. [١٠:٥]

(١) إسناده ضعيف كسابقه. وأخرجه النسائي في عشرة النساء، كما في «التحفة» ٣٥ / ١٣، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٨٨) عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب بهذا الإسناد.

(٢) إسناده حسن. عتبة بن أبي حكيم: وثقه ابن معين في رواية عباس الدوري والغلابي، وضعفه في رواية ابن أبي خيثمة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال دحيم: لا أعلمه إلا مستقيم الحديث، وذكره أبو زرعة الدمشقي في نثرثقات، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال أبو القاسم الطبراني: من ثقات المسلمين، وذكره المؤلف في «الثقات»، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال ابن أبي حاتم: كان أحمد يوهنه قليلاً، وقال محمد بن عوف الطائي: ضعيف. وسليمان بن موسى: هو الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق، وثقه دحيم وابن سعد وابن معين، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه، وقال البخاري: عنده مناكير، وقال النسائي: أحد الفقهاء وليس بالقوي في الحديث، وقال ابن عدي: وسليمان بن موسى فقيه راو، حدث عنه الثقات، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث ينفراد بها لا يروها غيره، وهو عندي ثبت صدوق، وباقي رجاله ثقات. ولم أجد هذا الحديث عند غير المصنف. وانظر الحديث رقم (١١٩٣) و(١١٩٤).

## ذِكْرُ السَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ

٥٥٧٨ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفِيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو مَجْلَزٍ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، دَعَا الْقَوْمَ فَطَعِمُوا، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ، قَالَ: فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ، قَالَ: فَلَمْ يَقُومُوا<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، [فَلَمَّا قَامَ، قَامَ] مَنْ قَامَ مِنَ الْقَوْمِ، وَقَعَدَ ثَلَاثَةٌ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ، فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، فَرَجَعَ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا، فَانْطَلَقُوا، فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدِ انْطَلَقُوا، فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ، فَأَلْقَيْتُ الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣] <sup>(٢)</sup>.

وأقسط جمع قسط، وهو مكيال يسع نصف صاع.

(١) في الأصل و«التقاسيم» ٣ / لوحة ٢١٤ : يقيم، وهو تحريف، وما بين حاصرتين من مصادر التخريج.

(٢) إسناده صحيح على شرط الشيخين. أبو مجلز: اسمه لاحق بن حميد، والعباس بن الوليد: هو النرسي.

وأخرجه الواحدي في «أسباب النزول» ص ٢٤٢ من طريق عمران بن موسى بن مجاشع، عن عبد الأعلى بن حماد النرسي، بهذا الإسناد.

وأخرجه البخاري (٤٧٩١) في التفسير: باب ﴿لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم﴾، و(٦٢٣٩) في الاستئذان: باب آية الحجاب، و(٦٢٧١) =

### ذِكْرُ خَيْرِ ثَانٍ يُصْرِحُ بِصِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ

٥٥٧٩ - أخبرنا عبدُ الله بنُ محمود السُّعدي، قال: حدثنا عبدُ الوارث بنُ عبيد الله، قال: حدثنا ابنُ المبارك، قال: حدثنا شريك، قال: حدثنا بيان بنُ بشر، قال:

سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ يقولُ في هذه الآية: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ﴾ قال: بنى نبيُّ الله ﷺ ببعضِ نسائه، فصنعَ طعاماً، فأرسلني فدعوتُ رجلاً، فأكلوا، ثم قام، فخرج، فأتى بيتَ عائشة، ثم تبعته فدخل، فوجد في بيتها رجلين، فلما رآهما رجع، ولم يكلمهما، فقاما وخرجا، ونزلت آيةُ الحجاب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى

باب من قام من مجلسه أو بيته ولم يستأذن أصحابه أو تهيأ للقيام ليقوم الناس، ومسلم (١٤٢٨) (٩٢) في النكاح: باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب وإثبات وليمة العرس، والنسائي في التفسير من «الكبرى» كما في «التحفة» ١ / ٤٢٥، والبيهقي ٧ / ٨٧ من طرق عن معتمر بن سليمان، به. وانظر الحديث رقم (٤٠٦٢).

قال ابن بطال - فيما نقله عنه الحافظ في «الفتح» ١١ / ٦٥ - : فيه أنه لا ينبغي لأحد أن يدخل بيت غيره إلا بإذنه، وأن المأذون له لا يطيل الجلوس بعد تمام ما أذن له فيه لثلا يؤذي أصحاب المنزل، ويمنعهم من التصرف في حوائجهم، وفيه أن من فعل ذلك حتى تضرر به صاحب المنزل أن لصاحب المنزل أن يظهر التثاقل به وأن يقوم بغير إذن حتى يتفطن له، وأن صاحب المنزل إذا خرج من منزله لم يكن للمأذون له في الدخول أن يقيم إلا بإذن جديد، والله أعلم.

طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَاهُ ﴿١﴾ . [٦٤:٣]

ذَكَرَ الْبَيَانَ بِأَنَّ الْمَرْءَ مَمْنُوعٌ عَنْ مَسِّ امْرَأَةٍ لَا يَكُونُ  
لَهَا مُحْرَمًا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ

٥٥٨٠ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِي، قَالَ: حَدَّثَنَا  
يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ  
هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُصَافِحْ امْرَأَةً قَطُّ <sup>(٢)</sup> . [٣٢:٥]

ذَكَرَ الْبَيَانَ بِأَنَّ قَوْلَ عَائِشَةَ مَا وَصَفْنَا أَرَادَتْ  
بِهِ فِي الْبَيْعَةِ وَأَخَذَهُ عَلَيْهِنَّ

٥٥٨١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ،  
حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ

(١) حديث صحيح . شريك - وهو ابن عبد الله القاضي - وإن كان سيء  
الحفظ، قد توبع، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين .  
وأخرجه النسائي في التفسير من «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠٣ / ١  
عن محمد بن حاتم بن نعيم، عن سُويد بن نصر المروزي، عن ابن المبارك،  
بهذا الإسناد .

وأخرجه البخاري (٥١٧٠) في النكاح: باب الوليمة ولوبشاة، من  
طريق زهير بن معاوية الجعفي، والترمذي (٣٢١٩) في التفسير: باب ومن  
سورة الأحزاب، والطبري في «جامع البيان» ٣٨ / ٢٢ من طريق  
إسماعيل بن مجالد، كلاهما عن بيان بن بشر، به . ورواية البخاري  
مختصرة . وقال الترمذي: حديث حسن غريب من حديث بيان . وانظر  
ما قبله، والحديث رقم (٤٠٦٢) .

(٢) إسناده صحيح على شرط الشيخين، وانظر ما بعده .

عن عائشة أنها قالت: ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء قط إلا بما أمره الله جل وعلا، وما مسّت كفّه كفّ امرأة قط، وما كان يقول لهنّ إذا أخذ عليهنّ إلا: «قد بايعتكن» كلاماً<sup>(١)</sup>. [٣٢:٥]

٥٥٨٢ - أخبرنا أحمد بن علي بن المشني، قال: حدثنا عمرو بن محمد الناقد، قال: حدثنا أبو أحمد الزبير، قال: حدثنا إسرائيل، عن سمالك، عن عكرمة

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حرمة بن يحيى، فمن رجال مسلم.

وأخرجه مسلم (١٨٦٦) (٨٨) في الإمارة: باب كيفيةبيعة النساء، وابن ماجه (٢٨٧٥) في الجهاد: باببيعة النساء، والبيهقي ٨ / ١٤٨ عن أبي الطاهر بن السرح، عن ابن وهب، بهذا الإسناد بأطول مما هنا.

وأخرجه النسائي في التفسير والسير كما في «التحفة» ١٢ / ١٠٥ عن يونس بن عبد الأعلى، وعلقه البخاري (٥٢٨٨) في الطلاق: باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي، عن إبراهيم بن المنذر، كلاهما عن ابن وهب، به.

وأخرجه أحمد ٦ / ١١٤ و ١٥٣ و ٢٧٠، والبخاري (٢٧١٣) في الشروط: باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعه، و(٤٨٩١) في التفسير: باب «إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات»، و(٥٢٨٨) في الطلاق، و(٧٢١٤) في الأحكام: باببيعة النساء، ومسلم (١٨٦٦) (٨٩)، وأبوداود (٢٩٤١) في الخراج والإمارة: باب ما جاء في البيعة، والترمذي (٣٣٠٦) في تفسير القرآن: باب ومن سورة الممتحنة، من طرق عن الزهري، به.

عن ابن عباسٍ يرفعُ الحديثَ إلى النبيِّ ﷺ قال: «لا يُباشِرُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، ولا المَرأةُ المَرأةَ»<sup>(١)</sup>.  
[٢٦:٢]

ذَكَرُ بَعْضُ الرَّجَالِ الَّذِينَ اسْتَنُوا مِنْ ذَلِكَ الْعَمُومِ ،  
وَأُبِيحَ لَهُمْ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَزْجُورِ عَنْهُ

٥٥٨٣ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبَاشِرِ الْمَرْأَةُ

(١) سماك - وإن كان في روايته عن عكرمة اضطراب - قد تويع، وباقي رجاله ثقات من رجال الصحيح.

وأخرجه أحمد ١ / ٣٠٤ عن خلف بن الوليد، و٣١٤ عن خلف بن الوليد وعبد الرزاق، والبخاري (٢٠٧٤) من طريق عبید الله، ثلاثتهم عن إسرائيل، بهذا الإسناد.

وأخرجه الطبراني في «الصغير» (١٠٩٤) من طريق أسد بن موسى، والحاكم ٤ / ٢٨٨ من طريق أحمد بن عبد الجبار، كلاهما عن أبي معاوية الضرير، عن سليمان أبي إسحاق الشيباني، عن عكرمة، به. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري فقد أجمعا على صحة هذا الحديث، ووافقه الذهبي!

وأورده الهيثمي في «المجمع» ٨ / ١٠٢ وقال: رواه أحمد، والبخاري، والطبراني في «الصغير» وأحد إسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح، وكذا رجال البخاري.

ويشهد له حديث أبي هريرة الآتي.

المَرَّة، ولا الرَّجُلُ الرَّجُلَ، إلا الوَالِدُ الوَالِدَ»<sup>(١)</sup>. [٢٦:٢]

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين. سفيان - وهو الشوري - سمع من الجريري سعيد بن إياس قبل اختلاطه.

وأخرجه أحمد ٤٤٧ / ٢ عن وكيع، عن سفيان، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن الطفاوي، عن أبي هريرة، والطفاوي: شيخ لأبي نضرة لا يعرف.

وأخرجه بنحوه في حديث مطول أبو داود (٢١٧٤) في النكاح: باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته أهله، و (٤٠١٩) في الحمام: باب ما جاء في التعري، من طريقين عن الجريري، عن أبي نضرة، عن رجل من الطفاوة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُفضين رجل إلى رجل، ولا امرأة إلى امرأة، إلا ولدًا أو والدًا».

وأخرجه بلفظ الباب دون قوله: «إلا الوالد الولد» أحمد ٣٢٥ / ٢ - ٣٢٦، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤ / ٢٦٩ من طريق أبي بكر بن عياش، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة.

وأخرجه كذلك أحمد ٤٩٧ / ٢ عن هشام، عن المبارك، عن الحسن، عن أبي هريرة.

وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠٢ / ٨ وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه محمد بن سعيد أبي عمر الضريير، وفي «الميزان»: محمد بن عثمان بن سعيد المصري، فإن كان هو هذا فهو ضعيف. وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري رفعه: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد»، وقد تقدم عند المؤلف برقم (٥٥٧٤).

ذَكَرَ الزَّجْرَ عَنْ دُخُولِ الْمَرْءِ وَحَدَّهٗ عَلَيَّ مَنْ غَابَ  
عِنَهَا زَوْجُهَا مِنَ النِّسَاءِ

٥٥٨٤ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ،  
قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ  
يَقُولُ:

جَاءَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ إِلَى مَنْزِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَلْتَمِسُهُ،  
فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعَ فَوَجَدَهُ، فَلَمَّا دَخَلَ، كَلَّمَتْ فَاطِمَةُ، فَقَالَ لَهُ  
عَلِيٌّ: مَا أَرَى حَاجَتَكَ إِلَّا إِلَى الْمَرْأَةِ، قَالَ: أَجَلٌ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْخُلَ عَلَى الْمُغَيَّبَاتِ <sup>(١)</sup>.

[٥:٢]

(١) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي صالح، واسمه ميزان،  
فقد روى له الترمذي، وقال ابن معين: ثقة مأمون، وذكره المؤلف في  
«الثقات»، وروى عنه جمع. سليمان التيمي: هو ابن طرخان أبو المعتمر.  
وأخرجه أحمد ٤ / ٢٠٥ عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن  
أبي صالح قال: استأذن عمرو بن العاص... فذكره. وقال الهيثمي في  
«المجمع» ٨ / ٤٧ بعد أن عزاه إلى أحمد: رجاله رجال الصحيح إلا أن  
أبا صالح لم يسمع من فاطمة وقد سمع من عمرو.  
وأخرجه أحمد ٤ / ١٩٦ - ١٩٧ عن يحيى بن سعيد، عن الأعمش،  
عن أبي صالح، عن عمرو بن العاص قال: نهانا رسول الله ﷺ أن ندخل  
على المغيبات.

وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» عن عمرو بن العاص قال: نهى  
أن تُكَلِّمَ النساء إلا بإذن أزواجهن. وعزاه إلى الطبراني في «الكبير».  
وأخرج الترمذي (٢٧٧٩) في الأدب: باب ما جاء في النهي عن  
الدخول على النساء إلا بإذن الأزواج، عن سويد بن نصر، عن =

أبو صالح هذا: اسمه ميزان من أهل البصرة، ثقة، سمع ابن عباس، وعمرو بن العاص، وروى عنه سليمان التيمي، ومحمد بن جحادة ما روى عنه غير هذين<sup>(١)</sup>، وليس هذا بصاحب الكلبي، فإنه وإه ضعیفٌ.

ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ دَخُولَ الْمَرْءِ عَلَى الْمَغِيْبَةِ مِنْ أَجْلِ  
حَاجَةٍ إِذَا كَانَ مَعَهُ رَجُلٌ آخَرَ جَائِزٌ

٥٥٨٥ - أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم، قال: حدثنا حرملة بن يحيى، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، أن بكر بن سوادة حدثه، أن عبد الرحمن بن جبير حدثه

أن عبد الله بن عمرو بن العاص حدثه أن نفراً من بني هاشم دخلوا على أسماء بنت عميس، فدخل أبو بكر الصديق وهي تحته يومئذ، فرأهم ففكره ذلك، وذكر لرسول الله ﷺ، وقال: لم أر إلا

عبد الله بن المبارك، والبيهقي ٧ / ٩٠ - ٩١ من طريق الطيالسي، كلاهما عن شعبة، عن الحكم، عن ذكوان، عن مولى لعمر بن العاص أن عمرو بن العاص أرسله إلى علي يستأذنه على أسماء بنت عميس، فأذن له حتى إذا فرغ من حاجته سأل المولى عمرو بن العاص عن ذلك، فقال: إن رسول الله ﷺ نهانا أن ندخل على النساء بغير إذن أزواجهن. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

والمُغِيْبَاتُ: جمع مُغِيْبَةٍ، والمُغِيْبَةُ والمُغِيْبُ: التي غاب عنها زوجها.  
(١) هذا مبلغ علم المؤلف رحمه الله، وقال صاحب «التهذيب»: روى عنه سليمان التيمي ومحمد بن جحادة وخالد الحذاء وأبو خلدة خالد بن دينار وآخرون.

خَيْرًا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَرَّأَهَا مِنْ ذَلِكَ» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: «لَا يَدْخُلَنَّ رَجُلٌ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا عَلَى مُغَيَّبَةٍ إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ»<sup>(١)</sup>. [٥:٢]

ذَكَرَ الزَّجْرُ أَنَّ يَخْلُو الْمَرْءُ بِامْرَأَةٍ أجنبية  
وإن لم تكن بمغيبَةٍ

٥٥٨٦ - أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة، قال: خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية، فقال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي مِثْلِ مَقَامِي هَذَا، فَقَالَ: «أَحْسِنُوا إِلَى أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ، حَتَّى يَخْلِفَ الرَّجُلُ عَلَى الْيَمِينِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَحْلَفَ عَلَيْهَا وَيَشْهَدَ عَلَى الشَّهَادَةِ قَبْلَ

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم. عمرو بن الحارث وعبد الرحمن بن جبير: هما المصريان.

وأخرجه أحمد ١٧١ / ٢، ومسلم (٢١٧٣) في السلام: باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها، والنسائي في «السنن الكبرى» ٣ / ورقة ٢٢٠ في عشرة النساء: الدخول على المغيبة، والبيهقي ٩٠ / ٧ من طرق عن ابن وهب، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ١٨٦ / ٢ عن حسن، عن ابن لهيعة، عن بكر بن سودة، به.

وأخرجه أحمد ٢١٣ / ٢ من طريق عبد الله بن المبارك، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٢٨٤) من طريق شعيب بن الليث، كلاهما عن الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن بكر بن سودة، به. ورواية أحمد مختصرة.

أَنْ يُسْتَشْهَدَ عَلَيْهَا، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنَالَ بُجُوحَةَ الْجَنَّةِ، فَلْيَلْزِمِ  
الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ،  
أَلَّا لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ، أَلَّا وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ  
تَسْوُؤُهُ سَيِّئَةٌ، وَتُسْرُهُ حَسَنَةٌ فَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(١)</sup>. [٥:٢]

ذكر الزبير عن أن بيت المرأة عند امرأة  
إلا لبعثين اثنتين

٥٥٨٧ - أخبرنا أبو يعلى، حدثنا أبو خيثمة، حدثنا هشيم، حدثنا

أبو الزبير

عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا لا يبيتن رجل عند  
امرأة في بيت، إلا أن يكون ناكحاً أو ذا محرماً»<sup>(٢)</sup>. [٥:٢]

(١) إسناده صحيح على شرطهما. وهو في «مسند أبي يعلى» (١٤٣) وقد تقدم  
برقم (٤٥٧٦).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٣ / لوحة ٢٢١ عن إسحاق بن إبراهيم،  
عن جرير بن عبد الحميد، بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن ماجه (٢٣٦٣) في الأحكام: باب كراهية الشهادة لمن  
لم يستشهد عن عبد الله بن الجراح، عن جرير ببعضه. وقال البوصيري في  
«مصباح الزجاجة» ورقة ١٥٠ / ١: هذا إسناد رجاله ثقات.

(٢) رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الزبير فمن رجال مسلم، وروى له  
البخاري مقروناً، وهو في «مسند أبي يعلى» (١٨٤٨)، وأخرجه من طريقه  
البيهقي ٧ / ٩٨.

وأخرجه مسلم (٢١٧١) في السلام: باب تحريم الخلوة بالأجنبية  
والدخول عليها، عن زهير بن حرب أبي خيثمة، بهذا الإسناد. وقال في  
روايته: «امرأة ثيب».

### ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنِ الدَّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ وَلَا سَيِّمًا الْحَمَوِ

٥٥٨٨ - أخبرنا عبدُ الله بنُ محمد بنِ سَلَمٍ، قال: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، قال: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ أَنَّهُ

سَمِعَ عَقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى النِّسَاءِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ: أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَمَوُ الْمَوْتُ»<sup>(١)</sup>. [٢٣: ٢]

وأخرجه مسلم (٢١٧١)، والنسائي في عشرة النساء، كما في «التحفة» ٣٥٣ / ٢، والبيهقي ٩٨ / ٧ من طرق عن هشيم، به. (١) إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حرملة بن يحيى، فمن رجال مسلم. أبو الخير: اسمه مرثد بن عبد الله اليزني المصري.

وأخرجه مسلم (٢١٧٢) في السلام: باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها، عن أبي الطاهر، والطبراني ١٧ / (٧٦٣) من طريق أحمد بن صالح، كلاهما عن ابن وهب، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ٤ / ١٤٩ و ١٥٣، والدارمي ٢ / ٢٧٨، والبخاري (٥٢٣٢) في النكاح: باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، ومسلم (٢١٧٢) (٢٠)، والترمذي (١١٧١) في الرضاع: باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات، والنسائي في عشرة النساء، كما في «التحفة» ٣٢٠ / ٧، والطبراني ١٧ / (٧٦٢) و (٧٦٤) و (٧٦٥)، والبيهقي ٧ / ٩٠، والبخاري (٢٢٥٢) من طرق عن يزيد بن أبي حبيب، به. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

ذَكَرُ الْبَيَانُ أَنَّ الْمَرْأَةَ رُجِرَتْ عَنْ أَنْ تَخْلُوَ بِغَيْرِ  
ذِي مَحْرَمٍ مِنَ الرِّجَالِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ مَعاً

٥٥٨٩ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مِقَاتِلِ الشَّيْخِ الْفَاضِلِ الصَّالِحِ ،  
قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ،  
قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مَعْبُدٍ يَقُولُ :

سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى  
الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ : « لَا تُسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا بِذِي مَحْرَمٍ ، وَلَا يَخْلُونَ رَجُلٌ  
بِامْرَأَةٍ إِلَّا بِذِي مَحْرَمٍ »<sup>(١)</sup> . [١٢ : ٤]

قال الإمام النووي في «شرح مسلم» ١٤ / ١٥٤ : اتفق أهل اللغة على  
أن الأحماء أقارب زوج المرأة كأبيه، وعمه، وأخيه، وابن أخيه،  
وابن عمه ونحوهم .

والمراد بالحمو هنا : أقارب الزوج غير آباءه وأبنائه، فأما الآباء والأبناء،  
فمحارم لزوجته تجوز لهم الخلوة بها، ولا يوصفون بالموت، وإنما المراد  
الأخ، وابن الأخ، والعم، وابنه ونحوهم ممن ليس بمحرم .

وقال القرطبي في «المفهم» : المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأة  
الزوج يشبه الموت في الاستقباح والمفسدة، أي : فهو محرم معلوم التحريم،  
وإنما بالغ في الزجر عنه، وشبهه بالموت لتسامح الناس به من جهة الزوج  
والزوجة لإلْفهم بذلك، حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة، فخرج هذا مخرج  
قول العرب : الأسد الموت، والحرب الموت، أي : لقاؤه يفضي إلى الموت،  
وكذلك دخوله على المرأة قد يفضي إلى موت الدين، أو إلى موتها بطلاقها  
عند غيرة الزوج، أو إلى الرجم إن وقعت الفاحشة .

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير  
عبد الجبار بن العلاء فمن رجال مسلم . سفیان : هو ابن عيينة .

وأخرجه ابن خزيمة (٢٥٣٠) عن عبد الجبار، بهذا الإسناد .

ذِكْرُ الإِبَاحَةِ لِلْمَرْأَةِ<sup>(١)</sup> أَنْ تَخْلُوَ بِاللَّيْلِ مَعَ ذِي

مَحْرَمٍ مِنْهَا فِي بَيْتِ

٥٥٩٠ - أخبرنا أحمدُ بنُ علي بنِ المثنى، قال: حدثنا عمرو بنُ محمدٍ النَّاقِدُ، قال: حدثنا هُشَيْمٌ، قال: حدثنا أبو الزبير

عن جابر، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبْتَئِنُّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ فِي بَيْتٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَا مَحْرَمٍ»<sup>(٢)</sup>. [٤: ١٢]

## ذِكْرُ الْخَبْرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ مَمْنُوعَةٌ مِنَ التَّزْوِينِ

لِلرِّجَالِ الَّذِينَ لَيْسُوا لَهَا بِمَحْرَمٍ

٥٥٩١ - أخبرنا محمدُ بنُ إسحاق بنِ خزيمة، حدثنا محمدُ بنُ يحيى الذُّهْلِيُّ، حدثنا عبدُ الصمد بنُ عبد الوارث، حدثنا المُسْتَمِرُّ بنُ الرِّبَّانِ، عن أبي نَضْرَةَ

عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ الدُّنْيَا فَقَالَ: «إِنَّ الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَاتَّقُوهَا وَاتَّقُوا النِّسَاءَ» ثُمَّ ذَكَرَ نِسْوَةَ ثَلَاثَةَ مِنْ

وأخرجه الحميدي (٤٦٨) عن سفيان، به.

وأخرجه الطيالسي (٢٧٣٢)، والبخاري (١٨٦٢) في جزاء الصيد: باب حج النساء، والنسائي في عشرة النساء، كما في «التحفة» ٢٥٨ / ٥، وأبو يعلى (٢٥١٦)، والطحاوي ١١٢ / ٢ من طرق عن عمرو بن دينار، به. وقد تقدم برقم (٢٧٣١).

(١) تحرفت في الأصل إلى: للمرأة.

(٢) رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الزبير فمن رجال مسلم، وهو مدلس وقد عنعن، وقد تقدم هذا الحديث قبل حديثين، وهو في «مسند أبي يعلى» (١٨٥٩)، ومن طريقة أخرجه البيهقي ٩٨ / ٧.

بني إسرائيل: امرأتين طويلتين، وامرأة قصيرة لا تعرف، فاتخذت رجلين من خشب، وصاغت خاتماً، فحشته من أطيب الطيب، فإذا مرّت بالمسجد، أو بالملا، قالت به، ففتحته، ففاح ريحُه<sup>(١)</sup>.

[٦:٣]

(١) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح. أبو نضرة: هو المنذر بن مالك بن قطعة، وهو في «صحيح ابن خزيمة» (١٦٩٩).

وأخرجه أحمد ٤٦/٣، وأبو يعلى (١٢٩٣) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، بهذا الإسناد.

وأخرجه بنحوه أحمد ٦٨/٣، ومسلم (٢٢٥٢) (١٩) في الألفاظ: باب استعمال المسك وأنه أطيب الطيب، والنسائي ٨/١٩٠ في الزينة: باب ذكر أطيب الطيب، وأبو يعلى (١٢٣٢) من طريق شعبة، عن خلود بن جعفر والمستمر، كلاهما عن أبي نضرة، به. وبعضهم يزيد في الحديث على بعض.

وأخرج قوله: «أطيب الطيب المسك» فقط: أحمد ٣/٣٦ و٦٢، وأبو داود (٣١٥٨) في الجنائز: باب في المسك للميت، والنسائي ٤/٤٠ في الجنائز: باب المسك، من طريق المستمر بن الريان، به.

وأخرجه بنحوه أحمد ٣/٣١ و٤٧ و٨٧ - ٨٨، ومسلم (٢٢٥٢) (١٨)، والترمذي (٩٩١) و(٩٩٢) في الجنائز: باب في ما جاء في المسك للميت، والنسائي ٤/٣٩ و٨/١٥١ في الزينة: باب أطيب الطيب، من طريق خلود بن جعفر، عن أبي نضرة، به. وانظر (٣٢٢١).

وقوله: «قالت به» قال ابن الأثير في «النهاية» ٤/١٢٤: العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال، وتطلقه على غير الكلام واللسان، فتقول: قال بيده، أي: أخذ، وقال برجله، أي: مشى، وقال الشاعر:

وقالت له العينان سمعاً وطاعةً      وحدرتا كالدرّ لما يُشَقَّبُ =

ذَكَرُ الْبَيَانِ بَأَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ اتَّخَذَتْ رِجْلَيْنِ مِنْ خَشَبٍ  
لِتَطَاوَلَ بِهَاتَيْنِ الْمَرَاتِينِ الطَّوِيلَتَيْنِ

٥٥٩٢ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ  
عُمَرَ، حَدَّثَنَا مُسْتَمِرُّ بْنُ الرَّيَّانِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ  
بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ قَصِيرَةً، فَاتَّخَذَتْ لَهَا نَعْلَيْنِ مِنْ خَشَبٍ، فَكَانَتْ  
تَمْشِي بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ تَطَاوَلُ بِهِمَا، وَاتَّخَذَتْ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ،  
وَحَشَّتْ تَحْتَ فَصِّهِ أَطْيَبَ الطَّيِّبِ الْمَسْكِ، فَكَانَتْ إِذَا مَرَّتْ  
بِالْمَجْلِسِ، حَرَّكَتَهُ، فَيَفُوحُ رِيحُهُ (١).

[٦:٣]

ذَكَرُ إِبَاحَةِ تَقْبِيلِ الْمَرْءِ وَلَدَهُ وَوَلَدَ وَلَدِهِ عَلَى سُرَّتِهِ

٥٥٩٣ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ  
إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ  
عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ: قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: أَرِنِي الْمَكَانَ الَّذِي

أَي: أَوْمَأَتْ، وَقَالَ بِالْمَاءِ عَلَى يَدِهِ، أَي: قَلْبَ، وَقَالَ بِتَوْبِهِ، أَي: رَفَعَهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ  
عَلَى الْمَجَازِ وَالِاتِّسَاعِ . . .

(١) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. عَثْمَانُ بْنُ عَمْرِو: هُوَ ابْنُ فَارِسِ الْعَبْدِيِّ.  
وَانظُرْ مَا قَبْلَهُ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣/ ٤٠ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَمْرِو، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُهُ مِنْكَ، قَالَ فَكَشَفَ عَنْ سُرَّتِهِ، فَقَبَّلَهَا،  
فَقَالَ شَرِيكَ: لَوْ كَانَتْ السُّرَّةُ مِنَ الْعَوْرَةِ مَا كَشَفَهَا<sup>(١)</sup>. [١:٤]

### ذَكَرُ الْإِبَاحَةَ لِلْمَرْءِ أَنْ يُقْبَلَ وَلَدَهُ وَوَلَدَ وَلَدِهِ

٥٥٩٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ  
عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَ  
الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَالْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسٌ، فَقَالَ الْأَقْرَعُ:

(١) إسناده حسن، شريك - وإن كان سيء الحفظ - قد توبع، وعمير بن إسحاق ذكره المؤلف في «ثقافته»، وقال النسائي: لا بأس به، واختلف فيه قول ابن معين، فوثقه في رواية عثمان الدارمي، وقال في رواية عباس: لا يساوي حديثه شيئاً، لكن يكتب حديثه، وباقي رجاله ثقات من رجال الشيخين.

وأخرجه الطبراني (٢٧٦٥) عن علي بن عبد العزيز، حدثنا ابن الأصبهاني، حدثنا شريك، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ٢ / ٢٥٥ و ٤٢٧ و ٤٨٨ و ٤٩٣، والطبراني (٢٥٨٠) و (٢٧٦٤)، والحاكم ٣ / ١٦٨ وصححه ووافقه الذهبي، من طرق عن ابن عون، به. إلا أنه جاء في رواية الحاكم «محمد» بدل عمير بن إسحاق، وربما سقط منه لفظ «أبي»، لأن كنية عمير بن إسحاق أبو محمد، واحتمال كون محمد هو ابن سيرين بعيد، لأن الحديث لا يعرف إلا من رواية عمير بن إسحاق.

وذكره الهيثمي في «المجمع» ٩ / ١٧٧، ونسبه لأحمد والطبراني، وقال: رجالهما رجال الصحيح غير محمد بن إسحاق وهو ثقة.

إِنَّ لِي عَشْرَةً مِّنَ الْوَلَدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا قَطُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ»<sup>(١)</sup>. [١:٤]

ذَكَرُ الْإِبَاحَةَ لِلْمَرْءِ أَنْ يُقْبَلَ وَلَدَهُ وَوَلَدَ وَلَدِهِ

٥٥٩٥ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّغُولِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى

(١) حديث صحيح. ابن أبي السري - وهو محمد بن المتوكل - قد توبع، ومن فوفه ثقات على شرطهما. وهو في «مصنف عبد الرزاق» (٢٠٥٨٩).

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أحمد ٢ / ٢٦٩، ومسلم (٢٣١٨) في الفضائل: باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك، والبيهقي في «السنن» ٧ / ١٠٠، وفي «الأدب» (١٤).

وأخرجه أحمد ٢ / ٢٢٨ عن هشيم، و٢٤١، والحميدي (١١٠٦) عن سفيان، وأحمد ٢ / ٥١٤ عن محمد بن أبي حفصة، والخطيب في «الأسماء المبهمة» ص ٤٠١ من طريق سليمان بن كثير، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩١)، والبخاري (٣٤٤٦) من طريق شعيب، خمستهم عن الزهري، بهذا الإسناد. وانفرد هشيم عن الزهري بقوله: «عينه بن حصن» بدل «الأقرع بن حابس»، وقال أيضاً فيه: «حسناً وحسيناً» وغيره ممن رووه عن الزهري أصح وأثبت. وقد تقدم الحديث عند المؤلف برقم (٤٥٧).

وقوله: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ» قال الحافظ في «الفتح» ١٠ / ٤٢٩: هو بالرفع فيهما على الخبر، وقال عياض: هو للأكثر، وقال أبو البقاء: «من» موصولة، ويجوز أن تكون شرطية فيقرأ بالجزم فيهما، قال السهيلي: جعله على الخبر أشبه بسياق الكلام، لأنه سيق للرد على من قال: «إن لي عشرة من الولد...» أي: الذي يفعل هذا الفعل لا يرحم، ولو كانت شرطية لكان في الكلام بعض انقطاع، لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف. قلت (أي: الحافظ): وهو أولى من جهة أخرى، لأنه يصير من نوع ضرب المثل، ورجح بعضهم كونها موصولة، لكون الشرط إذا أعقبه نفي غالباً بلم، وهذا لا يقتضي ترجيحاً إذا كان المقام لاثقاً بكونها شرطية.

الذُّهلي، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه

عن عائشة، قالت: جاء أعرابيُّ إلى النبيِّ ﷺ، فقال: **أَتَقْبَلُونَ الصَّبِيَّانَ؟! فما نُقْبَلُهُم، فقال رسولُ الله ﷺ: «وَمَا أَمْلِكُ لَكَ أَنْ نَزَعَ اللهُ الرَّحْمَةَ مِنْ قَلْبِكَ»**<sup>(١)</sup>. [٥:٤]

ذَكَرُ إِبَاحَةِ مَلَاعِبِ الْمَرْءِ وَلَدَهُ وَوَلَدِ وَلَدِهِ

٥٥٩٦ - أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى ثقيف، قال: حدثنا وهب بن بقية، قال: أخبرنا خالد بن عبد الله، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة

عن أبي هريرة، قال: كان رسولُ الله ﷺ يُدْلِعُ لِسَانَهُ

(١) إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن يحيى الذهلي فمن رجال البخاري. سفيان: هو الثوري.

وأخرجه البخاري (٥٩٩٨) في الأدب: باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، وفي «الأدب المفرد» (٩٠)، والبيهقي في «الأدب» (١٥) عن محمد بن يوسف، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ٥٦/٦ و ٧٠، ومسلم (٢٣١٧) في الفضائل: باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك، وابن ماجه (٣٦٦٥) في الأدب: باب بر الوالد والإحسان إلى البنات، وابن أبي داود في «مسند عائشة» (١٣)، وهناد بن السري في «الزهد» (١٣٣٦)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» ص ٤٠١، والبغوي (٣٤٤٧) من طرق عن هشام بن عروة، به.

للحُسين فيرى الصبيُّ حمرةً لسانه، فيَهشُّ إليه، فَقَالَ له عِينَةُ بنُ حصنِ بنِ بَدْرِ: ألا أرى تصنع هذا بهذا، والله لَيَكُونُ لي الابنُ قد خرج وجهُهُ وما قَبَلْتَهُ قَطُّ، فقال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ»<sup>(١)</sup>.

[٤: ١]

### ذكرُ الزجرِ عن دخولِ النساءِ الحمَّاماتِ وإن كُنَّ ذواتِ ميازرٍ

٥٥٩٧ - أخبرنا أَحْمَدُ بنُ الحسنِ بنِ عبدِ الجَبَّارِ الصوفي، قال: حَدَّثَنَا يحيى بنُ معينٍ، قال: حَدَّثَنَا عمرو بنُ الرِّبيعِ بنِ طارقٍ، قال: حَدَّثَنَا

(١) إسناده حسن. محمد بن عمرو حسن الحديث، وله في الصحيحين مقروناً، وباقي رجاله ثقات على شرطهما غير وهب بن بقية فمن رجال مسلم.

وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ص ٨٦ عن أبي يعلى وابن أبي عاصم قالوا: حَدَّثَنَا وهب بن بقية، بهذا الإسناد مختصراً.

وأخرجه كذلك من طريق محمد بن بشر، عن محمد بن عمرو، به.

وأخرجه هناد في «الزهد» (١٣٣٠)، ومن طريقه الخطيب في «الأسماء المبهمة» ص ٤٠٢ عن عبدة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، به مرسلًا. وقد تحرف «عبدة» في المطبوع من «الأسماء المبهمة» إلى: عفرة.

وأخرجه كذلك مرسلًا أبو عبيد في «غريب الحديث» ٣ / ١٤٤، وأبو أحمد العسكري في «تصحيفات المحدثين» ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، به.

يُدَلَعُ أي: يخرج حتى ترى حمرة، فيَهشُّ إليه، ويقال: دَلَعَ وأدْلَعَ، و«هش» أي: فرح به واستبشر وارتاح له وخَفَّ.

يحيى بن أيوب، عن يعقوب بن إبراهيم، عن محمد بن ثابت بن شرحبيل،  
عن عبد الله بن سويد<sup>(١)</sup> الخطمي

عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْخُلِ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمِثْرَةٍ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمِتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ نِسَائِكُمْ، فَلَا تَدْخُلِ الْحَمَّامَ» قَالَ: فَنَمَيْتُ بِذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي خِلَافَتِهِ، فَكَتَبْتُ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ أَنْ سَلْ مُحَمَّدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنْ حَدِيثِهِ، فَإِنَّهُ رِضًا، فَسَأَلَهُ، ثُمَّ كَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ، فَمَنَعَ النِّسَاءَ عَنِ الْحَمَّامِ<sup>(٢)</sup>. [٦٢:٢]

(١) كذا في الأصل و«التقاسيم» ١٧٧ / ٢ وكذلك هو عند المصنف في «الثقات» ٤٧/٥: عبد الله بن سويد، وأخرجه البيهقي من طريق أحمد بن الحسن الصوفي شيخ المؤلف فيه، فقال: عبد الله بن يزيد الخطمي، وكذلك هو في الطبراني و«المستدرک»: عبد الله بن يزيد، وهو الصواب، وقد ذكرهما المزي في «تهذيب الكمال» في شيوخ محمد بن ثابت بن شرحبيل، وعبد الله بن سويد: لم نقف له على ترجمة عند غير المؤلف، وأما عبد الله بن يزيد الخطمي، فهو من رجال «التهذيب»، وهو صحابي صغير روى له الستة.

(٢) حديث صحيح، إسناده ضعيف. عبد الله بن سويد الخطمي: لم يوثقه غير المؤلف كما تقدم، ومحمد بن ثابت بن شرحبيل، قال الحافظ: مقبول، أي: حيث يتابع، وهنا لم يتابع، ويعقوب بن إبراهيم: هو الأنصاري المصري =

لم يوثقه غير المؤلف ٧ / ٦٤٢ - ٦٤٣ ولم يرو عنه غير يحيى بن أيوب، وأورده البخاري في «التاريخ الكبير» ٨ / ٣٩٥، وابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأخطأ الحاكم فظنه يعقوب بن إبراهيم أبا يوسف كبير القضاة.

وأخرجه البيهقي ٧ / ٣٠٩ من طريق أحمد بن عبد الجبار الصوفي، بهذا الإسناد.

وأخرجه الطبراني (٣٨٧٣)، والحاكم ٤ / ٢٨٩ من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، عن الليث، عن يعقوب بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن جبير، عن محمد بن ثابت بن شرحبيل به. وصحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي!

وفي الباب عن جابر رفعه: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يدخل حليلته الحمام، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يدخل الحمام إلا بمئزر، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يجلس على مائدة يدار عليها الخمر» أخرجه أحمد ٣ / ٣٣٩، والحاكم ٤ / ٢٨٨، والترمذي (٢٨٠١). وأخرج النسائي ١ / ١٩٨ الشطر الأول منه، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حديث حسن، وجود إسناده الحافظ.

وله شواهد كثيرة تجدها عند المنذري في «الترغيب والترهيب» ١ / ٨٨ - ٩١، وعند الهيثمي في «المجمع» ١ / ٢٧٧ - ٢٧٩.

وعن أم الدرداء قالت: خرجت من الحمام، فلقيني رسول الله ﷺ فقال: «من أين يا أم الدرداء؟» قالت: من الحمام، قال: «والذي نفسي بيده ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت أحد من أمهاتها إلا وهي هاتكة كل ستر بينها وبين الرحمن». أخرجه أحمد ٦ / ٣٦١ و ٣٦٢، والدولابي في «الكنى» ٢ / ١٣٤ بإسنادين أحدهما صحيح، وقواه المنذري، وذكره الهيثمي في «المجمع» ١ / ٢٧٧ وقال: رواه أحمد والطبراني في «الكبير» بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح.

### ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ لُزُومِ قَعْرِ بَيْتِهَا

٥٥٩٨ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ  
المَقْدَامِ الْعِجْلِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنْ  
قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ، وَإِنَّهَا إِذَا  
خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ، وَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ أَقْرَبَ مِنْهَا  
فِي قَعْرِ بَيْتِهَا» (١).

[٦٦:٣]

وَعَنْ أَبِي الْمَلِيحِ قَالَ: دَخَلَ نِسْوَةٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا، فَقَالَتْ: مِمَّنْ أَنْتَن؟ قُلْنَ: مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، قَالَتْ: لَعَلَّكُمْ مِنَ الْكُورَةِ  
(الْمَدِينَةِ) الَّتِي تَدْخُلُ نِسَاؤُهَا الْحَمَامَاتِ؟ قُلْنَ: نَعَمْ، قَالَتْ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَخْلَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا إِلَّا هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا  
وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠١٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٠٣)، وَابْنُ مَاجَةَ  
(٣٧٥٠)، وَحَسَنُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ٤ / ٢٨٨، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.  
قُلْتُ: وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تَأْكِيدُ لُزُومِ اتِّخَاذِ الْحَمَامَاتِ فِي الْبُيُوتِ.

(١) رَجَالُهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ الصَّحِيحِ، لَكِنَّهُ مُنْقَطِعٌ بَيْنَ قَتَادَةَ وَأَبِي الْأَحْوَصِ  
- عَوْفِ بْنِ مَالِكِ بْنِ نَضْلَةَ - قَالَهُ أَبُو حَاتِمٍ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُهُ فِي «الْمَرَايِلِ»  
(٦٣٧)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ رَقْمَ (١٧٥) مِنْ «صَحِيحِهِ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (١٦٨٦) عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْمَقْدَامِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.  
وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٧٣) فِي الرِّضَاعِ: بَابُ رَقْمِ (١٨) مِنْ طَرِيقِ  
هِمَامِ، وَالتُّبْرَانِيِّ (١٠١١٥) مِنْ طَرِيقِ سُؤَيْدِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنِ خَزِيمَةَ  
(١٦٨٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بَشِيرٍ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مَوْرُقٍ، عَنْ  
أَبِي الْأَحْوَصِ، بِهِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ كَمَا قَالَ، بَلْ أَعْلَى.

ذَكَرُ الْأَمْرِ لِلْمَرْأَةِ بِلِزُومِ قَعْرِ بَيْتِهَا لِأَنَّ ذَلِكَ  
خَيْرٌ لَهَا عِنْدَ اللَّهِ جَلُّ وَعَلَا

٥٥٩٩ - أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
المثنى قال: حدثنا عمرو بن عاصم، قال: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عن قتادة، عن  
مُورِقِ الْعِجْلِيِّ، عن أَبِي الْأَحْوَصِ

عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ، فَإِذَا  
خَرَجَتْ، اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ، وَأَقْرَبُ مَا تَكُونُ مِنْ رَبِّهَا إِذَا هِيَ فِي  
قَعْرِ بَيْتِهَا» (١).

[٨٩: ١]

ذَكَرُ إِبَاحَةِ عِيَادَةِ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا وَمَوَالِي أَبِيهَا  
إِذَا اسْتَأْذَنْتْ رَوْجَهَا فِيهَا

٥٦٠٠ - أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: حَدَّثَنَا غَسَّانُ بْنُ

وأخرجه أبو داود (٥٧٠) في الصلاة: باب التشديد في ذلك،  
وابن خزيمة (١٦٩٠)، والبيهقي ٣ / ١٣١ من طريق همام، عن قتادة، عن  
مورق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، قال: «صلاة المرأة  
في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في مخدعها أفضل من  
صلاتها في بيتها» وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه الطبراني (٨٩١٤) و (٩٤٨٠) من طريق شعبة، عن  
أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله موقوفاً عليه قال: إنما النساء  
عورة، وإن المرأة لتخرج... فذكره بأطول منه. وقال الهيثمي ٢ / ٣٥:  
ورجاله ثقات.

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم. عمرو بن عاصم: هو الكلابي البصري  
الحافظ، وهو في «صحيح ابن خزيمة» (١٦٨٥). وانظر ما قبله.

الربيع، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ اشْتَكَيْ، وَاشْتَكَى أَصْحَابُهُ، وَاشْتَكَى أَبُو بَكْرٍ، وَعَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، وَبِلَالٌ، فَاسْتَأْذَنْتُ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عِيَادَتِهِمْ، فَأَذِنَ لَهَا، فَقَالَتْ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تَجِدُكَ؟ فَقَالَ:

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ  
وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

وَسَأَلْتُ عَامِرَ بْنَ فُهَيْرَةَ، فَقَالَ:

إِنِّي وَجَدْتُ الْمَوْتَ قَبْلَ ذَوْقِهِ  
إِنَّ الْجَبَانَ حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ

وَسَأَلْتُ بِلَالَ فَقَالَ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً  
بِفَجٍّ وَحَوْلِي إِذْخِرُّ وَجَلِيلُ

فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ بِقَوْلِهِمْ، فَنظَرَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَبْتَ إِلَيْنَا مَكَّةَ وَأَشَدَّ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمِدَّهَا، وَانْقُلْ وَبَاءَهَا إِلَى مَهْيَعَةٍ»

وَهِيَ الْجُحْفَةُ<sup>(١)</sup>.

[٢٨: ٤]

ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنْ أَنْ تَمْشِيَ

الْمَرْأَةُ فِي حَاجَتِهَا

فِي وَسْطِ الطَّرِيقِ

٥٦٠١ - أخبرنا عبدُ الله بنُ أحمد بنِ موسى، قال: حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بنُ مسعودٍ، قال: حَدَّثَنَا مسلمٌ بنُ خالدٍ، قال: حَدَّثَنَا شريكٌ بنُ أبي نَمِرٍ، عن أبي سَلَمَةَ بنِ عبدِ الرحمن

(١) حديث صحيح بطرقه. أبو بكر بن إسحاق: هو ابن يسار المطلبى مولا هم، روى عن عبد الله بن عروة، ومعاذ بن عبد الله بن حبيب، ويزيد بن عمرو بن أمية الضمري، وعنه أخوه محمد، ويزيد بن أبي حبيب. وياقبي رجاله ثقات رجال الشيخين غير غسان بن الربيع، فوثقه المؤلف ٢/٩، وترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٢/٣٢٩ - ٣٣٠ وقال: كان نبياً فاضلاً ورعاً، وقال الدارقطني: صالح، قلت: وهو متابع.

وأخرجه أحمد ٦/٦٥ و ٢٢١ - ٢٢٢، والنسائي في الطب والحج من «الكبرى» كما في «التحفة» ١٢/١٢ من طرق عن الليث، بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن هشام في «السيرة» ٢/٢٣٨ عن محمد بن إسحاق، حدثني هشام بن عروة، وعمر بن عبد الله بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن عائشة. وهذا سند قوي.

وله طريق آخر على شرط الشيخين رواه مالك في «الموطأ» وغيره، وقد تقدم عند المؤلف برقم (٣٧٢٤)، ويزيد هنا في تخريجه: أخرجه ابن أبي داود في «مسند عائشة» (٢٥) و (٣٩) من طريقين عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ لِلنِّسَاءِ وَسْطُ الطَّرِيقِ»<sup>(١)</sup>.  
[٧٢: ٤]

(١) حديث حسن لغيره. مسلم بن خالد - وهو الزنجي - سيبء الحفظ، وباقي رجاله ثقات.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ١٣٢١/٤ عن علي بن سعيد، عن الصلت بن مسعود، بهذا الإسناد.

وفي الباب عن عمرو بن حماس مرسلًا عند الدولابي ١ / ٤٥ عن محمد بن عوف، عن الفريابي - وهو محمد بن يوسف - عن سفيان، عن ابن أبي ذئب، عن الحارث بن الحكم عنه قال: قال النبي ﷺ: «ليس للنساء سرة الطريق». وأبو عمرو بن حماس هذا: قال الحافظ: مقبول من السادسة، والحارث بن الحكم أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٧٣ / ٢ فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهو مجهول، لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» ٢٦٧/٢، وابن حبان في «الثقات» ١٧٢ / ٦: يعد في أهل المدينة.

وأخرجه أبو داود (٥٢٧٢) والبيهقي في «الأدب» (٩٧١) عن عبد الله بن مسلمة، عن عبد العزيز الدراوردي، عن أبي اليمان - هو الرحال - عن شداد بن أبي عمرو بن حماس، عن أبيه، عن حمزة بن أبي أسيد الأنصاري، عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو خارج من المسجد، فاختلط الرجال مع النساء في الطريق، فقال رسول الله ﷺ للنساء: «استأخرن، فإنه ليس لكن أن تحققن الطريق (أي: تسرن وسطها) عليكن بحافات الطريق»، فكانت المرأة تلتصق بالجدار حتى إن ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به. وعلقه البخاري في «تاريخه» ٥٥/٩ عن عبد الله بن مسلمة، به مختصراً. وهذا إسناد ضعيف. أبو اليمان مستور، وشداد بن أبي عمرو مجهول، وأبوه مقبول.

قال الشيخ: قوله ﷺ: «ليس للنساء وَسَطُ الطريق» لفظة إخبار مرادها الزجر عن شيءٍ مُضمِرٍ فيه، وهو مماسَّةُ النساءِ الرجالَ في المشي، إذا وَسَطُ الطريق الغالبُ على الرجالِ سُلوكُه، والواجب<sup>(١)</sup> على النساءِ أن يتخللن الجوانبَ حذرًا ما يتوقَّع من مُماسَّتِهِنَّ إياهنَّ.

ذَكَرَ الأَمْرَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَخْجُمَهَا الرَّجُلُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ  
إِذَا كَانَ الصَّلَاحُ فِيهِمَا مَوْجُودًا

٥٦٠٢ - أَخْبَرَنَا ابْنُ قَتِيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ مَوْهَبٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ

عَنْ جَابِرٍ أَنَّ أُمَّ سَلْمَةَ اسْتَأْذَنْتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْحِجَامَةِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا طَيْبَةَ أَنْ يَخْجُمَهَا، وَقَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ أَحَاها مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَوْ غَلامًا لَمْ يَحْتَلِمَ<sup>(٢)</sup>. [٨:١]

\*\*\*

(١) تحرفت في الأصل إلى «الجوانب»، والتصويب من «التقاسيم» ١٨٨ / ٢.  
(٢) إسناده صحيح، رواية أبي الزبير عن جابر محمولة على السماع فيما رواه عنه الليث، وهذا منها. يزيد ابن موهب: هو يزيد بن خالد بن يزيد بن موهب. وأخرجه أبوداود (٤١٠٥) في اللباس: باب في العبد ينظر إلى شعر مولاته، عن يزيد ابن موهب، بهذا الإسناد. وقرن مع ابن موهب قتيبة بن سعيد.

وأخرجه أحمد ٣ / ٣٥٠، ومسلم (٢٢٠٦) في السلام: باب لكل داء دواء واستحباب التداوي، وابن ماجه (٣٤٨٠) في الطب: باب الحجامة، والبيهقي ٩٦ / ٧ من طرق عن الليث، به.

## ١ - فصل في التعذيب

ذَكَرُ الزَّجْرِ عَنِ ضَرْبِ الْمُسْلِمِينَ كَافَّةً  
إِلَّا مَا يُبَيِّحُهُ الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ

٥٦٠٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِئُوا الدَّاعِيَ، وَلَا تَرُدُّوا الْهَدِيَّةَ، وَلَا تَضْرِبُوا الْمُسْلِمِينَ»<sup>(١)</sup>. [٣: ٢]

(١) إسناده صحيح على شرطهما. أبو وائل: هو شقيق بن سلمة، وعبد الله: هو ابن مسعود.

وأخرجه البزار (١٢٤٣) عن يوسف، عن (تحرفت «عن» في المطبوع إلى «بن») محمد بن سابق، عن عمر بن عبيد، بهذا الإسناد. وأخرجه أحمد ١/ ٤٠٤ - ٤٠٥، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٥٧) عن محمد بن سابق، والطحاوي في «المشكّل» ٤/ ١٤٨، والطبراني (١٠٤٤٤)، والبزار ١/ ٧٦ من طريق أبي غسان - وهو مالك بن إسماعيل - كلاهما عن إسرائيل، عن الأعمش، به.

وأخرجه المؤلف في «روضة العقلاء» ص ٢٤٢ عن محمد بن صالح الطبري، عن عبد الله بن عمران الأصبهاني، عن يحيى بن الضريس، عن مسلم بن إبراهيم، عن سفيان الثوري عن الأعمش، به. وكذلك أخرجه =

قال أبو حاتم: عمر، ويعلى، ومحمد بنو عبيد الطنافسي  
كوفيون ثقات.

### ذِكْرُ الزُّجْرِ عَنْ ضَرْبِ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمَ عَلَى وَجْهِهِ

٥٦٠٤ - أخبرنا محمد بن عبيد الله بن الفضل الكلاعي بحمص،  
قال: حَدَّثَنَا عمرو بن عثمان القرشي، قال: حَدَّثَنَا أَبِي: قال: حَدَّثَنَا  
شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ،  
فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ»<sup>(١)</sup>.

[٣: ٢]

### ذِكْرُ الْعِلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا زُجِرَ عَنْ هَذَا الْفِعْلِ

٥٦٠٥ - أخبرنا أبو خليفة، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
سَفِيَّانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

= أبو نعيم في «الحلية» ١٢٨/٧ عن محمد بن عيسى الأديب، عن  
محمد بن إبراهيم بن زياد، عن عبد الله بن عمران، به، إلا أنه لم يذكر  
مسلم بن إبراهيم، وقال: غريب من حديث الثوري، تفرد به  
يحيى بن الضريس.

(١) إسناده صحيح. عمرو بن عثمان وأبوه: روى لهما أصحاب السنن غير  
الترمذي، وكلاهما ثقة، وباقي السند ثقات من رجال الشيخين. أبو الزناد:  
هو عبد الله بن ذكوان، والأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز. وانظر ما بعده.

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيُجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» (١). [٣: ٢]

قال أبو حاتم رضي الله عنه: يريدُ به صورة المصروب، لأن

(١) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير إبراهيم بن بشار، فقد روى له أبو داود والترمذي، وهو حافظ. سفيان: هو ابن عيينة.

وأخرجه أحمد ٢ / ٢٤٤، والحميدي (١١٢١)، ومسلم (٢٦١٢) (١١٢) في البر والصلة: باب النهي عن ضرب الوجه، والأجري في «الشرعية» ص ٣١٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢٩٠، وفي «السنن» ٨ / ٣٢٧ من طرق عن سفيان، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ٢ / ٤٤٩ من طريق محمد - هو ابن عجلان - ومسلم (٢٦١٢) (١١٢) عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن المغيرة الحزامي، كلاهما عن أبي الزناد، به. ولم يقل فيه: فإن الله...

وأخرجه أحمد ٢ / ٣٤٧ و ٤٦٣ و ٥١٩، ومسلم (٢٦١٢) (١١٤) و (١١٥) و (١١٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٣٧، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢٩٠ من طريق قتادة، عن أبي أيوب يحيى بن مالك المراغي، عن أبي هريرة.

وأخرجه أحمد ٢ / ٣١٣، والبخاري (٢٥٥٩)، وابن خزيمة ٤٠ - ٤١، والبخاري (٢٥٧٣) من طريق معمر، عن همام، عن أبي هريرة.

وأخرجه أحمد ٢ / ٢٥١ و ٤٣٤، والبخاري (٢٥٥٩)، وابن خزيمة ص ٣٦ و ٣٧، والأجري في «الشرعية» ص ٣١٥، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢٩١ من طريق سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وأخرجه أحمد ٢ / ٣٢٧ و ٣٣٧، ومسلم (٢٦١٢) (١١٣) من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

الضارب إذا ضرب وجه أخيه المسلم ضرب وجهاً خلق الله آدم على صورته<sup>(١)</sup>.

### ذَكَرَ الزَّجْرُ عَنْ تَعْذِيبِ شَيْءٍ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ بِحَرْقِ النَّارِ

٥٦٠٦ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفِيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْدِ بْنِ حَسَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ

أَنَّ عَلِيًّا أُتِيَ بِقَوْمٍ قَدِ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، أَوْ قَالَ: زَنَادِقَةٌ، مَعَهُمْ كِتَابٌ، فَأَمَرَ بِنَارٍ فَأَجَّجَتْ، فَأَلْقَاهُمْ فِيهَا بِكُتُبِهِمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَمَا أَنَا لَوْ كُنْتُ لَمْ أَحْرِقْهُمْ، لِئَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَقَتَلْتَهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ»، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(٢)</sup>. [٣: ٢]

### ذَكَرَ الزَّجْرُ عَنْ رَمِيِ الْمَرْءِ مَنْ فِيهِ الرُّوحُ بِالنَّبْلِ

٥٦٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَتْحِ الْعَائِدِيُّ بِسَمَرْقَنْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

(١) جاء في «الفتح» ٥/ ٢١٧: اختلف في الضمير على من يعود، فالأكثر على أنه يعود على المضروب، لما تقدم من الأمر بإكرام وجهه، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها.

(٢) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح. وأخرجه أحمد ١/ ٢٨٢، والبخاري (٦٩٢٢) في استنابة المرتدين: باب حكم المرتد والمرتدة واستنابتهما، وأبو يعلى (٢٥٣٢)، والدارقطني ٣/ ١١٣، والبيهقي ٨/ ٢٠٢ من طرق عن حماد بن زيد، بهذا الإسناد. وبعضهم يزيد في الحديث على بعض. وانظر الحديث رقم (٤٤٧٦).

عبد الرحمن الدارمي، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، حدثنا يحيى بن أبي سليمان، عن سعيد المقبري

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ رَمَانَا بِالنَّبْلِ، فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(١)</sup>. [٦١: ٢]

ذَكَرَ الزَّجْرِي عَنْ اتِّخَاذِ الْغَرَضِ شَيْئًا مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ

٥٦٠٨ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا»<sup>(٢)</sup>. [٣: ٢]

(١) حديث حسن لغيره. يحيى بن أبي سليمان - وهو المدني - : لين الحديث، وباقى رجاله ثقات رجال الشيخين غير الدارمي فمن رجال مسلم. وأخرجه أحمد ٢ / ٣٢١، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٧٩)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٢ / ١٣٣ عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، بهذا الإسناد. لفظ أحمد والبخاري: «من رمانا بالليل فليس منا»، ورواية الطحاوي: «من رمى بالليل فليس منا»، وقال البخاري: في إسناده نظر.

وفي الباب عن ابن عباس عند الطحاوي في «المشكل» ٢ / ١٣٣، والطبراني (١١٥٥٣) والقضاعي في الشهاب (٣٥٥)، ولفظه: «من رمانا بالليل فليس منا»، وسنده قوي.

وعن بريدة عند البزار (٣٣٣٤)، ولفظه: «من رمانا بالليل فليس منا»، وفيه ليث بن أبي سليم، ضعيف.

(٢) إسناده صحيح على شرطهما. أبو الوليد: هو هشام بن عبد الملك. =

## ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنِ صَبْرِ الدَّوَابِّ بِالْقَتْلِ

٥٦٠٩ - أخبرنا أبو عروبة، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهَبِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ تَعْلَى سَمِعَهُ يَقُولُ:

سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَبْرِ الدَّابَّةِ<sup>(١)</sup>.

[٣: ٢]

وأخرجه أحمد ١ / ٢٨٠ و ٢٨٥ و ٣٤٠ و ٣٤٥، ومسلم (١٩٥٧) في الصيد والذبائح: باب النهي عن صبر البهائم، والنسائي ٧ / ٢٣٨ في الضحايا: باب النهي عن المجثمة، وعلي بن الجعد (٤٩٥)، والطبراني (١٢٢٦٢)، والبيهقي ٩ / ٧٠، والبخاري (٢٧٨٤) من طرق عن شعبة، بهذا الإسناد. وأخرجه أحمد ١ / ٢٧٤، والنسائي ٧ / ٢٣٩، والطبراني (١٢٢٦٣) من طريقين عن عدي بن ثابت، به. وعلقه البخاري بإثر الحديث (٥٥١٥) في الذبائح والصيد: باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجثمة، عن عدي، به.

وأخرجه عبد الرزاق (٨٤٢٧)، وأحمد ١ / ٢١٦ و ٢٧٣ و ٢٩٧، والترمذي الأظعمة: باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة، وابن ماجه (٣١٨٧) في الذبائح: باب النهي عن صبر البهائم وعن المثلة، والطبراني (١١٧١٧) و (١١٧١٨) و (١١٧١٩)، من طرق عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس. قال الترمذي: حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم.

(١) حديث صحيح. محمد بن وهب بن أبي كريمة: روى له النسائي، وهو صدوق، ومن فوقه ثقات من رجال الصحيح غير عبيد بن تَعْلَى الفلستيني، فقد روى له أبو داود، ووثقه النسائي، وذكره المؤلف في «ثقاته»، قال ابن المديني فيما =

## ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنْ قَتْلِ الصَّبْرِ شَيْئاً

## من ذوات الأرواح

٥٦١٠ - أخبرنا عبدُ الله بنُ محمد بنِ سلمٍ، قال: حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بنُ يحيى، قال: حَدَّثَنَا ابنُ وهبٍ، قال: أَخْبَرَنِي عمرو بنُ الحارثِ، عن بَكِيرِ بنِ الأشجِ، عن عُبَيْدِ بنِ تَعْلَى أَنَّهُ قال:

غَزَوْنَا مَعَ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ، فَأَتَيْتُ بِأَرْبَعَةِ أَعْلَاجٍ مِنَ العَدُوِّ، فَأَمَرَ بِهِمْ، فَقَتَلُوا صَبِراً بالنَّبْلِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ

نقله عنه ابن حجر في «التهذيب»: وإسناده حسن إلا أن عبید بن تعلی لم یسمع به في شيء من الأحاديث، قال: ويقويه رواية بكير بن الأشج عنه، لأن بكيراً صاحب حديث قال: ولا نحفظه عن أبي أيوب إلا من هذه الطريق، وقد أسنده عبد الحميد بن جعفر، وجوده.

وأخرجه أحمد ٥ / ٤٢٢، والدارمي ٢ / ٨٣، والطبراني (٤٠٠١)، والبيهقي ٩ / ٧١ عن أبي عاصم، عن عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن الأشج عن أبيه، عن عبید بن تعلی، به. فزادوا بين بكير بن الأشج وعبید بن تعلی: «عبد الله بن الأشج» والد بكير، قال في «التهذيب»: وهو الصحيح.

وأخرجه الطبراني (٤٠٠٤) من طريق محمد بن إسحاق، و(٤٠٠٥) من طريق عبید الله بن أبي جعفر، كلاهما عن بكير بن الأشج، عن عبید بن تعلی، به.

وأخرجه أحمد ٥ / ٤٢٢ - ٤٢٣ من طريق عبد الله بن لهيعة، والطبراني (٤٠٠٣) من طريق يحيى بن سعيد الأموي، عن محمد بن إسحاق، كلاهما عن بكير، عن أبيه، عن عبید، به.

وفي الباب عن جابر نهي رسول الله ﷺ أن يقتل شيء من الدواب صبراً. أخرجه مسلم (١٩٥٩).

أبا أيوب، فقال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ قَتْلِ الصَّبْرِ،  
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَتْ دَجَاجَةً دَجَّاجَةً مَا صَبَّرْتُهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ  
عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ، فَأَعْتَقَ أَرْبَعَ رِقَابٍ<sup>(١)</sup>. [٣: ٢]

ذَكَرُ الزَّجْرِ عَنِ أَنْ يُعَذَّبَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ  
بِعَذَابِ اللَّهِ جُلًّا وَعَلَا

٥٦١١ - أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي مَعْشَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
مُحَمَّدُ بْنُ وَهَبٍ بْنُ أَبِي كَرِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ  
أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ  
أَبِي إِسْحَاقَ الدُّؤَيْبِيِّ

عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا لَقِيتُمْ هَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ،  
وَنَافِعَ بْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَحَرِّقُوهُمَا بِالنَّارِ». ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ بَعْدَ

وعن ابن عمر، وسيأتي عند المصنف برقم (٥٦١٧).

وصبر الدابة: حبسها ورميها حتى تموت.

(١) إسناده قوي كما قال الحافظ في «الفتح» ٩ / ٥٦٠.

وأخرجه أحمد ٤٢٢ / ٥ عن سريح، وسعيد بن منصور في «سننه»  
(٢٦٦٧)، وعنه أبو داود (٢٦٨٧) في الجهاد: باب في قتل الأسير بالنبل،  
كلاهما عن ابن وهب، بهذا الإسناد.

وأخرجه بنحوه الطبراني (٤٠٠٢) من طريق أحمد بن صالح،  
عن ابن وهب، به، وقال فيه: «بكبر عن أبيه».

وأخرجه البيهقي ٧١ / ٩ من طريق أبي زرعة الدمشقي، عن  
أحمد بن خالد الوهبي، عن محمد بن إسحاق، عن بكير، عن أبيه، عن  
عبيد بأطول مما هنا.

ذلك: «لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ، وَلَكِنْ إِنْ لَقِيتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا»<sup>(١)</sup>.

[٩٥: ٢]

(١) حديث صحيح. أبو إسحاق الدوسي: قال ابن أبي حاتم ٣٣٣ / ٩ عن أبيه: هو معروف، وذكره المؤلف في «ثقافته» ٥ / ٥٧٨ - ٥٧٩، وباقي السند ثقات. وأخرجه ابن إسحاق في «السيرة» ٣١٢ / ٢، ومن طريقه أبو بكر الخطيب في «الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمة» ص ٤٦١ حدثني يزيد بن أبي حبيب المصري، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سليمان بن يسار، عن أبي إسحاق الدوسي، عن أبي هريرة، فأدخل بين يزيد بن أبي حبيب والدوسي اثنين. وأخرجه الدارمي ٢ / ٢٢٢ من طريق ابن إسحاق، إلا أنه سقط من سنده «سليمان بن يسار».

وأخرجه أحمد ٢ / ٣٠٧ و ٣٣٨ و ٤٥٣، والبخاري (٣٠١٦) في الجهاد: باب لا يعذب بعذاب الله، وأبو داود (٢٦٧٤) في الجهاد: باب في كراهية حرق العدو بالنار، والنسائي في السير، كما في «التحفة» ١٠ / ١٠٦، والترمذي (١٥٧١) في السير: باب رقم (٢٠)، وعبد الله بن الجارود في «المنتقى» (١٠٥٧)، والخطيب البغدادي ص ٤٦٠ - ٤٦١، وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» ١ / ١١٩ من طرق عن الليث، عن بكير بن الأشج، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة. بإبهام الرجلين اللذين أمر بإحراقهما.

وقال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، وقد ذكر محمد بن إسحاق بين سليمان بن يسار وبين أبي هريرة رجلاً في هذا الحديث، وروى غير واحد مثل رواية الليث، وحديث الليث بن سعد أشبه وأصح.

وأخرجه ابن بشكوال ١ / ١٢٠ من طريق أحمد بن عمرو البزار، عن سهل بن بحر، عن الحسن بن الربيع، عن ابن المبارك، عن ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج، به. وسمى الرجلين هبار بن الأسود ونافع بن عبد عمرو.

ذَكَرُ تَعْذِيبِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا فِي الْقِيَامَةِ  
مَنْ عَذَّبَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا

٥٦١٢ - أخبرنا محمد بن عبيد الله الكلاعي، قال: حدثنا كثير بن عبيد، قال: حدثنا محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري، عن عروة أن هشام بن حكيم بن حزام وجد عياض بن غنم، وهو على حمص، شمس ناساً من النبط في أخذ الجزية، فقال هشام بن حكيم: ما هذا يا عياض؟! فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا»<sup>(١)</sup>. [١٠٩:٢]

وعلقه البخاري (٢٩٥٤) في الجهاد: باب التوديع، فقال: وقال ابن وهب: أخبرني عمرو - هو ابن الحارث المصري - عن بكير، به. فأبهم الرجلين. ووصله النسائي في السير، كما في «التحفة» ١٠٧/١٠ عن الحارث بن مسكين ويونس بن عبد الأعلى، كلاهما عن ابن وهب. قلت: هبار هذا قد أسلم، وله ترجمة في كتب الصحابة، وأما صاحبه فليس له ذكر في الصحابة، فلعله مات قبل أن يسلم. (١) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير كثير بن عبيد، فقد روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وهو ثقة، وصحابي الحديث هشام أخرج له مسلم فقط. محمد بن حرب: هو الخولاني الحمصي الأبرش، والزبيدي: هو محمد بن الوليد.

وأخرجه أحمد ٤٠٤/٣ من طريق شعيب، ومسلم (٢٦١٣) (١١٩) في البر والصلة، وأبو داود (٣٠٤٥) في الخراج والإمارة: باب في التشديد في جباية الجزية، والنسائي في السير، كما في «التحفة» ٧١/٩، والبيهقي ٢٠٥/٩ من طريق ابن وهب، عن يونس بن يزيد، كلاهما عن الزهري، بهذا الإسناد. إلا أن يونس في روايته أبهم اسم عامل حمص. وأخرجه أحمد ٤٠٤/٣ عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن =

ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، عن عروة بن الزبير أن عياض بن غنم وهشام بن حكيم بن حزام مرا بعامل حمص وهو يشمس أنباطاً في الشمس، فقال أحدهما للعامل: ما هذا يا فلان، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول... فذكره.

وأخرجه أحمد ٣ / ٤٠٤ عن عثمان بن عمر، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عروة أنه بلغه أن عياض بن غنم رأى نبطاً يشمسون في الجزية، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ... فذكره. فجعله عن عياض.

وأخرجه أحمد ٣ / ٤٠٣ عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الحمصي، عن صفوان بن عمرو السكسكي الحمصي، عن شريح بن عبيد الحضرمي وغيره قال: جلد عياض بن غنم صاحب دارا حين فتحت.. فذكر قصة، وفيه: عن هشام أن رسول الله ﷺ قال: «إن من أشد الناس عذاباً أشدهم عذاباً في الدنيا للناس». فقال عياض بن غنم: يا هشام بن حكيم قد سمعنا ما سمعت... قال الهيثمي في «المجمع» ٥ / ٢٢٩: رواه أحمد ورجاله ثقات إلا أنني لم أجد لشريح من عياض وهشام سماعاً وإن كان تابعياً. قلت: وقد تابعه غير واحد فيه، وهو تابعي ثقة حمصي.

وتابعه أيضاً جبير بن نفيير عند الطبراني ١٧ / (١٠٠٧)، والحاكم ٣ / ٢٩٠ من طريق إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق، عن عمرو بن الحارث، عن عبد الله بن سالم الأشعري، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الفضل بن فضالة، عن عائذ، عنه، عن عياض... وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بقوله: ابن زبريق تحرف في الموضوعين في «المستدرک» إلى: زريق) وإو، وقال الهيثمي ٥ / ٢٣٠: رجاله ثقات وإسناده متصل!

وعلق حديث عياض منه البخاري في «تاريخه الكبير» ٧ / ١٨ - ١٩ عن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء، به.

ذَكَرَ خَيْرٌ أَوْ هُمْ عَالِمًا مِنَ النَّاسِ أَنْ عُرْوَةَ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا  
الْخَيْرَ مِنْ هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ

٥٦١٣ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ:  
حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ  
عَنْ عُرْوَةَ (١) أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ مَرَّ بِعُمَيْرِ بْنِ سَعْدٍ وَهُوَ يُعَذِّبُ  
النَّاسَ فِي الْجِزْيَةِ فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ: يَا عُمَيْرُ، إِنِّي سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي  
الدُّنْيَا» قَالَ: أَذْهَبَ فَخَلَّ سَبِيلَهُمْ (٢).

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: سَمِعَ هَذَا الْخَيْرَ عُرْوَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ  
وَهُوَ يُعَاتِبُ عِيَاضَ بْنَ غَنَمٍ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ، وَسَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ حَكِيمِ  
ابْنِ حِزَامٍ حَيْثُ عَاتَبَ عُمَيْرَ بْنَ سَعْدٍ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ سَوَاءً،  
فَالطَّرِيقَانِ جَمِيعًا مَحْفُوظَانِ. [١٠٩: ٢]

(١) قوله: «عن عروة» سقط من الأصل، واستدرك من «التقاسيم» ٢ / لوحة ٢٣٨.  
(٢) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة فمن  
رجال مسلم.

وأخرجه أحمد ٣ / ٤٠٣ و ٤٦٨، ومسلم (٢٦١٣) (١١٨) من طريق  
وكيع وأبي معاوية وجرير، كلهم عن هشام بن عروة، بهذا الإسناد. إلا أنه  
قال فيه: «هشام بن حكيم بن حزام»، وعند أحمد في الرواية الأولى:  
«ابن حزام» فقط.

وأخرجه أحمد ٣ / ٤٠٣ عن ابن نمير، ومسلم (٢٦١٣) (١١٧)  
و (١١٨) من طريق أبي أسامة ثلاثهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن  
هشام بن حكيم أنه مر بالشام على قوم من الألباط ...

ذَكَرَ الْخَبْرَ الدَّالُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُعَذَّبَ  
مَخْلُوقٌ بِعَذَابِ اللَّهِ

٥٦١٤ - أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة، حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَنَّ نَمْلَةً قَرَصَتْ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرِيَةِ النَّمْلِ، فَأُحْرِقَتْ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَهْلَكَتْ أُمَّةً مِنَ الْأُمَّمِ تُسَبِّحُ»<sup>(١)</sup>. [٥: ٣]

\*\*\*

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حرملة بن يحيى فمن رجال مسلم. يونس: هو ابن يزيد الأيلي.

وأخرجه مسلم (٢٢٤١) (١٤٨) في السلام: باب النهي عن قتل النمل، عن حرملة بن يحيى، وأبي الطاهر بن السرح، كلاهما عن ابن وهب، بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو داود (٥٢٦٦) في الأدب: باب في قتل الذر، والنسائي ٢١٠ / ٧ - ٢١١ في الصيد: باب قتل النمل، وابن ماجه (٣٢٢٥) في الصيد: باب ما ينهى عن قتله، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١ / ٣٧٣، والبيهقي ٥ / ٢١٣ من طرق ابن وهب، به.

وأخرجه أحمد ٢ / ٤٠٢ - ٤٠٣ من طريق عبد الله بن المبارك، والبخاري (٣٠١٩) في الجهاد: باب رقم (١٥٣)، وابن ماجه بعد الحديث (٣٢٢٥) من طريق الليث، كلاهما عن يونس، به.

وأخرجه أحمد ٢ / ٤٤٩، والبخاري (٣٣١٩) في بدء الخلق: باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ومسلم (٢٢٤١) (١٤٩)، وأبو داود =

= (٥٢٦٥)، والنسائي في السير، كما في «التحفة» ١٠ / ٢٠١، والطحاوي ١ / ٣٧٣ من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، فذكره. وقال فيه: «فأوحى الله إليه: فهلاً نملة واحدة».

وأخرجه كذلك أحمد ٢ / ٣١٣، ومسلم (٢٢٤١) (١٥٠)، والبيهقي ٥ / ٢١٤، والبخاري (٣٢٦٨) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة. وانظر الحديث الآتي برقم (٥٦١٨).

## ٢ - باب المثلة

٥٦١٥ - أخبرنا الفضل بن الحباب، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص

عن أبيه قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ تَنْتَجُ إِبْلُ قَوْمِكَ صِحَاحًا آذَانُهَا، فَتَعْمَدُ إِلَى الْمَوْسَى، فَتَقَطِّعُ آذَانُهَا، [فتقول: هَذِهِ بُحْرٌ] أَوْ تَشُقُّ جُلُودَهَا، وَتَقُولُ: هَذِهِ صُرْمٌ، فَتَحْرَمُهَا عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِكَ؟» قال<sup>(١)</sup>: قَلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَكُلِّ مَا آتَاكَ اللَّهُ لَكَ حِلٌّ، سَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ مِنْ سَاعِدِكَ، وَمَوْسَى اللَّهُ أَحَدٌ مِنْ مُوسَاكَ»<sup>(٢)</sup>. [١: ٦٤]

- (١) تحرفت في الأصل إلى: «فإن»، والتصويب من «التقاسيم» ١ / لوحة ٤٦٤.
- (٢) إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الأحوص - واسمه عوف بن مالك بن نضلة الجشمي - فمن رجال مسلم، وصحابي الحديث مالك بن نضلة روى له أصحاب السنن والبخاري في «أفعال العباد». أبو الوليد الطيالسي: هو هشام بن عبد الملك، وأبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السبيعي، وسماع شعبة منه قبل تغييره.
- وأخرجه الحاكم ١ / ٢٥، وعنه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٤١ - ٣٤٢ من طريق أبي المثنى ومحمد بن أيوب، كلاهما عن أبي الوليد الطيالسي، بهذا الإسناد. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح =

قال أبو حاتم: «سَاعِدُ اللهُ أَشَدُّ مِنْ سَاعِدِكَ» مِنْ أَلْفَاظِ التَّعَارُفِ  
الَّتِي لَا يَتَهَيَّأُ مَعْرِفَةَ الْخَطَابِ فِي الْقَصْدِ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا بِهِ.

وقوله: «فَكُلُّ مَا آتَاكَ اللهُ لَكَ جِلٌّ» لَفْظَةٌ أَمْرٌ مَرَادُهَا الزَّجْرُ عَنْ

الإسناد، وقد رواه جماعة من أئمة الكوفيين عن أبي إسحاق، وقد تابع  
أبو الزعراء عمرو بن عمرو وأبا إسحاق السبيعي في روايته عن أبي الأحوص،  
ولم يخرجاه، لأن مالك بن نضلة الجشمي ليس له راو غير ابنه أبي الأحوص، وقد  
خرج مسلم عن أبي المليح بن أسامة، عن أبيه، وليس له راو، وكذلك عن أبي مالك  
الأشجعي، عن أبيه وهذا أولى من ذلك كله.

وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٣٠٣)، وأحمد ٣/ ٤٧٣، والطبري في  
«جامع البيان» (١٢٨٢٦)، والحاكم ٤/ ١٨١، والبيهقي ص ٣٤١ من طريق  
شعبة، به.

وأخرجه بنحوه الطبري (١٢٨٢٥) من طريق إسماعيل بن أبي خالد،  
والبيهقي ١٠/ ١٠ من طريق معمر، كلاهما عن أبي إسحاق، به.  
وأخرجه أحمد ٤/ ١٣٦ - ١٣٧ ومن طريقه الطبراني في «الكبير»  
١٩/ (٦٢٢) عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزعراء عمرو بن عمرو، عن عمه  
أبي الأحوص، به. وإسناده صحيح.

وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٣/ ٢١١ وزاد نسبه إلى  
عبد بن حميد، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، وابن المنذر،  
وابن أبي حاتم.

«تَنْتَجُ»: بالبناء للمجهول، يقال: نُتِجَتِ النَّاقَةُ تَنْتِجُ: إذا ولدت.

والبحر: جمع بحيرة، قال الطبري ١١/ ١٢١: البحيرة، الفعيلة: من  
قول القائل: بَحَرْتُ أذن الناقة، إذا شقها، أبحرُها بحرأ، والناقة مبحورة، ثم  
تصرف المفعولة إلى فعيلة، فيقال: هي بَحِيرَةٌ.

وَصُرْمٌ: جمع صريمة، وهي التي قطعت أذنها وصرمت.

سبب ذلك الشيء وهو استعمالُ القوم في الإبل قطع الأذان، وشقَّ الجلود، وتحريمها عليها.

ذَكَرَ الزَّجْرُ عَنِ الْمُثَلَّةِ بِشَيْءٍ فِيهِ الرُّوحُ

٥٦١٦ - أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَطَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَزَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ:

قَالَ رَجُلٌ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: إِنَّ عَبْدًا لِي أَبَقَ، وَإِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَصَبْتُهُ، لِأَقْطَعَنَّ يَدَهُ، قَالَ: لَا تَقْطَعْ يَدَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُومُ فِينَا، فَيَأْمُرُنَا بِالصَّدَقَةِ، وَيَنْهَانَا عَنِ الْمُثَلَّةِ (١) [٣: ٢]

ذَكَرَ لَعْنِ الْمَصْطَفِيِّ ﷺ الْمُثَلَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ

٥٦١٧ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ مَثَلَ بِالْحَيَوَانِ» (٢).

[١٠٩: ٢]

(١) حديث صحيح، وهو مكرر (٤٤٧٣).

(٢) إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير المنهال بن عمرو، فمن رجال البخاري.

وأخرجه أحمد ١٠٣/٢ عن عفان، والنسائي ٢٣٨/٧ في الضحايا: باب النهي عن المجثمة، من طريق يحيى، والبيهقي ٨٧/٩ من طريق آدم، ثلاثتهم عن شعبة، بهذا الإسناد. وفي رواية أحمد قصة.

وأخرجه أحمد ٣٣٨/١ و ٤٣/٢، والحاكم ٢٣٤/٤ عن محمد بن =

\* \* \*

جعفر غندر، والدارمي ٨٣/٢ عن أبي الوليد، كلاهما عن شعبة، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبيرة قال: خرجت مع ابن عمر في طريق من طرق المدينة، فإذا بغلمة يرمون دجاجة، فقال ابن عمر: من فعل هذا؟ فتفرقوا، فقال: إن رسول الله ﷺ لعن من مثل بالحيوان. قال أحمد في روايته الأولى «ابن عمرو وابن عباس»، وعلقه البخاري في «صحيحه» بإثر الحديث (٥٥١٥) في الذبائح والصيد: باب ما يكره من المثلة والمصورة والمجتمعة، عن سليمان - هو ابن حرب - عن شعبة، به. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة، ووافقه الذهبي! مع أن المنهال لم يخرج له مسلم شيئاً، ثم إنهما قد أخرجاه بهذه السياقة في «صحيحهما» كما سيأتي في التخريج.

وأخرجه بنحوه عبد الرزاق (٨٤٢٨)، وأحمد ١٣/٢ و ٦٠ من طرق عن الأعمش، عن المنهال، به.

وأخرجه كذلك الطيالسي (١٨٧٢)، وأحمد ٨٦/٢ و ١٤١، والبخاري (٥٥١٥)، ومسلم (١٩٥٨) في الصيد والذبائح: باب النهي عن صبر البهائم، والنسائي ٧/٢٣٨ من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن سعيد بن جبيرة، فذكره.

وأخرجه الطبراني في «الصغير» (٤١٣) من طريق داود بن أبي القصاف عن سعيد بن جبيرة، به.

### ٣ - فصل فيما يتعلق بالدواب

ذَكَرُ إِبَاحَةَ اسْتِعْمَالِ الْمَرْءِ الْارْتِدَافِ وَالتَّعْقِيبِ  
عَلَى الدَّابَّةِ الْوَاحِدَةِ إِذَا عَلِمَ قَلَّةَ تَأْذِي الدَّابَّةِ بِهِ

٥٦١٨ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّؤْمِيِّ، قَالَ:  
حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِيَّاسُ بْنُ  
سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ

عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَدْ قَذْتُ بِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَالْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ  
عَلَى بَغْلَتِهِ الشَّهْبَاءِ، حَتَّى أَدْخَلْتُهُمْ حُجْرَةَ النَّبِيِّ ﷺ، هَذَا قُدَّامُهُ (١)  
وَهَذَا خَلْفَهُ (٢). [١:٤]

(١) تحرفت في الأصل إلى: «وراء»، والمثبت من مصادر التخريج.  
(٢) إسناده حسن على شرط مسلم، عكرمة بن عمار: صدوق إلا في روايته عن  
يحيى بن أبي كثير، ففيها اضطراب. النضر بن محمد: هو الجرشي.  
وأخرجه مسلم (٢٤٢٣) في فضائل الصحابة: باب فضائل الحسن  
والحسين، عن عبد الله بن الرومي، بهذا الإسناد. وقرن به  
عباس بن عبد العظيم العنبري.

وأخرجه الترمذي (٢٧٧٥) في الأدب: باب ما جاء في ركوب ثلاثة على  
دابة، والطبراني (٦٢٤٧) من طريق العباس بن عبد العظيم العنبري، عن  
النضر بن محمد، به. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب من  
هذا الوجه، وفي «تحفة المزي» ٤ / ٣٩: حسن غريب.

## ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنِ اتِّخَادِ الْمَرْءِ الدَّوَابَّ كِرَاسِي

٥٦١٩ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُؤَدَّبِ، حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مَعَاذِ بْنِ أَنَسٍ

عَنْ أَبِيهِ - وَكَانَ أَبُوهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ارْكَبُوا هَذِهِ الدَّوَابَّ سَالِمَةً، وَلَا تَتَّخِذُوهَا كِرَاسِي»<sup>(١)</sup>. [٢٣: ٢]

(١) إسناده قوي، سهل بن معاذ: لا بأس به، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير أن صحابي الحديث وكذا ابنه سهل روى لهما البخاري في «الأدب المفرد» وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه. أبو خيثمة: هوزهير بن حرب. وأخرجه أحمد ٣/٤٤٠، ٤/٢٣٤، والدارمي ٢/٢٨٦، والطبراني ٢٠/٤٣١، والحاكم ١/٤٤٤ و ٢/١٠٠، والبيهقي ٥/٢٥٥ من طرق عن الليث بن سعد، بهذا الإسناد. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقالوا فيه «... او ايتدعوها سالمة، ولا تتخذوها كراسي».

وقوله «ايتدعوها» قال ابن الأثير: أي: اتركوها، ورفهوا عنها إذا لم تحتاجوا إلى ركوبها، وهو افعل من «وَدَع» بالضم وداعة ودعة، أي: سكن وترفقه، وايتدع فهو متدع، أي: صاحب دعة، أو من ودع، إذا ترك، يقال: أتدع وايتدع، على القلب والإدغام والإظهار.

وأخرجه أحمد ٣/٤٤١ عن حسن، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، به. وابن لهيعة ضعيف.

وأخرجه أحمد ٣/٤٣٩ و ٤٤٠، والطبراني ٢٠/٤٣٢ من طريق زبَّان بن فائد، وأحمد ٤/٢٣٤، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٠) بتحقيقي، من طريق الليث بن سعد، كلاهما عن سهل بن معاذ، به. وزبان بن فائد: ضعيف الحديث. وللحديث شاهد عن سهل بن الحنظلية تقدم عند المؤلف برقم (٥٤٥)، وعن أبي هريرة عند أبي داود (٢٥٦٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٨).

قال أبو حاتم: فمعناه: أنه لا يسيرُ بها، ولا يَنْزِلُ عنها.

ذَكَرُ الزَّجْرِ عَنْ ضَرْبِ الْمَرْءِ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ  
عَلَى وُجُوهِهَا

٥٦٢٠ - أخبرنا أبو عروبة، قال: حدثنا محمد بن وهب بن أبي كريمة، قال: حدثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير

عن جابر، عن النبي ﷺ أنه مرَّ عليه بحمارٍ قد كُويَ على وجهه، أو وسِمَ، فلَعَنَ النبي ﷺ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، لَا تَضْرِبُوهَا عَلَى وُجُوهِهَا»<sup>(١)</sup>. [٤٩: ٢]

ذَكَرُ الْخَبْرَ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ الْمَسِيءَ إِلَى ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ  
قَدْ يُتَوَقَّعُ لَهُ دُخُولُ النَّارِ فِي الْقِيَامَةِ بِفَعْلِهِ ذَلِكَ

٥٦٢١ - أخبرنا ابن قتيبة، حدثنا ابن أبي السري، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف

عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ

(١) حديث صحيح، رجاله على شرط مسلم غير محمد بن وهب بن أبي كريمة، فقد روى له النسائي، وهو لا بأس به. وانظر (٥٦٢٦) و(٥٦٢٧) و(٥٦٢٨).

فِي هِرَّةٍ رَبَطْتَهَا، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلَا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ» (١).

[٦:٣]

### ذَكَرُ وَصِفِ عَذَابِ هَذِهِ الْمَرَأَةِ الَّتِي رَبَطْتَ الْهِرَّةَ حَتَّى مَاتَتْ

٥٦٢٢ - أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا حَكِيمُ بْنُ سَيْفٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ وَقُمْنَا، فَصَلَّى ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا يُحَدِّثُنَا، فَقَالَ: «لَقَدْ عَرِضْتُ عَلَيَّ الْجَنَّةَ حَتَّى لَوْ شِئْتُ لَتَعَاطَيْتُ مِنْ قُطُوفِهَا، وَعُرِضْتُ عَلَيَّ النَّارَ، فَلَوْلَا أَنِي دَفَعْتُهَا عَنْكُمْ، لَغَشِيَتْكُمْ، وَرَأَيْتُ فِيهَا ثَلَاثَةَ يُعَذَّبُونَ: امْرَأَةٌ حَمِيرِيَّةٌ سَوْدَاءٌ طَوِيلَةٌ تُعَذَّبُ فِي هِرَّةٍ لَهَا أُوثُقَتُهَا، فَلَمْ تَدْعُهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ، وَلَمْ تُطْعِمْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَهِيَ إِذَا أَقْبَلَتْ تَنَهَشُهَا وَإِذَا أُدْبِرَتْ تَنَهَشُهَا، وَرَأَيْتُ أَخَا بَنِي دَعْدَعٍ صَاحِبَ السَّائِبَتَيْنِ يُدْفَعُ بِعَمُودَيْنِ فِي النَّارِ - وَالسَّائِبَتَانِ: بَدَنَتَانِ

(١) حديث صحيح، ابن أبي السري قد توسع، ومن فوقه ثقات على شرط الشيخين.

وأخرجه أحمد ٢ / ٢٦٩، ومسلم (٢٦١٩) في التوبة: باب سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، وابن ماجه (٤٤٥٦) في الزهد: باب ذكر التوبة، من طريق عبد الرزاق بهذا الإسناد. وانظر حديث أبي هريرة بإثر الحديث رقم (٥٤٦) عند المؤلف.

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَرَقَهُمَا - وَرَأَيْتُ صَاحِبَ الْمِحْجَنِ مَتَكِّئًا عَلَى مِحْجِنِهِ  
وَكَانَ صَاحِبُ الْمِحْجَنِ يَسْرِقُ مَتَاعَ الْحَاجِّ بِمِحْجِنِهِ ، فَإِذَا خَفِيَ لَهُ ،  
ذَهَبَ بِهِ ، وَإِذَا ظَهَرَ عَلَيْهِ ، قَالَ : إِنِّي لَمْ أَسْرِقْ ، إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمِحْجِنِي <sup>(١)</sup> .

[٦:٣]

### ذَكَرُ الْإِبَاحَةِ لِلْمَرْءِ أَنْ يَسِمَ فِي جَاعِرَتِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ

٥٦٢٣ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفِيَّانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ  
سَوَاءٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ  
الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

(١) حديث صحيح ، زيد بن أبي أنيسة وإن كان روى عن عطاء بن السائب بأخرة  
تابعه سفيان الثوري ، وحماد ، وشعبة ، وقد سمعوا منه قبل الاختلاط . وقد  
تقدم برقم (٢٨٣٨) .

ونزيد هنا : أخرجه أحمد ١٨٨ / ٢ عن محمد بن جعفر ، عن شعبة ،  
عن عطاء بن السائب ، به .

وأخرجه الترمذي في «الشمائل» (٣١٧) من طريق جرير ، عن عطاء  
به مختصراً .

وفي الباب عن جابر عند مسلم (٩٠٤) (١٠) في الكسوف : باب  
ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار .

وتحرفت «السائبتين» في الأصل «والتقاسيم» ٣ / ٣١٣ و«سنن النسائي»  
إلى : «السبتيتين» .

خشاش الأرض : هوامها وحشراتهما ، الواحدة خشاشة .  
والمحجن : عصا معقفة الرأس كالصولجان ، والميم زائدة .

عن ابن عباس أَنَّ العَبَّاسَ وَاسْمَ بَعِيرًا، أَوْ دَابَّةً، فِي وَجْهِهِ،  
فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَغَضِبَ فَقَالَ عَبَّاسُ: لَا أَسْمُهُ إِلَّا فِي آخِرِهِ، فَوَسَّمَهُ  
فِي جَاعِرَتَيْهِ<sup>(١)</sup> [٤ : ٥٠]

### ذَكَرُ خَيْرٌ ثَانٍ يُصْرَحُ بِصِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ

٥٦٢٤ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ،  
عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ نَاعِمًا أَبَاعَ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَهُ

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَارًا مَوْسُومَ  
الْوَجْهِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَاللَّهِ لَا أَسْمُهُ إِلَّا فِي أَقْصَى شَيْءٍ

(١) إسناده صحيح . محمد بن ثعلبة بن سواء : صدوق، روى له ابن ماجه، وقد  
تويع، ومن فوجه ثقات على شرط الشيخين . عبيد الله بن عبد الله :  
هو ابن عتبة بن مسعود الهذلي .

وأخرجه البيهقي ٧ / ٣٥ - ٣٦ من طريق أبي عبد الرحمن  
محمد بن عبد الرحمن العلاف، عن محمد بن سواء، بهذا الإسناد . إلا أنه  
قال: «عن سعيد» - هو ابن أبي عروبة - بدل «شعبة»، وكلاهما روى عنه  
محمد بن سواء .

وأخرجه عبد الرزاق (٨٤٤٩) عن معمر، عن الزهري مرسلًا .

وأخرجه بنحوه البيهقي ٧ / ٣٦ من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن  
عكرمة، عن ابن عباس .

والجاعرتان : هما حرفا الورك المشرفان مما يلي الدبر .

مِنَ الْوَجْهِ، فَأَمَرَ بِحِمَارٍ لَهُ، فَكُوي فِي جَاعِرَتَيْهِ، فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ  
كُوي الْجَاعِرَتَيْنِ (١).

[٥: ٤]

### ذَكَرُ الزَّجْرِ عَنِ وِسْمِ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ فِي وَجُوهِهَا

٥٦٢٥ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ  
يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ  
أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ نَاعِمًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَهُ

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى حِمَارًا  
مَوْسُومَ الْوَجْهِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَسْمُهُ إِلَّا أَقْصَى شَيْءٍ مِنْ  
السُّوْجِ، فَأَمَرَ بِحِمَارِهِ فَكُوي فِي جَاعِرَتَيْهِ، فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ  
كُوي الْجَاعِرَتَيْنِ (٢).

[٣: ٢]

### ذَكَرُ لَعْنِ الْمَصْطَفَى ﷺ مَنْ فَعَلَ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ

#### اللَّذِينَ تَقَدَّمَ ذَكَرْنَا لَهُمَا

٥٦٢٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مَوْلَى ثَقِيفٍ، قَالَ:  
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ صَاعِقَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه مسلم (٢١١٨) في اللباس والزينة: باب النهي عن ضرب  
الحيوان في وجهه ووسمه فيه، والبيهقي ٧ / ٣٥ من طريق أحمد بن عيسى،  
عن ابن وهب، بهذا الإسناد.

(٢) إسناده صحيح، وهو مكرَّر ما قبله.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَرَّ حِمَارٌ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ كُويَ فِي وَجْهِهِ، تَفُورُ مَنْخِرَاهُ مِنْ دَمٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا» ثُمَّ نَهَى عَنِ الْكَيِّ فِي الْوَجْهِ، وَالضَّرْبِ فِي الْوَجْهِ<sup>(١)</sup>.

[٣: ٢]

ذَكَرَ الزُّجْرُ عَنْ وَسْمِ شَيْءٍ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ

عَلَى وَجْهِهِ

٥٦٢٧ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا غَسَّانُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ  
عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى حِمَارًا قَدْ وُسِمَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ:  
«أَلَمْ أَنَّهُ عَنِ هَذَا، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَهُ»<sup>(٢)</sup>

[٨٩: ٢]

(١) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح. وانظر ما بعده.

(٢) إسناده قوي. غسان بن الربيع: وثقة المؤلف ٩/ ٢، وروى عنه جمع، وكان صالحاً ورعاً، واختلف فيه قول الدارقطني، فمرة قال: صالح، ومرة قال: ضعيف، ومن فوقه ثقات على شرط مسلم. وهوفي «مسند أبي يعلى» (٢٠٩٩).

وأخرجه عبد الرزاق (٨٤٥١)، وأحمد ٣/ ٣٢٣، وأبوداود (٢٥٦٤) في الجهاد: باب النهي عن الوسم في الوجه والضرب في الوجه، وأبو يعلى (٢١٤٨)، والبيهقي ٧/ ٣٥ من طريق سفيان الثوري، عن أبي الزبير، به.  
وأخرجه بنحوه ٣/ ٣١٨ و ٣٧٨، ومسلم (٢١١٦) في اللباس: باب النهي عن ضرب الحيوان في وجهه ووسمه فيه، والترمذي (١٧١٠) في الجهاد: باب ما جاء في كراهية التحريش بين البهائم والضرب والوسم في الوجه، وابن خزيمة (٢٥٥١)، وأبو يعلى (٢٢٣٥)، والبيهقي ٥/ ٢٥٥ من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، به.

ذَكَرُ لَعْنِ الْمُصْطَفَى ﷺ الْوَأَسْمِ شَيْئاً  
مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ (١) فِي وَجْهِهِ

٥٦٢٨ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَرُوبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَعِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ

عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى حِمَارٍ قَدْ وَسِمَ عَلَى وَجْهِهِ  
فَقَالَ: «لَعْنُ اللَّهِ مَنْ وَسَمَهُ» (٢).

[١٠٩: ٢]

ذَكَرُ الْإِبَاحَةَ لِلْمَرْءِ أَنْ يَسِمَ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ  
فِي غَيْرِ الْوَجْهِ

٥٦٢٩ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مَوْلَى ثَقِيفٍ، قَالَ:  
حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَنَسٍ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَخٍ لِي يُرِيدُ

وأخرجه عبد الرزاق (٨٤٥٠)، ومن طريقه أحمد ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ عن  
معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن  
جابر بن عبد الله.

(١) في الأصل: «الأرواح»، والمثبت من «التقاسيم» ٢ / لوحة ٢٤٥  
وهامش الأصل.

(٢) إسناده على شرط مسلم، معقل: هو ابن عبد الله الجزري.  
وأخرجه مسلم (٢١١٧) في اللباس: باب النهي عن ضرب الحيوان في  
وجهه ووسمه فيه، والبيهقي ٧ / ٣٥ عن سلمة بن شبيب، بهذا الإسناد.

أَنْ يُحَنَّكَ فَوَجَدْتُهُ فِي الْمِرْبِدِ وَهُوَ يَسْمُ غَنَمًا . قَالَ شَعْبَةُ : أَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ قَالَ فِي  
أَذَانِهَا<sup>(١)</sup> .

[٤ : ١]

\*\*\*

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين .

وأخرجه أحمد ١٧١ / ٣ و ٢٥٤ و ٢٥٩ ، والبخاري (٥٥٤٢) في  
الذبائح والصيد : باب الوسم والعلم في الصورة ، ومسلم (٢١١٩) (١١٠)  
و (١١١) في اللباس : باب جواز وسم الحيوان ، وأبوداود (٢٥٦٣) في  
الجهاد : باب في وسم الدواب ، والبيهقي ٣٦ / ٧ ، والبخاري (٢٧٩١) من  
طرق عن شعبة ، بهذا الإسناد .

وأخرجه عبد الرزاق (٨٤٥٢) ، وابن أبي شيبة ٤٠٨ / ٥ ، وابن ماجه  
(٣٥٦٥) في اللباس : باب ليس الصوف ، من طرق عن شعبة ، به مختصراً  
بلفظ : « رأيت رسول الله ﷺ يسمُ غنماً في آذانها ، ورأيت متزراً بكساء . وقوله :  
« رأيت متزراً بكساء » ليس في رواية ابن أبي شيبة . وانظر (٤٥٣١) و (٤٥٣٢)  
و (٤٥٣٣) .

والمرْبِدُ : الموضع الذي يحبس فيه الإبل والغنم ، والرْبِدُ : الحبس .

## ٤ - باب قتل الحيوان

ذَكَرُ كِتَابَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا الْحَسَنَاتِ لِمَنْ قَتَلَ الضَّرَّارَاتِ

٥٦٣٠ - أخبرنا محمد بن عُمَرُ بن يوسف أبو حمزة، قال: حَدَّثَنَا محمد بن إسماعيل الأحمسيُّ، قال: حَدَّثَنَا أسباط بن محمد، قال: حَدَّثَنَا الشيبانيُّ، عن المُسَيَّبِ بنِ رافعٍ

عن ابن مسعودٍ، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ حَيَّةً، فَلَهُ سَبْعُ حَسَنَاتٍ، وَمَنْ قَتَلَ وَرَغَةً، فَلَهُ حَسَنَةٌ»<sup>(١)</sup>. [٢: ١]

(١) إسناده ضعيف لا نقطاعه. المسيب بن رافع: لم يلق عبد الله بن مسعود ولم يسمع منه. الشيباني: هو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان. وأخرجه أحمد ١ / ٤٢٠ عن أسباط بن محمد، بهذا الإسناد، وزاد فيه: «ومن ترك حية مخافة عاقبتها فليس منا».

وبهذه الزيادة أخرجه الطبراني (١٠٤٩٢) من طريق أبي كدينة - وهو يحيى بن المهلب - عن أبي إسحاق الشيباني، به.

والحديث في «مجمع الزوائد» ٤ / ٤٥، وقال: رواه أحمد والطبراني في «الكبير»، ورجال أحمد رجال الصحيح، إلا أن المسيب بن رافع لم يسمع من ابن مسعود.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» ٢ / ٣٢٢ - ٣٢٣: سألت أبي عن

حديث رواه العوام بن حوشب، عن سليمان الشيباني، عن المسيب بن رافع، =

### ذَكَرَ الْعِلَّةَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا أُمِرَ بِقَتْلِ الْأَوْزَاعِ

٥٦٣١ - أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى السَّخْتِيَانِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ

عَنْ سَائِبَةَ مَوْلَاةٍ لِفَاكِهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ، فَرَأَتْ فِي بَيْتِهَا رُمْحًا مَوْضُوعَةً، فَقَالَتْ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، مَا تَصْنَعِينَ بِهَذَا؟ قَالَتْ: نَقْتُلُ بِهِ الْأَوْزَاعَ، فَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَنَا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمَّا أُلْقِيَ فِي النَّارِ، لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ ذَابَّةٌ إِلَّا أَطْفَأَتِ النَّارَ عَنْهُ غَيْرَ الْوَزْغِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَنْفُخُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِهِ (١) [٢: ١]

عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «من قتل حية فله سبع حسنات، ومن قتل وزغة كانت له حسنة، ومن ترك حية مخافة طلبه فليس منا». ورواه عبد الواحد بن زياد، عن الشيباني، عن المسيب، عن عبد الله، موقوفاً. قال أبي: عبد الواحد أوثق من العوام.

(١) سائبة مولاة الفاكه لم يرو عنها غير نافع مولى ابن عمر، ولم يوثقها غير المؤلف، ولم ترو غير هذا الحديث عن عائشة، وباقي السند رجاله ثقات رجال الشيخين.

وأخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة ٤٠٢ / ٥، وعنه ابن ماجه (٣٢٣١) في الصيد: باب قتل الوزغ، عن يونس بن محمد، بهذا الإسناد. وقد تحرفت «سائبة» في ابن أبي شيبة إلى: «صادقة». وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ورقة ٢٠٠ / ١: هذا إسناد صحيح! رواه أبو بكر بن أبي شيبة في «مسنده» هكذا وله شاهد في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أم شريك، وفي مسلم من حديث سعد بن أبي وقاص =

## ذِكْرُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْفَوَاسِقِ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ

٥٦٣٢ - أخبرنا عبدُ الله بنُ محمد بن عبد الرحمن بن شيروية الأزدي، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسِ فَوَاسِقٍ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحِدَاةَ، وَالْغُرَابَ، وَالْفَأْرَةَ، وَالْعَقْرَبَ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ<sup>(١)</sup>.

ذِكْرُ الْخَبْرِ الْمَتَّقِصِيِّ لِلْفِظَةِ الْمُخْتَصِرَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهَا  
بِأَنَّ قَتْلَ الْغُرَابِ إِنَّمَا أُبِيحَ الْأَبْقَعُ مِنَ الْغُرَبَانِ دُونَ غَيْرِهِ

٥٦٣٣ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفِيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمِنْهَالِ

وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قُلْتُ: وَحَدِيثُ أُمِّ شَرِيكَ سِيرِدٌ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ بِرَقْمِ (٥٦٣٤)، وَحَدِيثُ سَعْدِ بِرَقْمِ (٥٦٣٥).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٨٤٠٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٠٢ / ٥ مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقْتُلُ الْأَوْزَاعَ.

(١) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا. وَهُوَ فِي «مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٣٧٤)، وَقَدْ سَقَطَ مِنْهُ «الْعَقْرَبُ».

وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ٢١٠ / ٥ فِي الْمُنَاسِكِ: بَابُ قَتْلِ الْحِدَاةِ فِي الْحَرَمِ، وَالْدَارِمِيُّ ٢ / ٣٦ - ٣٧.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٦٤ / ٦، وَمُسْلِمٌ (١١٩٨) (٧٠) فِي الْحَجِّ: بَابُ مَا يَنْدَبُ لِلْمَحْرَمِ وَغَيْرِهِ قَتْلَهُ مِنَ الدُّوَابِّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ. وَانظُرْ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرِو الْمُتَقَدِّمِ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بِرَقْمِ (٣٩٦١) وَ(٣٩٦٢).

الضريّر قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا معمر، عن الزهري، عن عروة

عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «خمس فوايق يقتلن في الحلال والحرام: العقرب، والجذأة، والغراب الأبقع، والفأرة، والكلب العقور» (١)

[٢٤: ١]

والكلب العقور: قال ابن الأثير في «النهاية»: هو كل سبع يعقر، أي: يجرح ويقتل ويفترس كالأسد والنمر والذئب، سماها كلباً لاشتراكها في السبعية، والعقور من أبنية المبالغة.

(١) إسناده صحيح على شرطهما. وأخرجه البيهقي ٣١٦ / ٩ عن أبي عبد الله الحافظ عن أبي بكر بن عبد الله، عن الحسن بن سفيان، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ٢٥٩ / ٦، والبخاري (٣٣١٤) في بدء الخلق: باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ومسلم (١١٩٨) (٦٨) في الحج: باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم، والترمذي (٨٣٧) في الحج: باب ما يقتل المحرم من الدواب، من طرق عن يزيد بن زريع، به.

وأخرجه أحمد ٣٣ / ٦ عن عبد الأعلى، عن معمر، به.

وأخرجه البخاري (١٨٢٩) في جزاء الصيد: باب ما يقتل المحرم من الدواب، ومسلم (١١٩٨) (٧١)، والبيهقي ٢٠٩ / ٥ من طريق يونس، وأحمد ٨٧ / ٦ من طريق شعيب، وأحمد أيضاً ٢٥٩ / ٦ عن يعقوب، عن ابن أخي ابن شهاب، ثلاثهم عن ابن شهاب الزهري، به. وفي رواية أحمد عن يعقوب قال: «الحية» بدل الفأرة، ثم قال: وفي كتاب يعقوب في موضع آخر مكان الحية: «الفأرة».

قال أبو حاتم رضي الله عنه: المُختصرُ من الأخبار: هوروايةُ صحابي عن النبي ﷺ من رواية العُدول عنه بلفظه يتهاً استعمالها في كُلِّ الأوقات، والمُتَقَصِّي: هوروايةُ ذلك الخبر بعينه عن ذلك الصحابي نفسه من طريقٍ آخرٍ بزيادةٍ بيانٍ، يَجِبُ استعمالُ تلك

وأخرجه أحمد ٦ / ١٢٢ و ٢٦١، ومسلم (١١٩٨) (٦٨)، والنسائي ٥ / ٢٠٨ في الحج: باب ما يقتل في الحرم من الدواب، وأبو يعلى (٤٥٠٣)، والطحاوي ٢ / ١٦٦، والدارقطني ٢ / ٢٣١ من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، به.

وهو في «الموطأ» لمالك ١ / ٣٥٧ في الحج: باب ما يقتل المحرم من الدواب، عن هشام بن عروة، عن عروة، مرسلًا. وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٥٢١)، والطحاوي ٢ / ١٦٦، والبيهقي ٥ / ٢٠٩ من طريق شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة.

وأخرجه كذلك أحمد ٦ / ٩٧ - ٩٨، ومسلم (١١٩٨) (٦٧)، وابن خزيمة (٢٦٦٩)، والنسائي ٥ / ٢٠٨، وابن ماجه (٣٠٨٧) في المناسك: باب ما يقتل المحرم، والبيهقي ٩ / ٣١٦، والبغوي (١٩٩١) من طريق شعبة، به. إلا أنه قال مكان العقرب: «الحية».

وأخرجه مسلم (١١٩٨) (٦٦)، والبيهقي ٥ / ٢٠٩ من طريق ابن وهب، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن عبيد الله بن القاسم، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «أربع كلهن فواسق يقتلن في الحل والحرم. الحداة، والغراب، والفأرة، والكلب العقور» قال: فقلت للقاسم: أفرأيت الحية؟ قال: تُقتل بصُغر لها (أي: بمذلة وإهانة).

وأخرجه البيهقي ٩ / ٣١٦ من طريق هاشم بن القاسم، عن =

الزيادة التي <sup>(١)</sup> تفرد بها ثقة، على السبيل الذي وصفنا في أول الكتاب.

ذَكَرَ الْأَمْرَ بِقَتْلِ الْأَوْزَاعِ ضِدَّ قَوْلِ مَنْ كَرِهَ قَتْلَهَا <sup>(٢)</sup>

٥٦٣٤ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ جَرِيحٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَهُ، قَالَ:

أَخْبَرْتَنِي أُمَّ شَرِيكِ، إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، أَنَّهَا اسْتَأْمَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قَتْلِ الْوَزَغِ، فَأَمَرَ بِقَتْلِهَا <sup>(٣)</sup>. [٧٠: ١]

عبد الرحمن المسعودي، عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الحية فاسقة، والعقرب فاسقة، والفأرة فاسقة، والغراب فاسق» فقال إنسان للقاسم: أيؤكل الغراب؟ قال: ومن يأكل الغراب بعد قول رسول الله ﷺ: «فاسق».

- (١) تحرفت في الأصل إلى: «الذي» والتصويب من «التقاسيم» ١ / لوحة ٤٠٤.
- (٢) قال الحافظ في «التلخيص» ٤ / ١٥٥: ووقع في «صحيح ابن حبان» ما يشعر بأن من العلماء من كره قتل الأوزاغ، فإنه قال: ذكر الأمر بقتل الأوزاغ، ضد قول من كره قتلها، ثم ساق حديث أم شريك.
- (٣) إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الطاهر، واسمه أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح، فمن رجال مسلم. وهو في «صحيحه» (٢٢٣٧) (١٤٣) عن أبي الطاهر، بهذا الإسناد. وقد صرح ابن جريح عنده وعند غيره بالسماع من عبد الحميد.

وأخرجه أحمد ٦ / ٤٢١، والدارمي ٢ / ٨٩، والبخاري (٣٣٥٩) في أحاديث الأنبياء: باب ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾، ومسلم (٢٢٣٧) (١٤٣)، =

## ذَكَرَ الْأَمْرَ بِقَتْلِ الْأَوْزَاعِ إِذْ هُنَّ مِنَ الْفَوَاسِقِ

٥٦٣٥ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ،  
أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ  
أَبِي وَقَّاصٍ  
عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْوَزَغِ، وَسَمَّاهُ  
فُوسِقًا<sup>(١)</sup>. [٧٠:١]

## ذَكَرَ إِبَاحَةَ إِطْلَاقِ اسْمِ الْفَسْقِ عَلَى غَيْرِ أَوْلَادِ آدَمَ وَالشَّيَاطِينِ

٥٦٣٦ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ بْنُ  
السَّرْحِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَيُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ،  
عَنْ عُرْوَةَ

= والبيهقي ٢١١/٥ و ٣١٦/٩، والبخاري (٣٢٦٧) من طرق عن ابن جريج، به.  
وأخرجه الطبراني ٢٥/ (٢٥١) عن أبي مسلم الكشي، عن  
أبي عاصم، عن عبد الحميد بن جعفر، عن أبي إدريس، عن سعيد ابن  
المسيب...

وأخرجه عبد الرزاق (٨٣٩٥)، وأحمد ٦/ ٤٦٢، والحميدي (٣٥٠)،  
وابن أبي شيبة ٥/ ٤٠١، والبخاري (٣٣٠٧) في بدء الخلق: باب خير مال  
المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، ومسلم (٢٢٣٧) (١٤٢)، والنسائي  
٥/ ٢٠٩ في الحج: باب قتل الوزغ، وابن ماجه (٣٢٢٨) في الصيد: باب  
قتل الوزغ، والطبراني ٢٥/ (٢٥٠)، والبيهقي ٥/ ٢١١ من طريق  
سفيان بن عيينة، عن عبد الحميد بن جبير، به.

(١) حديث صحيح. ابن أبي السري قد توبع، ومن فوقه ثقات على شرط  
الشيخين. وهو في «مصنف عبد الرزاق» (٨٣٩٠).

= ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أحمد ١/ ١٧٦، ومسلم (٢٢٣٨) (١٤٤) في

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَزْغُ فُوَيْسِقٌ» (١) [٧٠: ١]

وهذا غريبٌ، قاله الشيخ .

ذَكَرُ الْأَمْرَ بِقَتْلِ الْمَرْءِ الْحَيَّةِ إِذَا رَأَاهَا فِي دَارِهِ

بَعْدَ إِعْلَامِهِ بِإِيَّاهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَائًا

٥٦٣٧ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ

أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَيْفِي مَوْلَى ابْنِ أَفْلَحٍ

عَنْ أَبِي السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ فِي بَيْتِهِ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي، فَجَلَسْتُ أَنْتَظِرُهُ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ، فَسَمِعْتُ تَحْرِيكَاً تَحْتَ السَّرِيرِ فِي بَيْتِهِ، فَإِذَا حَيَّةٌ، فَقَمْتُ لِأَقْتُلَهَا، فَأَشَارَ إِلَيَّ أَنْ أَجْلِسَ، فَلَمَّا انصَرَفَ، أَشَارَ إِلَيَّ بِبَيْتِ فِي الدَّارِ، وَقَالَ: تَرَى هَذَا الْبَيْتَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: إِنَّهُ كَانَ فِيهِ فَتَى مِمَّنْ حَدِيثَ عَهْدٍ بِعُرْسٍ، فَخَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْخَنْدَقِ، فَكَانَ ذَلِكَ الْفَتَى يَسْتَأْذِنُهُ بِأَنْصَافِ النَّهَارِ، وَيَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ، قَالَ: فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ لَهُ: «خُذْ سِلَاحَكَ، فَإِنِّي

السلام: باب استحباب قتل الوزغ، وأبوداود (٥٢٦٢) في الأدب: باب في

قتل الأوزاغ، والبيهقي ٥ / ٢١١ .

وأخرجه أبو يعلى (٨٣٢) عن وهب بن بقية، عن خالد الواسطي، عن

عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، به .

وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم (٢٢٤٠) .

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم . وهو مكرر الحديث رقم (٣٩٦٣) .

أَخْشَى عَلَيْكَ» فَأَخَذَ سِلَاحَهُ ثُمَّ ذَهَبَ، فَإِذَا هُوَ بِأَمْرَاتِهِ بَيْنَ الْبَابَيْنِ، فَهَيَّأَ لَهَا الرُّمْحَ لِيُطْعَنَهَا بِهِ، وَأَصَابَتْهُ الْغَيْرَةُ، فَقَالَتْ: أَكْفَفْتُ عَنْكَ رُمْحَكَ حَتَّى تَرَى مَا فِي بَيْتِكَ، فَدَخَلَ، فَإِذَا حَيَّةٌ عَظِيمَةٌ مَنْطُورَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا، فَاَنْتَظَمَهَا فِيهِ، ثُمَّ خَرَجَ بِهِ، فَرَكَزَهُ فِي الدَّارِ، فَاضْطَرَبَتِ الْحَيَّةُ فِي رَأْسِ الرَّمْحِ، وَخَرَّ الْفَتَى صَرِيحاً، فَمَا يُدْرَى أَيُّهُمَا كَانَ أَسْرَعَ مَوْتاً الْفَتَى أَمْ الْحَيَّةُ، قَالَ: فَجِئْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ وَقُلْنَا: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُحْيِيَهُ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِصَاحِبِكُمْ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ جِنًّا قَدْ أَسْلَمُوا، فَإِنْ رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئاً، فَادْنُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَاقْتُلُوهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»<sup>(١)</sup>.

[٧٨: ١]

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم. صيفي مولى ابن أفلح: هو صيفي بن زياد الأنصاري أبو زياد، ويقال: أبو سعيد المدني. وهو في «الموطأ» ٢ / ٩٧٦ - ٩٧٧ في الاستئذان: باب ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك.

ومن طريق مالك أخرجه مسلم (٢٢٣٦) (١٣٩) في السلام: باب قتل الحيات وغيرها، وأبو داود (٥٢٥٩) في الأدب: باب في قتل الحيات، والترمذي بعد الحديث (١٤٨٤) في الأحكام والفرائد: باب ما جاء في قتل الحيات، والنسائي في السير، كما في «التحفة» ٣ / ٤٨٨، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٤ / ٩٤ - ٩٥، والبغوي (٣٢٦٤).

وأخرجه بنحوه مسلم (٢٢٣٦) (١٤٠) من طريق أسماء بن عبيد، عن أبي السائب، به. وأخرجه مختصراً الترمذي (١٤٨٤) من طريق عبيد الله بن عمر، عن صيفي، عن أبي سعيد. وانظر الحديث رقم (٦١٤٨).

### ذَكَرَ وَصَفِ الْحَيَاتِ الَّتِي أُبِيحَ قَتْلُهَا لِلْمَرْءِ

٥٦٣٨ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَغَيْرُهُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا الْحَيَاتِ، وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ، فَإِنَّهُمَا يَلْتَمِسَانِ الْبَصَرَ، وَيُسْقِطَانِ الْحَبْلَ» (١).

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الطاهر، وهو أحمد بن عمرو بن عبد الله بن السرح، فمن رجال مسلم. وأخرجه ابن ماجه (٣٥٣٥) في الطب: باب قتل ذي الطفيتين، عن أبي الطاهر بن السرح، بهذا الإسناد. وأخرجه مسلم (٢٢٣٣) (١٣٠) في السلام: باب قتل الحيات وغيرها، عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن يونس، به. ولم يقل في حديثه: «ذا الطفيتين والأبتر»، وقال في أوله: «اقتلوا الحيات والكلاب». وأخرجه أحمد ١٢١ / ٢ عن بشر بن شعيب بن أبي حمزة، عن أبيه، عن الزهري، بلفظ المؤلف.

وأخرجه الحميدي (٦٢٠)، وأحمد ٩ / ٢، ومسلم (٢٢٣٣) (١٢٨)، وأبو داود (٥٢٥٢) في الأدب: باب في قتل الحيات، والبخاري (٣٢٦٢) عن سفيان بن عيينة، عن الزهري به. وزاد في آخره: وكان ابن عمر يقتل كل حية وجدها، فراه أبو لبابة أو زيد بن الخطاب، وهو يطاردها، فقال: إنه قد نهى عن ذوات البيوت. زاد الحميدي: قال سفيان: كان الزهري أبداً يقول فيه: زيد أو أبو لبابة.

وأخرجه بهذه الزيادة في آخره: عبد الرزاق (١٩٦١٦)، وعنه أحمد ٤٥٢ / ٣، ومسلم (٢٢٣٣) (١٣٠)، والبخاري (٣٢٦٣) عن معمر، عن =

قال ابن وهب: وأخبرني عمرو بن الحارث، عن بكير بن الأشج، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ بذلك، وقال: «فَمَنْ وَجَدَ ذَا الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ، فَلَمْ يَقْتُلْهُمَا فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(١)</sup>. [٦١: ٢]

ذَكَرُ الزَّجْرِ عَنِ قَتْلِ مَسْخِ الْجِنَّ مِنَ الْحَيَاتِ الَّتِي تَأْوِي الدُّورَ

٥٦٣٩ - أخبرنا أبو خليفة، قال: حَدَّثَنَا القَعْنَبِيُّ، قال: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ

سعد، عن نافع

الزهري، به، إلا أن مسلماً لم يذكرها. وعلقه البخاري (٣٢٩٩) في بدء الخلق: باب قول الله تعالى: ﴿وَبِثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ عن عبد الرزاق.

وأخرجه أيضاً البخاري (٣٢٩٧) و (٣٢٩٨) من طريق معمر، ومسلم (٢٢٣٣) (١٢٨) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي، كلاهما عن الزهري، به. زاد الزبيدي في روايته: «قال الزهري: ونرى ذلك من سُمِّيَهُمَا. والله أعلم»، وعند البخاري: «أبو لبابة» وحده.

وأراد بزدي الطفيتين: الحية التي في ظهرها خطان، والطفية: خوصة المقل، وهي ورقة، وجمعها طففي، فشبه الخطين اللذين على ظهره بخوصتين من خوص المقل، وهو شر الحيات فيما يقال.

والأبتر: القصير الذنب، والبتر: شرار الحيات.

وقوله: «فإنهما يلتمسان البصر» أي: تخطفانه وتطمسانه، وذلك لخاصية في طباعهما إذا وقع بصرها على بصر الإنسان. وانظر «معالم السنن» ٤ / ١٥٧، و «الفتح» ٦ / ٤٠١ - ٤٠٢، و «شرح السنة» ١٢ / ١٩٢.

(١) صحيح، وهو موصول بالإسناد الذي قبله.

وأخرجه الطبراني (١٣١٦١) و (١٣٢٠٥) من طريقين عن أحمد بن صالح، عن ابن وهب، به. وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أحمد بن صالح، فمن رجال البخاري، وهو ثقة.

عن ابنِ عَمَرَ أن أبا لُبَابَةَ، قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ الْحَيَّاتِ (١) الَّتِي تَكُونُ فِي الْبُيُوتِ (٢).

[٤٣: ٢]

ذَكَرَ الْخَبِيرُ الْمُصْرَحُ بِصَحَّةِ مَا ذَكَرْتُ أَنَّ مِنَ الْحَيَّاتِ  
الَّتِي تَكُونُ فِي الدُّوْرِ مِنْ مَسَخِ الْجِنِّ

٥٦٤٠ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بِعَسْكَرِ مُكْرَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ عِكْرَمَةَ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: «الْجِنَان» خ.

(٢) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٣٣) (١٣١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَمِحٍ وَقَتِيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ أبا لُبَابَةَ كَلَّمَ ابْنَ عَمَرَ لِيَفْتَحَ لَهُ بَاباً فِي دَارِهِ يَسْتَقْرِبُ بِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَوَجَدَ الْغَلْمَةَ جَلْدَ جَانٍ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: التَّمَسُّوهُ فَاقْتُلُوهُ، فَقَالَ أَبُو لُبَابَةَ: لَا تَقْتُلُوهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ قَتْلِ الْجِنِّ الَّتِي فِي الْبُيُوتِ.

وَأَخْرَجَهُ بِنَحْوِهِ مِنْ طَرُقٍ عَنْ نَافِعٍ فِي النَّهْيِ عَنِ قَتْلِ الْجِنِّانِ: مَالِكٌ ٩٧٥ / ٢ فِي الْأَسْتِثْذَانِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ، وَأَحْمَدٌ ٤٥٢ / ٣ و ٤٥٣، وَابْنُ خَبْرٍ (٣٣١٢) وَ (٣٣١٣) فِي بَدَأِ الْخَلْقِ: بَابُ خَيْرِ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعْفَ الْجِبَالِ، وَ (٤٠١٦) وَ (٤٠١٧) فِي الْمَغَازِي: بَابُ رَقْمِ (١٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٣٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢٥٣) فِي الْأَدَبِ: بَابُ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ.

وَأَخْرَجَهُ بِنَحْوِهِ الْبَخَارِيُّ (٣٣١٠) وَ (٣٣١١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ . . .

عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «الْحَيَاتُ مِنْ مَسْخِ الْجَانِّ كَمَا مَسَّخَتِ الْخَنَازِيرُ وَالْقِرَدَةُ»<sup>(١)</sup>.  
[٤٣:٢]

(١) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح. أبو كامل: اسمه فضيل بن حسين.

وأخرجه البزار (١٢٣٢) عن أبي كامل الجحدري، بهذا الإسناد وأخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على «المسند» ١ / ٣٤٨، وعنه الطبراني (١١٩٤٦) عن إبراهيم بن الحجاج السامي، عن عبد العزيز بن المختار، به. ورواية عبد الله مختصرة. وزاد الطبراني في آخره: «من بني إسرائيل».

تنبيه: جاء هذا الحديث في «المسند» من رواية عبد الله عن أبيه الإمام أحمد، عن إبراهيم بن الحجاج، وهو خطأ، والصواب أنه من زيادات ابنه في «المسند»، لأن إبراهيم بن الحجاج لم يرو عنه أحمد، والذي روى عنه هو ابنه عبد الله كما في كتب التراجم، ولأن الطبراني رواه عن عبد المطلب بن أحمد، عن إبراهيم بن الحجاج، فأسقط من بينهما الإمام أحمد، وهو الصواب، والله أعلم.

وأخرجه عبد الرزاق (١٩٦١٧)، ومن طريقه أحمد ١ / ٣٤٨، والطبراني (١١٨٤٦)، والبزار بعد الحديث (١٢٣٢) عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس - قال: لا أعلمه إلا رفع الحديث - أنه كان يأمر بقتل الحيات وقال: من تركهن خشية أو مخافة ثار فليس منا. قال: وقال ابن عباس: إن الحيات مسيخ الجن كما مسخت القرود من بني إسرائيل. وقد صرح برفعه البزار في روايته ولم يسق لفظه.

تنبيه: ثبت في «صحيح» مسلم (٢٦٦٣) في القدر، عن عبد الله بن مسعود أنه قال: قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ، وذكرت عند النبي ﷺ القرود والخنازير من مسخ، فقال: «إن الله لم يجعل لمسوخ نسلاً ولا عقباً، وقد كانت القرود والخنازير قبل ذلك». وفي رواية: فقال رجل: =

### ذِكْرُ الْعَلَامَةِ الَّتِي يُفْرَقُ بِهَا بَيْنَ مَسْخِ الْجِنِّ وَبَيْنَ الْحَيَاتِ عِنْدَ قَتْلِهِنَّ

٥٦٤١ - أخبرنا أبو يعلى، قال: حدثنا محمد بن أبي بكر المُقَدِّمِيُّ، قال: حدثنا فضيل بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن أبي يحيى، عن أبيه عن أبي سعيد الخُدري، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذِهِ هَوَامٌ مِنَ الْجِنِّ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ فِي بَيْتِهِ شَيْئاً فليُحَرِّجْ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنْ رَأَاهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَلْيَقْتُلْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ شَيْطَانٌ»<sup>(١)</sup>.

[محمد بن أبي يحيى]: هو والد إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى صاحب الشافعي. [٤٣: ٢]

يا رسول الله، القردة والخنازير هي مما مسخ؟ فقال النبي ﷺ: «إن الله عز وجل لم يهلك قوماً أو يعذب قوماً فيجعل لهم نسلًا، وإن القردة والخنازير كانوا قبل ذلك». قال الإمام النووي في «شرح مسلم ١٦ / ٢١٤: أي قبل مسخ بني إسرائيل، فدل على أنها ليست من المسخ. وانظر «فتح الباري» ٦ / ٤٠٧ في شرح حديث أبي هريرة (٣٣٠٥): «فقدت أمة...».

(١) حديث صحيح إسناده ضعيف. فضيل بن سليمان ذكره المؤلف في «الثقات»، وخالفه الأئمة فضعفوه، لكن الحديث تقدم برقم (٥٦٣٧) من طريق آخر صحيح عن أبي سعيد بأطول مما هنا.

وأخرجه أبو داود (٥٢٥٦) في الأدب: باب في قتل الحيات، عن مسدد، عن يحيى، عن محمد بن أبي يحيى، قال: حدثني أبي أنه انطلق هو وصاحب له إلى أبي سعيد يعودانه، فخرجتا من عنده، فلقينا صاحباً لنا وهو يريد أن يدخل عليه، فأقبلنا نحن فجلسنا في المسجد، فجاء فأخبرنا أنه سمع أبا سعيد يقول... فذكره. وهذا إسناد ضعيف لجهالة الراوي عن أبي سعيد.

ذَكَرُ الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا أُمِرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ  
الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ مَسَخِ الْجَانِّ

٥٦٤٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
يَزِيدُ بْنُ مَوْهَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ، وَاقْتُلُوا  
ذَا الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ، فَإِنَّهُمَا يَلْتَمِسَانِ الْبَصْرَ، وَيَسْتَسْقِطَانِ الْحَبْلَ»<sup>(١)</sup>.  
[٤٣: ٢]

ذَكَرُ الْخَبْرَ الذَّالَ عَلَى أَنْ النَّهْيَ عَنْ قَتْلِ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ  
مِنَ الْحَيَّاتِ إِنَّمَا هُوَ مُسْتَنَى عَنْ جُمْلَةِ الْأَمْرِ بِقَتْلِهِنَّ

٥٦٤٣ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ  
أَنْ سَأَلَهُ أَخْبَرَهُ  
أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اقْتُلُوا  
الْحَيَّاتِ، وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ، فَإِنَّهُمَا يَلْتَمِسَانِ الْبَصْرَ  
وَيَسْتَسْقِطَانِ الْحَبْلَ».

(١) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير يزيد بن موهب، وهو ثقة  
روى له أصحاب السنن غير الترمذي.

وأخرجه الترمذي (١٤٨٣) في الأحكام والفوائد: باب ما جاء في قتل  
الحيات، عن قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، بهذا الإسناد. وقال:  
حسن صحيح. وانظر (٥٦٠٩).

قال ابن عمر: ما كنت أدع حية إلا قتلتها، حتى رأني  
أبولبابة بن عبد المنذر، وزيد بن الخطاب وأنا أطارد حية من حيات  
البيوت، فنهاني عن قتلها، فقلت: إن رسول الله ﷺ أمر بقتلهن،  
فقالا: إنه نهى عن قتل ذوات البيوت<sup>(١)</sup>. [٤٣: ١]

ذكر الزجر عن ترك المرء قتل ذي الطفتين من الحيات

٥٦٤٤ - أخبرنا الفضل بن الحباب، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ،  
قال: حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ، عن ابن عجلان، عن بكير بن عبد الله بن الأشج،  
عن عجلان

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَا سَأَلْنَا مَنْ مَنْذُ  
حَارِبِنَاهُنَّ - يعني الحيات - وَمَنْ تَرَكَ قَتَلَ شَيْءٍ مِنْهُنَّ خِيفَةً،  
فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(٢)</sup>. [٦١: ٢]

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين. صالح: هو ابن كيسان.

وأخرجه مسلم (٢٢٣٣) (١٣٠) في السلام: باب قتل الحيات وغيرها،  
عن حسن الحلواني، عن يعقوب بن إبراهيم، بهذا الإسناد. وانظر (٥٦٣٨).

(٢) إسناده حسن. وأخرجه الحميدي (١١٥٦)، وأحمد ٢/ ٢٤٧ عن سفيان،  
بهذا الإسناد. ولم يقل أحمد في روايته: «ومن ترك قتل شيء منهن خيفة  
فليس منا».

وأخرجه أحمد ٢/ ٤٣٢ عن يحيى، و ٥٢٠ عن صفوان، وأبو داود  
(٥٢٤٨) عن إسحاق بن إسماعيل، عن سفيان، ثلاثهم عن ابن عجلان، عن  
أبيه، عن أبي هريرة.

وله شاهد من حديث ابن عباس عند أحمد ١/ ٢٣٠، وأبي داود  
(٥٢٥٠) وإسناده صحيح.

ذَكَرُ الْإِبَاحَةَ لِلْمَرْءِ قَتْلَ ذِي الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرِ مِنَ الْحَيَاتِ

٥٦٤٥ - أَخْبَرَنَا حَامِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شُعَيْبِ بْنِ الْبَلْخِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَالِمِ

عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا الْحَيَاتِ وَذَا الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ، فَإِنَّهُمَا يَطْمَسَانِ الْبَصَرَ، وَيُسْقِطَانِ الْحَبْلَ».

وكان عبدُ الله يقتلُ الحياتِ كُلَّهَا حتى أبصره أبو لبابة يُطارِدُ حيةً، فقال: إنه نُهيَ عن ذواتِ البيوت<sup>(١)</sup>. [٦:٤]

ذَكَرُ الزُّجْرَ عَنِ قَتْلِ أَرْبَعَةٍ مِنَ الدَّوَابِّ وَالطُّيُورِ

٥٦٤٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ ذَرِيحِ بْنِ بَعْكَبَرَا، قَالَ: أَخْبَرَنَا بَشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْكَنْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حِبَانُ بْنُ عَلِيِّ الْعَنْزِيِّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَعُقَيْلِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعَةٍ: الْهُدُودِ، وَالصُّرَدِ، وَالنَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ<sup>(٢)</sup>. [٤٩:٢]

(١) إسناده صحيح على شرطهما. وقد تقدم تخريجه عند الحديث رقم (٥٦٣٨).

(٢) حديث صحيح. حبان بن علي العنزّي - وإن كان ضعيفاً - قد توبع، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين.

وأخرجه عبد الرزاق (٨٤١٥)، ومن طريقة أحمد ١/٣٣٢، والدارمي ٢/٨٨ - ٨٩، وأبو داود (٥٢٦٧) في الأدب: باب في قتل الذر، وابن ماجه (٣٢٢٤) في الصيد: باب ما ينهى عن قتله، والبيهقي ٩/٣١٧ عن معمر، عن الزهري، عن عبید الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس.

وأخرجه البيهقي ٩/٣١٧ من طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري، به. وأخرجه أيضاً ٩/٣١٧ من طريق ابن وهب ويحيى بن سعيد، عن =

ذَكَرَ الْبَيَانُ بِأَنَّ لَا حَرَجَ عَلَى قَاتِلِ النَّمْلَةِ إِذَا قَرَصَتْهُ

٥٦٤٧ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ

عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: «نَزَلَ نَبِيُّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَقَالَ تَحْتَهَا، فَلَذِغَتْهُ نَمْلَةٌ، فَأَمَرَ بَبِيَّتَيْهِ، فَتَحْرَقَ عَلَى مَنْ فِيهَا، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: هَلَّا نَمْلَةً وَاحِدَةً».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي عَقِبِهِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ قَالَ: وَقَالَ الْأَشْعَثُ عَنْ ابْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، وَزَادَ: فَإِنَّهُنَّ يُسَبَّحْنَ (١). [٥:٣]

ذَكَرَ أَمْرَ الْمُصْطَفَى ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ

٥٦٤٨ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ سِنَانٍ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ

ابن جريج قال: حَدَّثْتُ عَنْ الزَّهْرِيِّ، بِهِ. قَالَ يَحْيَى: وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ سَفِيَانَ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَبِيدٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، يَعْنِي هَذَا الْحَدِيثَ.

(١) الْإِسْنَادُ الْأَوَّلُ فِيهِ انْقِطَاعٌ، وَالْإِسْنَادُ الثَّانِي مُتَّصِلٌ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ رِجَالُ الشَّيْخِينَ غَيْرِ أَشْعَثَ، فَقَدْ رَوَى لَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَعَلَّقَ لَهُ الْبُخَارِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ.

وَأَخْرَجَهُ بِالْإِسْنَادَيْنِ النَّسَائِيُّ ٢١١ / ٧ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، بِهِ. وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً ٢١١ / ٧ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَعَاذِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ. وَتَقَدَّمَ الْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ بِرَقْمِ (٥٦١٤).

وقوله: «فقال تحتها» من القيلولة، وهي النوم في القائلة: نصف النهار.

الأنصاري، قال: أخبرنا أحمد بن أبي بكر، عن مالك، عن نافع

عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ أنه أمر بقتل الكلاب<sup>(١)</sup>.

[٩٥:١]

(١) إسناده صحيح على شرطهما. وهو في «الموطأ» ٢ / ٩٦٩ في الاستئذان: باب ما جاء في أمر الكلاب.

ومن طريق مالك أخرجه أحمد ٢ / ١١٣، والدارمي ٢ / ٩٠، والبخاري (٣٣٢٣) في بدء الخلق: باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ومسلم (١٥٧٠) (٤٣) في المساقاة: باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك، والنسائي ٧ / ١٨٤ في الصيد والذبائح: باب الأمر بقتل الكلاب، وابن ماجه (٣٢٠٢) في الصيد: باب قتل الكلاب إلا كلب صيد أو زرع، والبيهقي ٦ / ٨، والبخاري (٢٧٧٨). زاد أحمد في روايته: «وقال: من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضارية نقص من عمله كل يوم قيراطان» وزاد النسائي في روايته: «غير ما استثنى منها».

وأخرجه عبد الرزاق (١٩٦١٠)، وابن أبي شيبة ٥ / ٤٠٥ و ٤٠٦، وأحمد ٢ / ٢٢ - ٢٣ و ١٠١ و ١١٦ - ١١٧، ومسلم (١٥٧٠) (٤٤) و (٤٥)، والبيهقي ٦ / ٨، والبخاري (٢٧٧٩) من طرق عن نافع، به، وبعضهم يزيد في الحديث على بعض.

وأخرجه مسلم (١٥٧١)، والترمذي (١٤٨٨) في الأحكام والفوائد: باب ما جاء من أمسك كلباً ما ينقص من أجره، والنسائي ٧ / ١٨٤ - ١٨٥، والبيهقي ٦ / ٩ من طريق حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، به. وزاد إلا كلب صيد أو ماشية، فقيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب زرع، فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً، ولم يذكر النسائي قصة أبي هريرة. قال الخطابي في قول ابن عمر: «إن لأبي هريرة زرعاً»، وفي رواية: «رحم الله أبا هريرة كان صاحب زرع»: أراد تصديق أبي هريرة وتوكيد =

### ذَكَرَ السَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ أَمَرَ الْمُصْطَفَى ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ

٥٦٤٩ - أخبرنا أبو خليفة، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيِّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قال: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ السَّبَاقِ

أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي مَيْمُونَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَصْبَحَ يَوْمًا وَاجِمًا، قَالَتْ مَيْمُونَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَنْكَرْتُ هَيْئَتَكَ مِنْذُ الْيَوْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ وَعَدَنِي أَنْ يَلْقَانِي اللَّيْلَةَ، فَلَمْ يَلْقَانِي، أَمَا وَاللَّهِ مَا أَخْلَفَنِي». قَالَتْ: فَظَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَهُ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ جُرُوءٌ كَلْبٍ تَحْتَ (١) بِسَاطِ لَنَا، فَأَمَرَ بِهِ، فَأَخْرَجَ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً، فَفَضَّحَ بِهِ مَكَانَهُ، فَلَمَّا أَمْسَى لَقِيَهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كُنْتُ وَعَدْتَنِي أَنْ تَلْقَانِي اللَّيْلَةَ» قَالَ: أَجَلٌ، وَلَكِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ، فَأَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ

قوله، وجعل حاجته إلى ذلك شاهداً له على علمه، لأن من صدقت حاجته إلى شيء، كثرت مسألته عنه حتى يحكمه، وقد رواه عبد الله بن مفضل المزني، وسفيان بن أبي زهير، عن النبي ﷺ. فذكروا فيه الزرع كما ذكره أبو هريرة.

وأخرجه النسائي ٧ / ١٨٤، وابن ماجه (٣٢٠٣) من طريق الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ رافعاً صوته يأمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، وَكَانَتْ الْكِلَابُ تُقْتَلُ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ.

(١) في الأصل: «على»، والمثبت من «التقاسيم» ١ / لوحة ٥٩٣.

يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلَابِ، حَتَّىٰ إِنَّهُ لِيَأْمُرُ بِقَتْلِ كَلْبِ الْحَائِطِ الصَّغِيرِ،  
وَبِتْرِكِ كَلْبِ الْحَائِطِ الْكَبِيرِ<sup>(١)</sup>. [٩٥:١]

ذَكَرُ نَقْصِ الْأَجْرِ عَنْ مُقْتَنِي الْكَلَابِ إِلَّا أَجْنَاسًا مَعْلُومَةً مِنْهَا

٥٦٥٠ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمَثْنِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا غَسَّانُ بْنُ الرَّبِيعِ،  
عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ

(١) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ رَجَالُ الشَّيْخِينَ غَيْرِ

عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ فَمِنْ رَجَالِ الْبُخَارِيِّ. ابْنُ السَّبَاقِ: هُوَ عُبَيْدٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ٢٤ / (٣١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَعْلَى الثَّوْرِيِّ، عَنِ  
أَبِي صَفْوَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مُخْتَصِرًا بَلْفِظٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ  
بِقَتْلِ الْكَلَابِ.

وَأَخْرَجَهُ بِطَوْلِهِ مُسْلِمٌ (٢١٠٥) فِي الْلبَاسِ: بَابُ تَحْرِيمِ تَصْوِيرِ صُورَةِ  
الْحَيَوَانَ...، وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٥٧) فِي الْلبَاسِ: بَابُ فِي الصُّورِ، وَابْنُ بَيْهَقٍ  
١ / ٢٤٢ و ٢٤٣ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ ٢٣ / (١٠٤٧) مِنْ طَرِيقِ  
اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، كِلَاهِمَا عَنْ يُونُسَ، بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٦ / ٣٣٠، وَأَبُو يَعْلَى وَرَقَةَ ٣٢٩ / ١ مِنْ طَرِيقِ  
مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، وَالنَّسَائِيُّ ٧ / ١٨٦ فِي الْبَيْدِ: بَابُ امْتِنَاعِ الْمَلَائِكَةِ  
مِنْ دُخُولِ بَيْتِ فِيهِ كَلْبٌ، مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، وَالطَّبْرَانِيُّ  
٢٣ / (١٠٤٦) مِنْ طَرِيقِ عِمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، وَأَبُو يَعْلَى وَرَقَةَ  
٣٢٩ - ٣٣٠، وَالطَّبْرَانِيُّ ٢٣ / (١٠٤٨) و ٢٤ / (٣٢) مِنْ طَرِيقِ  
سَلِيمَانَ بْنِ كَثِيرٍ، أَرْبَعَتُهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ، بِهِ. وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ فِيهِ عَلَىٰ بَعْضٍ.

وَأَخْرَجَهُ بِنَحْوِهِ النَّسَائِيُّ ٧ / ١٨٤ بَابُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكَلَابِ، عَنِ  
كَثِيرِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ الزَّيْدِيِّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ  
ابْنِ السَّبَاقِ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي مَيْمُونَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
لَكُنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ، فَاصْبِحْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ فَأَمَرَ بِقَتْلِ  
الْكَلَابِ حَتَّىٰ إِنَّهُ لِيَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الصَّغِيرِ.

عن عبد الله بن مَعْقِلٍ ، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبٍ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا حَرْثٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قَيْرَاطٌ»<sup>(١)</sup>.  
[٩٥: ١]

ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْمَصْطَفَى ﷺ بَعْدَ هَذَا الْأَمْرِ  
زَجَرَ عَنِ قَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا جِنْسًا مِنْهَا

٥٦٥١ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بِعَسْكَرِ مَكْرَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَحْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيرِ

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَقْدَمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِالْكَلْبِ فَتَقْتُلُهُ، ثُمَّ نَهَانَا عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ»<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ»<sup>(٣)</sup>.  
[٩٥: ١]

(١) إسناده قوي. غسان بن الربيع: روى عنه جمع، وذكره المؤلف في «ثقاته» ٢/٩، ومن فوقه ثقات على شرطهما غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم. وأخرجه أحمد ٥٦/٥، والنسائي ٧/١٨٨ - ١٨٩ في الصيد: باب الرخصة في إمساك الكلب للحراثة، من طريق عوف الأعرابي، وأحمد ٥٧/٥ من طريق قتادة، كلاهما عن الحسن، بهذا الإسناد. وانظر (٥٦٥٥) و(٥٦٥٧).

وله شاهد من حديث أبي هريرة سيأتي بعد حديث، وآخر بعده من حديث ابن عمر.

(٢) تحرف في الأصل و«التقاسيم» ١/ لوحة ٥٩٤ إلى: الطفتين.

(٣) إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الزبير =

محمد بن مسلم بن تدرس ، فقد روى له البخاري مقروناً واحتج به مسلم .  
أبو عاصم : هو الضحاك بن مخلد .

وأخرجه أبو داود (٢٨٤٦) في الصيد : باب في اتخاذ الكلب للصيد  
وغيره ، عن يحيى بن خلف ، عن أبي عاصم ، بهذا الإسناد . إلى قوله :  
«عليكم بالأسود» .

وأخرجه أحمد ٣ / ٣٣٣ ، ومسلم (١٥٧٢) في المساقاة : باب الأمر  
بقتل الكلاب وبيان نسخه ، والبيهقي ٦ / ١٠ من طريق روح بن عبادة ،  
عن ابن جريج ، به .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٥ / ٤٠٦ ، والبيهقي ٦ / ١٠ من طريقين عن  
أبي الزبير ، عن جابر قال : أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ، فقتلناها حتى  
إن كانت الأعرابية تجيء معها كلبها فنقتله ، ثم قال رسول الله ﷺ : «لولا أن  
الكلاب أمة من الأمم أكره أن أفنيها ، لأمرت بقتلها ، ولكن اقتلوا منها كل  
أسود بهيم ذي عينين بيضاوين» .

قال العيني في «عمدة القاري» ٧ / ٣٠٥ : أخذ مالك وأصحابه وكثير  
من العلماء جواز قتل الكلاب إلا ما استثنى منها ، ولم يروا الأمر بقتل ما عدا  
المستثنى منسوخاً ، بل محكماً ، وقام الإجماع على قتل العقور منها ، واختلفوا  
في قتل ما لا ضرر فيه ، فقال إمام الحرمين : أمر الشارع أولاً بقتلها ، ثم نسخ  
ذلك ، ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم ، ثم استقر الشرع على النهي عن قتل  
جميعها إلا الأسود ، لحديث عبد الله بن مغفل المزني : «لولا أن الكلاب أمة من  
الأمم لأمرت بقتلها» رواه أصحاب السنن الأربعة . وقال الإمام الخطابي تعليقاً  
على قوله : «لولا أن الكلاب أمة لأمرت بقتلها . . .» معنى هذا الكلام أن  
النبي ﷺ كره إفناء أمة من الأمم ، وإعدام جيل من الخلق ، لأنه ما من خلق  
الله عز وجل إلا فيه نوع من الحكمة ، وضرب من المصلحة ، يقول إذا كان  
الأمر على هذا ولا سبيل إلى قتلهم كلهم ، فاقتلوا شرارهم ، وهي السود  
البهم ، وأبقوا ما سواها لتتفعوا بهن في الحراسة .

## ذَكَرُ وَصَفِ عَقُوبَةَ مَمْسِكِ الْكَلْبِ لِغَيْرِ النِّفْعِ

٥٦٥٢ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطًا إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ» (١).

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه مسلم (١٥٧٥) (٥٩) في المساقاة: باب الأمر بقتل الكلاب، عن إسحاق بن إبراهيم، بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن ماجة (٣٢٠٤) في الصيد: باب النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرث أو ماشية، والبيهقي ٦ / ١٠ من طريقين عن الأوزاعي، به.

وأخرجه أحمد ٢ / ٤٢٥ و ٤٧٣، والبخاري (٢٣٢٢) في الحرث والمزارعة: باب اقتناء الكلب للحرث، و (٣٣٢٤) في بدء الخلق: باب إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه، ومسلم (١٥٧٥) (٥٩)، والبيهقي ٦ / ١٠ من طرق عن يحيى بن أبي كثير، به.

وأخرجه أحمد ٢ / ٢٦٧، ومسلم (١٥٧٥) (٥٨)، وأبو داود (٢٨٤٤) في الصيد: باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره، والترمذي (١٤٩٠) في الأحكام والعقائد: باب ما جاء من أمسك كلباً ما ينقص من أجره، والنسائي ٧ / ١٨٩ في الصيد: باب الرخصة في إمساك الكلب للحرث، والبيهقي ١ / ٢٥١، والبغوي (٢٧٧٧) من طريق الزهري، عن أبي سلمة، به.

وأخرجه أحمد ٢ / ٣٤٥، وابن أبي شيبة ٥ / ٤٠٩، ومسلم (١٥٧٥) (٥٧)، والنسائي ٨ / ١٨٩، والبيهقي ١ / ٢٥١ / ٦ / ١٠ من طرق عن أبي هريرة، به. ولفظه عند بعضهم: «من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم».

ذَكَرَ الْبَيَانُ أَنَّ هَذَا الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْخَبْرِ

قَدْ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ مَمْسِكِ الْكَلْبِ أَكْثَرَ مِنْهُ

٥٦٥٣ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مَسْرُهَيْدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا

بِشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعِ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا

كَلْبَ ضَارِيَةٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ كُلِّ يَوْمٍ» (١).

[١٠٩: ٢]

(١) إسناده صحيح على شرط البخاري، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير مسدد، فمن رجال البخاري.

وأخرجه أحمد ٢ / ٤ و ٥٥ و ١٠١ و ١١٣ و ١٤٧، وابن أبي شيبة ٥ / ٤٠٩، ومالك ٢ / ٩٦٩ في الاستئذان: باب ما جاء في أمر الكلاب، والبخاري (٥٤٨٢) في الذبائح والصيد: باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية، ومسلم (١٥٧٤) (٥٠) في المساقاة: باب الأمر بقتل الكلاب، والترمذي (١٤٨٧) في الأحكام والفوائد: باب ما جاء من أمسك كلباً ما ينقص من أجره، والنسائي ٧ / ١٨٨ في الصيد: باب الرخصة في إمساك الكلب للصيد، والبيهقي ٦ / ٩، والبخاري (٢٧٧٥) من طرق عن نافع، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ٢ / ٢٧ و ٣٧ و ٤٧ و ٦٠ و ٧١ و ٧٩ و ١٤٧ و ١٥٦، وابن أبي شيبة ٥ / ٤٠٨، والبخاري (٥٤٨٠) و (٥٤٨١)، ومسلم (١٥٧٤) (٥١) و (٥٢) و (٥٣) و (٥٤) و (٥٥) و (٥٦)، والترمذي (١٤٨٨)، والنسائي ٧ / ١٨٧، و ١٨٨ و ١٨٩، باب الرخصة في إمساك الكلب للحرث، والبيهقي ٦ / ٩ من طرق عن عبد الله بن عمر، به.

وقوله: «إلا كلب ضارية الضارية: المعودة على الصيد، يقال، ضري الكلب وأضره صاحبه، أي: عوده وأغراه به، ويجمع على ضوارٍ، ويقال: كلب ضارٍ، وكلبة ضارية.

ذَكَرُ مَا يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ بِإِمْسَاكِ الْكَلْبِ عَيْنًا

٥٦٥٤ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلْمَةَ

حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَّةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا»<sup>(١)</sup>. [٣٢:٣]

ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْمُصْطَفَى ﷺ كَلْبَ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَّةِ

مِنْ بَيْنِ عُمُومِ الْإِمْسَاكِ لَمْ يُرَدِّ بِهِ النَّفْيَ عَمَّا وَرَأَاهُ

٥٦٥٥ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمَثْنَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَثْنَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْفَلِ، قَالَ: قَالَ قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا قَوْمٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ أَوْ زَّرْعٍ، أَوْ مَاشِيَّةٍ، نَقَصَ مِنْ أَجُورِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا»<sup>(٢)</sup>. [٣٢:١]

ذَكَرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا أَرَادَ الْمُصْطَفَى ﷺ زَجْرَهُ

عَنْ قَتْلِ الْكَلَابِ

٥٦٥٦ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامِ الْجَمْعِيِّ

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ

(١) إسناده صحيح على شرطهما، وهو مكرر (٥٦٥٢).

(٢) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وقد تقدم برقم (٥٦٥٠).

وانظر (٥٦٥٦) و(٥٦٥٧). عبد الأعلى: هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي البصري.

العلاء، ومعنا شُعْبَةُ، فلما دُفِنَ، قال شعْبَةُ: حدثني هذا وأشار إلى قبر أبي سفيان بن العلاء، قال:

قُلْتُ للحسن: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَّمِ، لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا؟». فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغْفَلِ وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَدَّثَنِي فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، وَأَوْمَأَ إِلَى مَسْجِدِ الْجَامِعِ<sup>(١)</sup>.

قال أبو حاتم: اسمُ أبي سفيان: سعد، ولقبه سُلَسُ، وليس لأبي سفيان بن العلاء في الدنيا حديثٌ مسندٌ غير هذا، وهو أخو أبي عمرو بن العلاء، وأبو عمرو بن العلاء اسمه زَبَّانٌ وَهُمْ أربعة: أبو معاذ وعمرو.

(١) سعيد بن عبيد: ذكره المؤلف في «الثقات» ٨ / ٢٦٠، وأخرج حديثه هذا عن أبي خليفة، به. وأبو سفيان بن العلاء: ذكره البخاري في «تاريخه» ٩ / ٣٩، وعنه ابن أبي حاتم ٩ / ٣٨١ - ٣٨٢ فقال: قال يحيى: كنت أشتهي أن أسمع من أبي سفيان حديث الحسن عن عبد الله بن مغفل، كان يقول فيه: حدثني ابن مغفل. كان شعبة يروي عنه، وروى عنه وكيع. وبقاى سنده ثقات.

وأخرجه أحمد ٥ / ٥٤ عن وكيع، عن أبي سفيان بن العلاء، بهذا الإسناد.

قلت: وأخرج أحمد ٥ / ٥٦ عن عبد الصمد، حدثنا الحكم بن عطية قال: سألت الحسن عن الرجل يتخذ الكلب في داره، قال: حدثني عبد الله بن مغفل أن رسول الله ﷺ قال: «من اتخذ كلباً نقص من أجره كل يوم قيراط...» وانظر (٥٦٥٠) و(٥٦٥٦) و(٥٦٥٧).

## ذكرُ إرادة المصطفى ﷺ الأمرَ بقتل الكلاب كلها

٥٦٥٧ - أخبرنا أبو خليفة، قال: حدثنا مسدد بن مسرهد، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ، لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا الْأَسْوَدَ الْبَيْهِيمَ» قَالَ: «وَأَيُّمَا قَوْمٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبٍ حَرْتٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قَيْرَاطٌ» قَالَ: وَكُنَّا نَوْمِرُ أَنْ نُصَلِّيَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا نُصَلِّيَ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ (١).

[٦٠:٣]

(١) حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير مسدد، فمن رجال البخاري، وقد تقدم في التعليق السابق أن الحسن سمع هذا الحديث من عبد الله بن مغفل.

وأخرجه أبو داود (٢٨٤٥) في الصيد: باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره، عن مسدد بهذا الإسناد.

وأخرجه النسائي ١٨٥/٧ في الصيد: باب صفة الكلاب التي أمر بقتلها، عن عمران بن موسى، عن يزيد بن زريع، به.

وأخرجه أحمد ٨٥/٤ و ٥٦/٥ - ٥٧، والترمذي (١٤٨٦) في الأحكام والفوائد: باب ما جاء في قتل الكلاب، وابن ماجه (٣٢٠٥) في الصيد: باب النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرث أو ماشية، من طرق عن يونس، به. وفي لفظ بعضهم: «قيراطان». وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وأخرجه أحمد ٥٤/٥ و ٥٦ و ٥٧، والترمذي (١٤٨٦) و (١٤٨٩) في الأحكام والفوائد: باب ما جاء من أمسك كلباً ما ينقص من أجره، والنسائي =

## ذِكْرُ الْعَلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا أُمِرَ ﷺ بِقَتْلِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ مِنَ الْكِلَابِ

٥٦٥٨ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَرُوبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهَبٍ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ

١٨٨/٧ فِي الصَّيْدِ: بَابُ الرَّخْصَةِ فِي إِسْكَاتِ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ، وَالِدَارِمِيِّ ٩٠ / ٢، وَالطَّحَاوِيِّ ٥٤ / ٤، وَالْبَغْوِيِّ (٢٧٧٦) وَ(٢٧٨٠) مِنْ طَرِيقٍ عَنِ الْحَسَنِ، بِهِ.

وَأَخْرَجَ الشُّطْرُ الْأَخِيرُ مِنْهُ ابْنُ مَاجَةَ (٧٦٩) فِي الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ: بَابُ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ وَمِرَاحِ الْغَنَمِ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعِيمٍ، عَنْ يُونُسَ، بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٥٦ / ٥، وَالطَّيَالِسِيُّ (٩١٣)، وَالنَّسَائِيُّ ٥٦ / ٢ فِي الصَّلَاةِ: بَابُ ذِكْرِ مَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، مِنْ طَرِيقِ أَشْعَثِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، بِهِ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ ٨٦ / ٤، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٠٦ / ٥، وَمُسْلِمٌ (٢٨٠) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ حَكْمِ وَلُوغِ الْكَلْبِ، وَ(١٥٧٣) (٤٨) وَ(٤٩) فِي الْمَسَاقَاةِ: بَابُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٧٤) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ الْوُضُوءِ بِسُورِ الْكَلْبِ، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٠٠) وَ(٣٢٠١) فِي الصَّيْدِ: بَابُ قَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْزَرَ، وَالِدَارِمِيُّ ٩٠ / ٢، وَالْبَغْوِيُّ (٢٧٨١)، وَالْبَيْهَقِيُّ ١٠ / ٦ مِنْ طَرِيقِ مَطْرَفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ. وَلَفْظُهُ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بِالْهَمِّ وَبِالْكِلَابِ» ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ، وَقَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسَلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَعَفَرُوهُ الثَّامِنَةَ فِي التُّرَابِ». وَانظُرْ (٥٦٥٠) وَ(٥٦٥٥) وَ(٥٦٥٧).

أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَّمِ ، لِأَمْرَتْ بِقَتْلِهَا وَلَكِنْ اقْتُلُوا الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ» (١).

[٦٠:٣]

ذَكَرُ الْإِبَاحَةِ لِصَاحِبِ الْحَرِّ اقْتِنَاءَ الْكَلَابِ لِيَتَفَعَّ بِهَا

٥٦٥٩ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بَحْرَانِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الْحَرِّ (٢).

[٤٢:٢]

\*\*\*

- (١) حديث صحيح، رجاله ثقات، وقد تقدم تخريجه برقم (٥٦٥١).
- (٢) إسناده قوي، عم أحمد بن خالد: هو الوليد بن عبد الملك بن عبد الله الحراني، وذكره المؤلف في «الثقات» ٢٢٧/٩ فقال: يروي عن ابن عيينة، وعيسى بن يونس، وأهل الجزيرة. وحدثنا عنه ابن أخيه أحمد بن خالد بن عبد الملك، أبو بدر بحران وغيره من شيوخنا: مستقيم الحديث إذا روى عن «الثقات»، وقال أبو حاتم: صدوق، ومن فوقه من رجال الشيخين. وانظر (٥٦٥٠) و(٥٦٥٥) و(٥٦٥٦) و(٥٦٥٧).

## ٥ - باب

ما جاء في التباغض والتحاسد والتدابير  
والتشاجر والتهاجر بين المسلمين

ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنِ التَّبَاغُضِ وَالتَّحَاوُدِ وَالتَّدَابِيرِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ

٥٦٦٠ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سِنَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ

أَبِي بَكْرٍ، عَنِ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابِرُوا، وَكُونُوا عِبَادًا لِلَّهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَجُلُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ» (١).

[٣: ٢]

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وهوفي «الموطأ» ٢ / ٩٠٧ في حسن الخلق: باب ما جاء في الهجرة، ومن طريقه أخرجه البخاري (٦٠٧٦) في الأدب: باب الهجرة، وفي «الأدب المفرد» (٣٩٨)، ومسلم (٢٥٥٩) (٢٣) في البر والصلة والآداب: باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابير، وأبوداود (٤٩١٠) في الأدب: باب فيمن يهجر أخاه المسلم، وأبونعيم في «الحلية» ٣ / ٣٧٤، والبغوي (٣٥٢٢).

وأخرجه أحمد ٣ / ١١٠ و ١٦٥ و ١٩٩ و ٢٥٥، والحميدي (١١٨٣)، والطيالسي (٢٠٩١)، وعبد الرزاق (٢٠٢٢٢)، والبخاري (٦٠٦٥) في الأدب: باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير، ومسلم (٢٥٥٩) (٢٣) =

ذَكَرُ الزَّجْرِ عَنِ الْمُشَاحِنَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ،  
إِذَا الْغُفْرَانُ يَكُونُ عَنِ الْمَشَاحِنِ بَعِيداً

٥٦٦١ - أخبرنا الفضل بن الحُباب، حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ، قال: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قال: حدثنا سهيلٌ، عن أبيه

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ كُلَّ يَوْمٍ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ، فَيَغْفِرُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً إِلَّا رجلاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فيقال: أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا، أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا» (١) . . . [٣: ٢]

والترمذي (١٩٣٥) في البر والصلة: باب ما جاء في الحسد، وأبو يعلى (٣٥٤٩) و(٣٥٥٠) و(٣٥٥١) و(٣٦١٢)، وأبو نعيم ٣/٣٧٤، والبيهقي في «السنن» ٧/٣٠٣ و١٠/٢٣٢، وفي «الأدب» (٣٠٠) من طرق عن الزهري، به. وأخرجه أحمد ٣/٢٠٩ و٢٧٧ و٢٨٣، ومسلم (٢٥٥٩) (٢٤)، وأبو يعلى (٣٢٦١) و(٣٧٧١) من طريقين عن أنس.

وقوله: «ولا تدابروا» قال البغوي: معناه التهاجر والتصارم، مأخوذ من تولية الرجل دبره إذا رأى أخاه وإعراضه عنه، فأما النهي عن الهجران أكثر من ثلاث، إنما جاء في هجران الرجل أخاه لِعَتَبٍ وَمَوْجِدَةٍ، أولنبوة تكون منه، فرخص له في مدة الثلاث لقلتها، وحرم ما وراءها، فأما هجران الوالد الولد، والزوج الزوجة، ومن كان في معنهما، فلا يُضَيِّقُ أكثر من ثلاث، وقد هجر رسول الله ﷺ نساءه شهراً. هذا قول الخطابي في كتابه. قلت (القاتل البغوي): فأما هجران أهل العصيان، وأهل الريب في الدين، فشرع إلى أن تزول الريبة عن حالهم، وتظهر توبتهم، قال كعب بن مالك حين تخلف عن غزوة تبوك: ونهى النبي ﷺ عن كلامنا، وذكر خمسين ليلة. (١) إسناده صحيح على شرط الصحيح.

ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنِ الْهَجْرَانِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ  
أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ لَيَالٍ

٥٦٦٢ - أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة، قال: حَدَّثَنَا  
ابن أبي السري، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري،  
عن عوف بن الحارث - وهو ابن أخي عائشة لأمها -

أن عائشة حَدَّثَتْ أن عبد الله بن الزبير قال في بيعٍ أوعطاه  
أعطته: وَاللَّهِ لَتَنْتَهِيَنَّ عَائِشَةُ أَوْ لِأَحْجُرَنَّ عَلَيْهَا. قَالَتْ عَائِشَةُ حِينَ  
بَلَغَهَا ذَلِكَ: إِنَّ لِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرًا أَنْ لَا أَكَلِّمَ ابْنَ الزَّبِيرِ أَبَدًا، فَاسْتَشْفَعَ  
ابْنُ الزَّبِيرِ حِينَ طَالَتْ هَجْرَتُهَا لَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ  
لَا أَشْفَعُ فِيهِ أَحَدًا، وَلَا أَحْنُثُ فِي نَذْرِي الَّذِي نَذَرْتُ أَبَدًا، فَلَمَّا  
طَالَ ذَلِكَ عَلَى ابْنِ الزَّبِيرِ، كَلَّمَ الْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ،  
وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ، وَهُمَا مِنْ بَنِي زُهْرَةَ، فَقَالَ  
لَهُمَا: نَشَدْتُكُمَا بِاللَّهِ إِلَّا أَدْخَلْتُمَانِي عَلَى عَائِشَةَ، فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهَا أَنْ  
تَنْذِرَ فِي قَطِيعَتِي، فَأَقْبَلَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ  
بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ وَقَدْ اشْتَمَلَا عَلَيْهِ بِيَرْدِيهِمَا حَتَّى اسْتَأْذَنَا عَلَى عَائِشَةَ

وأخرجه الطيالسي (٢٤٠٣) من طريق وهيب، وأبو القاسم البغوي في  
«الجمديات» (٣٠٦١) من طريق أبي غسان محمد بن مطرف، كلاهما عن  
سهيل، بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو محمد البغوي (٣٥٢٤) عن علي بن الجعد، عن أبي غسان  
محمد بن مطرف، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة، به. وقد تقدم برقم  
(٣٦٤٤)، وسيأتي برقم (٥٦٦٣) و(٥٦٦٦) و(٥٦٦٧) و(٥٦٦٨).

فقالا: السلامُ على النبي ﷺ، إيه ندخلُ يا أمَّ المؤمنين؟ فقالت عائشةُ: ادخلَا، فقالا: كلنا؟ قالت: نعم ادخلوا كلُّكم، ولا تعلمُ عائشةُ أنَّ معهما ابنَ الزُّبير، فلما دخلوا، اقتحمَ ابنُ الزبير الحِجَابَ، ودخلَ على عائشةَ، فاعتنقها، وطَفِقَ يُنَاشِدُهَا وَيُبْكِي، وَطَفِقَ الْمِسُورُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ يُنَاشِدَانِ عَائِشَةَ، ويقولان لها: إنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قد نهى عما عَمِلْتِيهِ، وإنه لا يحِلُّ لمسلم أن يهجرَ أخاهُ فوقَ ثلاثٍ، فلما أكثرَا على عائشةَ التَّذِكِرَةَ، طَفِقَتْ تذكُرهم وتُبْكِي، وتَقُولُ: إِنِّي نَذَرْتُ وَالنَّذْرُ شَدِيدٌ، فلم يَزَالَا بها حتَّى كَلَمَتِ ابنَ الزبيرِ، ثُمَّ أَعْتَقَتْ عَنْ نَذْرِهَا ذَلِكَ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً، ثُمَّ كَانَتْ بَعْدَمَا أَعْتَقَتْ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً تُبْكِي حَتَّى تَبَلَّ دُمُوعُهَا حِمَارَهَا<sup>(١)</sup>. [٢: ٢]

قال أبو حاتم: عائشةُ هي خالَةُ عبدِ اللَّهِ بنِ الزبيرِ، لأنَّ أمَّ عبدِ اللَّهِ بنِ الزبيرِ أسماءُ بنتُ أبي بكرٍ أختُ عائشةَ.

ذَكَرَ الزَّجْرِيُّ عَنِ ابْنِ يَهْجَرَ الْمَرْءِ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ  
فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ

٥٦٦٣ - أخبرنا محمدُ بنُ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ مولى ثقيف، قال:

(١) حديث صحيح. ابن أبي السري متابع، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين.

وهو في «المصنف» برقم (١٥٨٥١) ومن طريقه أخرجه أحمد ٤ / ٣٢٧.

وأخرجه البخاري (٦٠٧٣) في الأدب: باب الهجرة، من طريق شعيب، عن الزهري، به.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا الْمُتَهَاجِرِينَ يَقُولُ: رُدُّوا هٰذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا»<sup>(١)</sup>. [٨٦:٢]

ذَكَرْنَا فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ عَمَّن مَاتَ وَهُوَ مُهَاجِرٌ لِأَخِيهِ  
الْمُسْلِمِ فَوْقَ الْأَيَّامِ الثَّلَاثِ

٥٦٦٤ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدِ الرَّشَكِيِّ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيِّ

عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُصَارِمَ مُسْلِمًا فَوْقَ ثَلَاثِ، وَإِنَّهُمَا نَاكِبَانِ عَنِ الْحَقِّ مَا كَانَا عَلَى صِرَامِهِمَا، وَإِنْ أَوْلَهُمَا فَيْئًا يَكُونُ سَبْقُهُ بِالْفِيءِ كَفَّارَةً لَهُ، وَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَقْبَلْ سَلَامَهُ رَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ، وَرَدَّ عَلَى الْآخِرِ الشَّيْطَانُ، وَإِنْ مَاتَا عَلَى صِرَامِهِمَا لَمْ يَدْخُلَا الْجَنَّةَ وَلَمْ يَجْتَمِعَا فِي الْجَنَّةِ»<sup>(٢)</sup>. [٤٢:٣]

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم. وقد تقدم برقم (٣٦٤٤) و(٥٦٦١) وسيأتي برقم (٥٦٦٦) و(٥٦٦٧) و(٥٦٦٨).

(٢) إسناده صحيح على شرط الشيخين غير صحابه، فمن رجال مسلم. أبو عامر العقدي: هو عبد الملك بن عمرو، ويزيد الرشك: هو يزيد بن أبي يزيد الضبي.

قال أبو حاتم: قوله ﷺ: «لم يَدْخُلَا الْجَنَّةَ ولم يجتمعا في الجنة»: يريد به: إن لم يتفضلَ الرَّبُّ جَلَّ وعلا عليهما بالعفوِ عن إثمِ صِرَامِهِمَا ذَلِكَ.

ذَكَرُ مَغْفِرَةَ اللَّهِ جَلَّ وعلا في ليلةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ  
لِمَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ إِلَّا مَنْ أَشْرَكَ بِهِ  
أَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ

٥٦٦٥ - أخبرنا محمدُ بنُ المعافى العابدِ بَصِيدًا، وابنُ قتيبة وغيره، قالوا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدِ الْأَزْرَقِ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَلِيدٍ عْتَبَةُ بْنُ حَمَادٍ، عن الأوزاعيِّ، ، وابنِ ثوبانَ، عن أبيه، عن مكحولٍ، عن مالكِ بنِ يُخَامِرِ

عن معاذِ بنِ جبلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: «يَطْلُعُ اللَّهُ إِلَى خَلْقِهِ فِي لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِجَمِيعِ خَلْقِهِ إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ» (١).

[٢:١]

وأخرجه أحمد ٤ / ٢٠، والطبراني ٢٢ / (٤٥٤) من طرق عن شعبة، بهذا الإسناد.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٠٢) و(٤٠٧)، والطبراني ٢٢ / (٤٥٥) من طريق عبد الوارث، عن يزيد الرُّشَكِ، به. وأورده الهيثمي في «المجمع» ٨ / ٦٦، ونسبه لأحمد وأبي يعلى، وقال: رجال أحمد رجال الصحيح.

(١) حديث صحيح بشواهد، رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً، مكحول لم يلق مالك بن يخامر.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥١٢)، والطبراني في «الكبير» ٢٠ / (٢١٥) عن هشام بن خالد، بهذا الإسناد. وذكره الهيثمي في

ذَكَرُ مَغْفِرَةَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا غَيْرَ الْمَشَاجِنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ  
فِي كُلِّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ عِنْدَ عَرْضِ أَعْمَالِهِمْ عَلَى  
بَارئِهِمْ جَلَّ وَعَلَا فِيهِمَا

٥٦٦٦ - أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَنْصَارِيُّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ  
أَبِي بَكْرٍ، عَنِ مَالِكٍ، عَنِ سُهَيْلٍ، عَنِ أَبِيهِ

عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ  
يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَيَغْفِرُ اللَّهُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ  
شَيْئًا، إِلَّا رَجُلًا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فَيُقَالُ: أَنْظِرُوا هَذَيْنِ

«المجمع» ٨ / ٦٥ وقال: رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»،  
ورجالهما ثقات.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٥ / ١٩١ من طريق أزهر بن المرزبان،  
عن عتبة بن حماد، به.

وفي الباب عن أبي موسى الأشعري عند ابن ماجة (١٣٩٠)، وابن  
أبي عاصم (٥١٠)، واللالكائي (٧٦٣).

وعن أبي هريرة عند البزار (٢٠٤٦).

وعن أبي ثعلبة عند ابن أبي عاصم (٥١١)، واللالكائي (٧٦٠).

وعن أبي بكر عند البزار (٢٠٤٥)، وابن خزيمة في «التوحيد»

ص ٩٠، وابن أبي عاصم (٥٠٩)، واللالكائي في «السنة» (٧٥٠).

وعن عوف بن مالك عند البزار (٢٠٤٨).

وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد ١٧٦ / ٢.

وعن عائشة عند الترمذي (٧٣٩)، وأحمد ٢٣٨ / ٦، وابن ماجة

(١٣٨٩)، واللالكائي (٧٦٤). وهذه الشواهد وإن كان في كل واحد منهما

مقال تقوي حديث الباب.

حَتَّى يَصْطَلِحَا، أَنْظِرُوا هَذَا حَتَّى يَصْطَلِحَا»<sup>(١)</sup>. [٢:١]

ذكر مغفرة الله جلّ وعلا ذنوب غير المشاحن  
في كلِّ اثنين وخميس

٥٦٦٧ - أخبرنا ابنُ خزيمة، قال: حدثنا يونسُ بنُ عبدِ الأعلى، قال: أخبرنا ابنُ وهب، أن مالِك بنَ أنسٍ أخبره، عن مسلم بنِ أبي مريم، عن أبي صالح السَّمَّان

عن أبي هريرة، عن رسولِ الله ﷺ قال: «تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ، إِلَّا عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فَيَقَالُ: اتْرُكُوا هَذَا حَتَّى يَفِيثَا»<sup>(٢)</sup>. [٢:١]

قال أبو حاتم: هذا في الموطأ<sup>(٣)</sup> موقوف ما رفعه عن مالك إلا ابنُ وهب.

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» برقم (٤١١)، والبيهقي في «الأدب» (٣٠٤)، والبخاري (٣٥٢٣) من طريق مالك، بهذا الإسناد. وقد تقدم برقم (٣٦٤٤) و(٥٦٦١) و(٥٦٦٣)، وسيأتي (٥٦٦٧) و(٥٦٦٨).

(٢) إسناده صحيح على شرط مسلم. وقد تقدم برقم (٣٦٤٤) و(٥٦٦١) و(٥٦٦٣) و(٥٦٦٦)، وسيأتي برقم (٥٦٦٨).

(٣) ٩٠٩ / ٢ في حسن الخلق: باب ما جاء في المهاجرة، قال ابن عبد البر فيما نقله عنه الزرقاني في «شرح الموطأ» ٤ / ٢٦٦ - ٢٦٧: كذا وقفه يحيى وجمهور الرواة، ومثله لا يقال بالرأي، فهو توقيف بلا شك، وقد رواه ابن وهب عن مالك، وهو من أجل أصحابه، فصرح برفعه.

ذَكَرُ مَغْفِرَةَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا ذُنُوبَ غَيْرِ الْمَشَاحِنِ مِنْ  
عِبَادِهِ فِي كُلِّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ

٥٦٦٨ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَيُعْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا رَجُلًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فَيُقَالُ: أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا» (١).

[٣: ٢]

ذَكَرُ الْبَيَانَ بِأَنَّ خَيْرَ الْمَتَهَاجِرِينَ مَنْ كَانَ  
بَادئًا بِالسَّلَامِ مِنْهُمَا

٥٦٦٩ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سَنَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ  
عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ» (٢).

[٢: ٢]

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم، وهو مكرر (٥٦٦٦).

(٢) إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وهو في «الموطأ» ٢ / ٩٠٦ - ٩٠٧ في حسن الخلق: باب ما جاء في المهاجرة، ومن طريق مالك أخرجه أحمد ٥ / ٤٢٢، والبخاري (٦٠٧٧) في الأدب: باب الهجرة، ومسلم (٢٥٦٠) في البر والصلة: باب تحريم الهجر =

ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنْ مَسَّنَ بِدَأِّ السَّلَامِ  
مِنَ الْمُتَهَاجِرِينَ كَانَ خَيْرَهُمَا

٥٦٧٠ - أَخْبَرَنَا السَّامِيُّ، وَعُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ، وَالْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالُوا:  
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الزَّهْرِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ  
يَزِيدٍ

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ  
لِأَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ  
هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ»<sup>(١)</sup>. [٣: ٢]

\*\*\*

فوق ثلاث بلا عذر شرعي، وأبوداود (٤٩١١) في الأدب: باب فيمن يهجر  
أخاه المسلم، والبعوي (٣٥٢١)، والطبراني (٣٩٥٠).

وأخرجه أحمد ٥/ ٤١٦ و ٤٢١ و ٤٢٢، والطيلاسي (٥٩٢)، والبخاري  
(٦٢٣٧) في الاستئذان باب السلام للمعرفة وغير المعرفة، ومسلم (٢٥٦٠)،  
والترمذي (١٩٣٢) في البر والصلة: باب ما جاء في كراهية الهجر للمسلم،  
والبيهقي ١٠/ ٦٣، والطبراني (٣٩٤٩) و (٣٩٥١) ... و (٣٩٦٠) من طرق  
عن الزهري به.

(١) إسناده صحيح على شرطهما، وهو مكرر ما قبله.

## ٦ - باب التواضع والكبر والعجب

ذكر الإخبار عما يجب على المرء من لزوم التواضع  
وترك التكبر والتعظيم على عباد الله

٥٦٧١ - أخبرنا أبو يعلى، قال: حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَّاجِ السَّامِيُّ، قال: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عن عطاء بن السائب، عن سلمان الأغرِّ عن أبي هريرة أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال، فيما يَحْكِي عن رَبِّهِ جَلَّ وَعَلَا: «الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعِظْمَةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَارَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا، قَذَفْتُهُ فِي النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

[٦٧:٣]

ذَكَرَ الْخَبِيرُ الْمَدْحُضِيُّ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا  
الْخَبَرَ تَفَرَّدَ بِهِ سَلْمَانُ الْأَغْرِيُّ

٥٦٧٢ - أخبرنا محمد بن زهير بالأبلة، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكَنْدِيُّ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن الله جَلَّ وَعَلَا:

(١) إسناده قوي. حماد بن سلمة: روي عن عطاء قبل الاختلاط. وقد تقدم برقم (٣٢٨).

«الكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعَظْمَةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي فِي شَيْءٍ مِنْهُ،  
أَدْخَلْتُهُ فِي النَّارِ» (١).

[٦٧:٣]

ذَكَرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ أَنْ يَتَوَاضَعَ فِي جُلُوسِهِ  
بِتَرْكِ الْأَسْبَابِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى التَّكْبُرِ

٥٦٧٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ  
سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ الطَّبَّاعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
مَعَاذُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَعَاذِ بْنِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ

عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَحْفِزُ عَلَيَّ رُكْبَتَيْهِ  
وَلَا يَتَكَبَّرُ (٢).

[٢٨:٥]

(١) رجاله ثقات إلا أن ابن فضيل - وهو محمد - روى عن عطاء بن السائب بعد  
الاختلاط.

وأخرجه ابن ماجه (٤١٧٥) في الزهد: باب البراءة من الكبر  
والتواضع، من طريق عبد الرحمن المحاربي، عن عطاء، بهذا الإسناد.  
قال البوصيري في «الزوائد» ١ / ٢٦٤: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أن  
عطاء بن السائب اختلط بأخره، ولم يعرف حال عبد الرحمن بن محمد  
المحاربي هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده. وذكر له حديث أبي هريرة  
المتقدم شاهداً له.

(٢) معاذ بن محمد وأبوه وجده ذكرهم المؤلف في «الثقات» ١٧٧ / ٩ و ٣٧٨ / ٧  
و ٤٢٢ / ٥، وفي «التهذيب» ٩ / ٤٦٣: محمد بن معاذ بن أبي بن كعب،  
عن أبيه، عن جده، عن أبي، وعنه ابنه معاذ، قال ابن المديني: لا نعرف  
محمدًا ولا أباه، وهو إسناد مجهول.

وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي» ص ١٩١ من طريق إبراهيم بن  
سعيد الجوهري، بهذا الإسناد.

ذَكَرَ الزَّجْرَ عَنِ اتِّكَاءِ الْمَرْءِ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى  
خَلْفَ ظَهْرِهِ فِي جُلُوسِهِ

٥٦٧٤ - أخبرنا أبو عَروبة بَحْرَانُ، قال: حَدَّثَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَرَّانِيُّ، قال: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ

عَنْ أَبِيهِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ، قال: مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جَالِسٌ قَدْ وَضَعْتُ يَدِي الْيُسْرَى خَلْفَ ظَهْرِي وَاتَّكَأْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَقَعُدُ قَعْدَةَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ»<sup>(١)</sup>.

قال ابن جريج: وضع راحتيه على الأرض وراء ظهره. [١٠٨:٢]

ذَكَرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ أَنْ لَا يَأْتِفَ مِنَ الْعَمَلِ الْمُسْتَحْقَرِ  
فِي بَيْتِهِ بِنَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ عَظِيمًا فِي أَعْيُنِ الْبَشَرِ

٥٦٧٥ - أخبرنا ابن قتيبة، حدثنا حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب،

وقوله: «كان يحفز» أي: يجلس على وركيه كأنه ينهض. وفي رواية

أبي الشيخ: «يجثو على ركبتيه».

(١) المغيرة بن عبد الرحمن الحراني: روى له النسائي، وهو ثقة، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين غير الشريد، فمن رجال مسلم، لكن ابن جريج مدلس، وقد عنعن.

وأخرجه أحمد ٤ / ٣٨٨، وأبو داود (٤٨٤٨) في الأدب: باب في الجلسة المكروهة، والحاكم ٤ / ٢٦٩، والطبراني (٧٢٤٢)، والبيهقي ٣ / ٢٣٦ من طرق عن عيسى بن يونس، بهذا الإسناد، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الطبراني (٧٢٤٣) من طريق مندل، عن ابن جريج، به.

حدثني معاوية بن صالح، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة

عن عائشة أنها سُئِلَتْ ما كَانَ عَمَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ؟  
قالت: ما كَانَ إِلَّا بَشْرًا مِنَ الْبَشَرِ، كَانَ يَفْلِي ثَوْبَهُ، وَيَحْلُبُ شَاتَهُ،  
وَيَخْدِمُ نَفْسَهُ<sup>(١)</sup>.

[٤٧: ٥]

(١) إسناده قوي على شرط مسلم.

وأخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» ٨ / ٣٣١ من طريق أحمد بن  
سعيد، عن ابن وهب، بهذا الإسناد.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٤١)، والترمذي في «الشمائل»  
(٣٣٥)، والبخاري (٣٦٧٦) من طريق عبد الله بن صالح، وأخرجه أبو يعلى  
(٤٨٧٣) من طريق الليث بن سعد، كلاهما عن معاوية بن صالح، به. وقد  
سقط من المطبوع من «شرح السنة» من السند: «معاوية بن صالح».

تنبه: ذكرت في «شرح السنة» عن سند الترمذي فيه عبد الله بن صالح  
كاتب الليث سييء الحفظ، وقد تبين من هذا التخريج أنه قد تابعه عليه ابن  
وهب والليث بن سعد.

وأخرجه أحمد ٦ / ٢٠٦، والبخاري (٦٧٦) في الأذان: باب من كان  
في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج، و (٥٣٦٣) في النفقات: باب خدمة  
الرجل في أهله، و (٦٠٣٩) في الأدب: باب كيف يكون الرجل في أهله،  
والترمذي (٢٤٨٩) في صفة القيامة: باب رقم (٤٥)، وأبو الشيخ في  
«أخلاق النبي» ص ٢٠، والبخاري (٣٦٧٨) من طرق عن شعبة، عن الحكم،  
عن إبراهيم، عن الأسود قال: سألت عائشة: ما كان النبي ﷺ يصنع في  
بيته؟ قالت: كان يكون في مهنة أهله، فإذا حضرت الصلاة خرج  
إلى الصلاة.

وأخرجه أبو الشيخ ص ٢١ من طريق عقيل بن خالد، عن الزهري قال:  
سئلت رضي الله عنها: كيف كان خلق رسول الله في بيته؟ فقالت: كأحدكم =

## ذَكَرُ خَيْرِ ثَانٍ يُصْرَحُ بِصِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ

٥٦٧٦ - أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَسْطَامٍ بِالْأَبْلَغِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِعَائِشَةَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَيُّ شَيْءٍ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ؟ قَالَتْ: مَا يَفْعَلُ أَحَدُكُمْ فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ يَخْصِفُ نَعْلَهُ، وَيَخِيْطُ ثَوْبَهُ، وَيَرْقَعُ دَلْوَهُ<sup>(١)</sup>. [٤٧:٥]

ذَكَرُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ مَجَانِبَةِ التَّرَفُّعِ بِنَفْسِهِ فِي بَيْتِهِ  
عَنْ خِدْمَتِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَنْ يَكْفِيهِ ذَلِكَ

٥٦٧٧ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا مُهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سُئِلَتْ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ فِي بَيْتِهِ؟

= يَرْفَعُ شَيْئًا وَيَضَعُهُ، وَكَانَ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَيْهِ الْخِيَاطَةُ. وَهَذَا مَنْقُطَعٌ بَيْنَ الزَّهْرِيِّ وَعَائِشَةَ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٤٨٤٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ. وَانظُرْ (٥٦٧٦) وَ(٥٦٧٧).

(١) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. حُسَيْنُ بْنُ مُهْدِيٍّ: رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَهُوَ صَدُوقٌ، وَمِنْ فَوْقِهِ ثِقَاتٌ مِنْ رِجَالِ الشُّيْخِينَ.

وَهُوَ فِي «الْمُصَنَّفِ» بِرَقْمِ (٢٠٤٩٢)، وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٦٧/٦.

قالت: كَانَ يَخِيطُ ثَوْبَهُ، وَيَخْصِفُ نَعْلَهُ، وَيَعْمَلُ مَا يَعْمَلُ الرَّجَالُ فِي بُيُوتِهِمْ<sup>(١)</sup>.

[٤٧:٥]

ذكر الإخبار عن وَضَعِ اللَّهِ جَلًّا وَعِلًّا مَنْ تَكَبَّرَ  
عَلَى عِبَادِهِ، وَرَفَعَهُ مَنْ تَوَاضَعَ لَهُمْ

٥٦٧٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ دَرَّاجًا حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ دَرَجَةً، يَرْفَعُهُ اللَّهُ دَرَجَةً حَتَّى يَجْعَلَهُ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وَمَنْ يَتَكَبَّرَ عَلَى اللَّهِ دَرَجَةً، يَضَعُهُ اللَّهُ دَرَجَةً حَتَّى يَجْعَلَهُ فِي أَسْفَلِ السَّافِلِينَ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ يَعْمَلُ فِي صَخْرَةٍ صَمَاءَ لَيْسَ عَلَيْهِ بَابٌ

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين. وهو في «مسند أبي يعلى». برقم (٤٨٧٦).

وأخرجه أحمد ١٢١ / ٦ و ٢٦٠، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٣٩)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» ص ٢١ من طرق عن مهدي بن ميمون، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ١٦٧ / ٦، وعبد الرزاق (٢٠٤٩٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٤٠)، وأبو يعلى (٤٦٥٣) من طرق عن هشام بن عروة، به.  
وأخرجه أبو الشيخ ص ٢٠ من طريق حماد بن أسامة، عن هشام بن عروة، عن رجل، عن عائشة، به. وانظر (٥٦٧٥) و (٥٦٧٦).

ولا كُؤَةً، لَخَرَجَ<sup>(١)</sup> مَا غِيَّبَهُ لِلنَّاسِ كَائِنًا مَا كَانَ»<sup>(٢)</sup>. [٦٦:٣]

قال أبو حاتم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قوله ﷺ: «مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ دَرَجَةً» يريدُ به: من تواضع للمخلوقين في الله، فأضمر الخلق فيه، وقوله: «وَمَنْ يَتَكَبَّرْ» أراد به على خلق الله، فأضمر الخلق فيه، إذ المتكبرُ على الله كافرٌ به.

ذَكَرُ إِيجَابِ دُخُولِ النَّارِ لِلْمُسْتَكْبِرِ الْجَوَائِظِ  
إِنْ لَمْ يَتَفَضَّلِ اللهُ عَلَيْهِ بِالْعَفْوِ

٥٦٧٩ - أخبرنا أبو يعلى، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم المروزي، قال: أخبرنا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، قال: حَدَّثَنَا شَعْبَةُ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ

أَنَّهُ سَمِعَ حَارِثَةَ بْنَ وَهَبِ الْخَزَاعِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ، كُلُّ ضَعِيفٍ

(١) في الأصل: «يخرج»، والمثبت من «التقاسيم» ٣/ ٣٠٢.

(٢) إسناده ضعيف، دراج - وهو ابن سمعان أبو السمح - ضعيف في حديثه عن أبي الهيثم.

وأخرجه ابن ماجة (٤١٧٦) في الزهد: باب البراءة من الكبر والتواضع، عن حرمة بن يحيى، بهذا الإسناد.

قال البوصيري في «الزوائد» ١/ ٢٦٤: هذا إسناد ضعيف، دراج بن سمعان أبو السمح المصري وإن وثقه ابن معين، وأخرج له ابن حبان في «صحيحه»، فقد قال أبو داود وغيره: حديثه مستقيم إلا ما كان عن أبي الهيثم. وقال ابن عدي: عامة أحاديث دراج مما لا يتابع عليه. قلت: وانظر الحديث (٣٢٤٨).

مُتَضَعِّفٍ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ، وَأَهْلُ النَّارِ كُلُّ مُسْتَكْبِرٍ جَوَّازٍ»<sup>(١)</sup>.

[٧٦:٢]

٥٦٨٠ - أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، حدثنا عبد العزيز بن مسلم، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة

عن عبد الله، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ»<sup>(٢)</sup>.

[١٩:٣]

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين. معبد بن خالد: هو الجدلي من جديلة قيس الكوفي.

وأخرجه الطيالسي (١٢٣٨)، والبخاري (٦٦٥٧) في الأيمان والنذور: باب قول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْْمَانِهِمْ﴾، ومسلم (٢٨٥٣) (٤٦) في الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب النار يدخلها الجبارون والجنة...، وأبو يعلى (١٤٧٧)، والبيهقي ١٠ / ١٩٤ من طرق عن شعبة، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ٤ / ٣٠٦، والبخاري (٤٩١٨) في التفسير: باب ﴿عُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ﴾، و(٦٠٧١) في الأدب: باب الكبر، ومسلم (٢٨٥٣) (٤٧)، والترمذي (٢٦٠٥) في صفة جهنم: باب رقم (١٣)، وابن ماجه (٤١١٦) في الزهد: باب من لا يؤبؤه له، والبخاري (٣٥٩٣) من طريق سفيان، عن معبد بن خالد، به.

الجواظ: هو الجموع المنوع، وقيل: الكثير اللحم، المختال في مشيته، وقيل: القصير البطين.

(٢) إسناده صحيح. إبراهيم بن الحجاج السامي: روى له النسائي، وهو ثقة، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين. عبد العزيز بن مسلم: هو القسملبي المروزي. وقد تقدم برقم (٢٢٤).

قال أبو حاتم: في هذا الخبرِ معنيانِ اثنان: أَحَدُهُمَا - وهو الذي نوَّعنا له النوعَ - : «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كان في قلبه مثقالُ حبةِ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ»: أراد به جنَّةً عاليةً يدخلها غيرُ المتكبرين .

وقوله: «ولا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كان في قلبه مثقال حبة خردل من إيمانٍ» أراد به ناراً سافِلةً يدخلها غيرُ المسلمين .

والمعنى الثاني: لا يدخلُ الجنةَ أصلاً مَنْ كان في قلبه مثقالُ حبةِ خردلٍ مِنْ كِبَرٍ، أراد بالكبر: الشُّرْكَ، إذ المشركُ لا يدخلُ جنَّةً من الجنانِ أصلاً .

وقوله: «لا يدخلُ النارَ من كان في قلبه مثقال حبةٍ من خردل من إيمانٍ» أراد به على سبيلِ الخلود، حتى يَصِحَّ المعنيانِ معاً .

ذَكَرُ نَفِي نَظَرَ اللهُ جَلَّ وَعَلَا إِلَى مَنْ جَرَّ ثِيَابَهُ خِيَلًا

٥٦٨١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُقَابِرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي يَجُرُّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلِ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>. [١٠٩:٢]

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم . المقابري - وهو يحيى بن أيوب - من رجال مسلم، ومن فوقه من رجال الشيخين . وقد تقدم برقم (٥٤٤٣) و(٥٤٤٤).

ذَكَرَ الزَّجْرَ عَنْ أَشْيَاءَ مَعْلُومَةٍ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهَا

٥٦٨٢ - أَخْبَرَنَا ابْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ، حَدَّثَنَا الرَّكِيُّ بْنُ الرَّبِيعِ الْفَزَارِيُّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ جَرَّ الْإِزَارِ، وَالتَّبْرُجَ بِالزَّيْنَةِ لِغَيْرِ أَهْلِهَا، وَعَزَلَ الْمَاءَ عَنْ مَحَلِّهِ، وَضَرَبَ الْكِعَابَ وَالصُّفْرَةَ، وَتَغْيِيرَ الشَّيْبِ، وَعَقْدَ<sup>(١)</sup> التَّمَائِمِ وَالرُّقْيَ إِلَّا بِالْمَعْوِذَاتِ<sup>(٢)</sup>. [١١٠: ٢]

(١) فِي الْأَصْلِ وَ«التَّقَاسِيمِ» ٢ / ٢٦٠: «عَنْ»، وَالتَّصْوِيبِ مِنْ أَبِي دَاوُدَ.  
(٢) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ: قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: لَا أَعْلَمُ رُوي عَنْهُ شَيْءٌ إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ، وَلَا نَعْرِفُهُ فِي أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ ٥ / ٢٧٠: لَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ٥ / ٢٢٢ - ٢٢٣: سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: لَيْسَ بِحَدِيثِهِ بَأْسٌ، وَإِنَّمَا رَوَى حَدِيثًا وَاحِدًا، مَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَبَرَ بِهِ، وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَنْكُرُهُ أَوْ يَطْعَنُ عَلَيْهِ، وَأَدْخَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الضَّعْفَاءِ»، وَقَالَ أَبِي: يَحْوُلُ مِنْهُ. وَذَكَرَهُ الْمَوْلَفُ فِي «الثَّقَاتِ» ٥ / ٩٥، وَبَاقِي رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٢٢) فِي الْخَاتَمِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَالنِّسَائِيُّ ٨ / ١٤٠ فِي الزَّيْنَةِ: بَابُ الْخَضَابِ بِالصُّفْرَةِ، مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سَلِيمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١ / ٣٨٠ وَ ٣٩٧، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٧ / ٢٣٢ وَ ٩ / ٣٥٠ مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الرَّكِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ، بِهِ. وَانظُرْ مَا بَعْدَهُ.  
وَضَرَبَ الْكِعَابَ: هِيَ فَصُوصُ النَّوْدِ.

ذَكَرَ الْخَيْرِ الْمَدْحُضِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْخَيْرَ  
تَفَرَّدَ بِهِ الْمُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ

٥٦٨٣ - أخبرنا محمد بن عبد الرحمن الدغولي، حدثنا محمد بن يحيى الذهلي، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا مُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ، وشُعْبَةُ، عن الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عن القاسمِ بْنِ حَسَّانَ، عن عمِّه عبد الرحمن بن حرملة

عن ابن مسعودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ عَشْرًا: تَغْيِيرَ الشَّيْبِ، وَخَاتَمَ الذَّهَبِ، وَالضَّرْبَ بِالْكَعَابِ وَالرُّقَى إِلَّا بِالْمَعْوِذَاتِ، وَالتَّمَائِمَ، وَجَرَّ الْإِزَارِ، وَالصَّفْرَةَ، وَالتَّبْرَجَ بِالزَّيْنَةِ لِغَيْرِ مَحَلِّهَا، وَعَزَلَ الْمَاءَ عَنِ مَحَلِّهِ (١). [١١٠:٢]

ذَكَرَ الزَّجْرَ عَنِ إِعْجَابِ الْمَرْءِ بِمَا أُوتِيَ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا  
الْفَانِيَةِ وَتَبَخُّرِهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا

٥٦٨٤ - أخبرنا سليمان بن الحسن بن يزيد العطار بالبصرة، حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عن ثابتٍ

= وعزل الماء عن محله، أي: عزله عن إقراره في فرج الزوجة، وهو محله، وهو تعريض بالنهي عن إتيانها في دبرها. وتغيير الشيب، يعني بالسواد.

والتمايم: جمع تميمة، وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم، فأبطله الإسلام. (١) هو مكرر ما قبله. وأخرجه أحمد ١ / ٤٣٩ عن محمد بن جعفر، عن شعبة، بهذا الإسناد.

عن أبي رافع أن فتى من قريش أتى أبا هريرة، فقال:  
يا أبا هريرة، إنك تُكثِرُ الحديثَ عن رسولِ اللهِ ﷺ، فهل سمعتهُ  
يقولُ في حُلَّتِي هذه؟ فقال: لولا ما أخذ اللهُ عليَّ في الكتابِ  
ما حدثتُكم بشيءٍ، سمعتهُ ﷺ يقولُ: «إن رجلاً ممن كان قبلكم  
يتبخترُ، إذ أعجبتُهُ جُمَّتُهُ وبرداهُ، فحَسَفَ اللهُ به الأرضَ،  
فهو يتجلجلُ فيها إلى يومِ القيامةِ»<sup>(١)</sup>. [٦:٣]

\*\*\*

(١) إسناده على شرط مسلم. أبو رافع: هو نفيح بن رافع الصائغ المدني  
نزيل البصرة.

وأخرجه أحمد ٤١٣/٢، ومسلم (٢٠٨٨) (٥٠) في اللباس والزينة: باب  
تحريم التبختر في المشي مع إعجابه بثيابه، من طريق عفان، عن حماد بن  
سلمة، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ٣١٥/٢ و ٣٩٠ و ٤٥٦ و ٤٩٢ و ٥٣١، وهو في  
«صحيفة همام» برقم (٦٥)، والبخاري (٥٧٨٩) في اللباس: باب من جر ثوبه  
من الخيلاء، ومسلم (٢٠٨٨) (٤٩)، والبيهقي (٣٣٥٥) من طرق عن  
أبي هريرة، به.

وقوله: «يتجلجل فيها» أي: يسوخ فيها مع اضطراب شديد، ويندفع  
من شق إلى شق، والجلجلة: حركة مع صوت، أي: يتحرك فيها.

## ٧ - باب الاستماع المكروه وسوء الظن والغضب والفحش

ذَكَرُ وَصِفَ عَقُوبَةَ مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ  
قَوْمٍ يَكْرَهُونَ مِنْهُ ذَلِكَ

٥٦٨٥ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بِسُنَّتِ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
بِشْرُ بْنُ هِلَالِ الصَّوَّافِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، فَإِنَّهُ  
يُعَذَّبُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ فِيهَا الرُّوحَ، وَمَنْ تَحَلَّمَ  
حُلْمًا كَاذِبًا كَلَّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَيُعَذَّبَ عَلَى ذَلِكَ، وَمَنْ  
اسْتَمَعَ إِلَى قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، صُبَّ فِي أُذُنِهِ الْأُنْكَ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.  
[١٠٩:٢]

(١) إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عكرمة، فمن  
رجال البخاري. أيوب: هو ابن أبي تميمه كيسان السخيتاني.  
وأخرجه الحميدي (٥٣١)، وأحمد ١/ ٢١٦ و ٣٥٩، والبخاري  
(٧٠٤٢) في التفسير: باب من كذب في حلمه، والطبراني (١١٨٥٥)  
و(١١٩٦٠)، والبيهقي في «السنن» ٧/ ٢٦٩، وفي «الأدب» (٩٨٨)، والبقوي  
(٣٨١٨) من طرق عن أيوب، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ١/ ٢٤٦، والطبراني (١١٨٣١)، و(١١٩٢٣) من طرق =

ذَكَرُ صَبِّ الْأَنْكِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي آذَانِ الْمَسْتَمِعِينَ  
إِلَى حَدِيثِ أَقْوَامٍ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ

٥٦٨٦ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفِيَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، عَذَّبَهُ اللَّهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ يَفِرُّونَ مِنْهُ صَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَنْكِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ تَحَلَّمَ كَلَّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ»<sup>(١)</sup>. [١٠٩:٢]

ذَكَرُ الزَّجْرِ عَنِ سُوءِ الظَّنِّ بِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

٥٦٨٧ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ

عَنْ عِكْرَمَةَ، بِهِ. وَاَنْظُرْ مَا بَعْدَهُ، وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (٥٨٤٨).

الْأَنْكِ: الرِّصَاصُ الْمَذَابُ.

وَقَوْلُهُ: «مَنْ تَحَلَّمَ» أَي: تَكَذَّبَ بِمَا لَمْ يَرِهِ فِي مَنْامِهِ، يُقَالُ: حَلَّمَ الرَّجُلُ يَحَلِّمُ: إِذَا رَأَى حُلْمًا، وَحَلَّمَ: صَارَ حَلِيمًا.

(١) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ. وَقَوْلُهُ: «بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ» تَحْرُفُ فِي

الْأَصْلِ إِلَى «شَعْرَتَيْنِ»، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ «التَّقَاسِيمِ» ١٢ لَوْحَةَ ٢٣٧.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٢٤) فِي الْأَدَبِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّؤْيَا، وَالتِّرْمِذِيُّ

(١٧٥١) فِي اللَّبَاسِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَصُورِينَ، وَالنَّسَائِيُّ ٢١٥ / ٨ فِي

الزَّيْنَةِ: بَابُ ذِكْرِ مَا يَكْلَفُ أَصْحَابُ الصُّورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مِنْ طَرَقَ عَنْ حَمَادٍ،

بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاَنْظُرِ الْحَدِيثَ الَّذِي

قَبْلَهُ، وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (٥٨٤٨).

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسُّسُوا، وَلَا تَحَسُّسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادًا لِلَّهِ إِخْوَانًا»<sup>(١)</sup>.

[٣:٢]

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين. أبو الزناد: هو عبد الله بن ذكوان، والأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز.

وهو في «الموطأ» ٢ / ٩٠٧ - ٩٠٨ في حسن الخلق: باب ما جاء في المهاجرة، ومن طريق مالك أخرجه أحمد ٢ / ٤٦٥ و ٥١٧، والبخاري (٦٠٦٦) في الأدب: باب «يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن»، ومسلم (٢٥٦٣) (٢٨) في البر والصلة: باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجس ونحوها، وأبوداود (٤٩١٧) في الأدب: باب في الظن، والبيهقي (٣٥٣٣)، والبيهقي ٦ / ٨٥ و ٨ / ٣٣٣ و ١٠ / ٢٣١.

وأخرجه أحمد ٢ / ٢٤٥ عن سفيان، عن أبي الزناد، به. وأخرجه البخاري (٥١٤٣) في النكاح: باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أويده، والبيهقي ٧ / ١٨٠ من طريق جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، به.

وأخرجه همام في «صحيفته» رقم (٦) ت رفعت فوزي عبد المطلب، وأحمد ٢ / ٣١٢ و ٣٤٢ و ٤٧٠ و ٤٨٢ و ٤٩٢ و ٥٠٤ و ٥٣٩، وعبد الرزاق (٢٠٢٢٨)، والبخاري (٦٠٦٤) في الأدب: باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير، و (٦٧٢٤) في الفرائض: باب تعليم الفرائض، ومسلم (٢٥٦٣) (٢٩)، والبيهقي (٣٥٣٤) من طرق عن أبي هريرة، به.

وأخرج الشطر الثاني أحمد ٢ / ٢٧٧ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٣٦٠ و ٣٨٩ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٤٤٦ و ٤٦٥ و ٤٦٩ و ٤٨٠ و ٥٠١ و ٥١٢، ومسلم (٢٥٦٣) (٣٠) و (٣١)، و (٢٥٦٤) (٣٢) و (٣٣) و (٣٤) باب تحريم ظلم المسلم، من طرق عن أبي هريرة. وطوله بعضهم.

### ذَكَرُ الْأَمْرِ بِالْجُلُوسِ لِمَنْ غَضِبَ وَهُوَ قَائِمٌ وَالِاضْطِجَاعِ إِذَا كَانَ جَالِسًا

٥٦٨٨ - أخبرنا أبو يعلى، قال: حدثنا سُريجُ بنُ يونس، قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا داودُ بنُ أبي هَندٍ، عن أبي حرب بن أبي الأسود

عن أبي ذرٍّ أن رسولَ الله ﷺ قال: «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ قَائِمٌ، فَلْيَجْلِسْ، فَإِنْ ذَهَبَ عَنْهُ الْغَضَبُ وَالْأَفْلِيضَطِجَعُ»<sup>(١)</sup>.

[٧٨:١]

ذَكَرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ ذَمِّ النَّفْسِ  
عَنِ الْخُرُوجِ إِلَى مَا لَا يُرْضِي اللَّهَ جَلًّا وَعَلَا بِالْغَضَبِ

٥٦٨٩ - أخبرنا عبدُ الله بنُ محمد بنِ سَلمٍ، بيتُ المقدس، قال:

(١) حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعاً، لأن أبا حرب لا يعرف له سماع من أبي ذر، قال في «التهذيب» ١٢ / ٦٩: أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي البصري روى عن أبيه وأبي ذر، والصحيح عن أبيه، قلت: لكن وصله أحمد ٥ / ١٥٢ عن أبي معاوية، عن داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبي الأسود، عن أبي ذر. وهذا سند صحيح على شرط مسلم. أبو معاوية: هو محمد بن خازم.

وأخرجه أبو داود (٤٧٨٣) في الأدب: باب ما يقال عند الغضب، والبخاري (٣٥٨٤) عن أحمد بن حنبل، عن أبي معاوية، بهذا الإسناد. وأخرجه أبو داود (٤٧٨٣) عن وهب بن بقية، عن خالد، عن داود، عن بكر أن النبي ﷺ بعث أبا ذر، بهذا الحديث. وهذا مرسل.

قال الإمام الخطابي: القائم: منتهى للحركة والبطش، والقاعد: دونه في هذا المعنى، والمضطجع ممنوع منهما، فيشبه أن يكون النبي ﷺ إنما أمره بالقعود لثلاث تدبر منه في حال قيامه وقعوده بادرة يندم عليها فيما بعد.

حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ ابْنِ عَمٍّ لَهُ - وَهُوَ جَارِيَةٌ بَنُ قَدَامَةَ - أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لِي قَوْلًا يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهِ، وَأَقِلُّ لِعَلِّي لَا أُغْفَلُهُ، قَالَ: «لَا تَغْضَبْ» فَعَادَ لَهُ مَرَارًا كُلَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْضَبْ»<sup>(١)</sup>.

[٦٥:٣]

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم غير صحابه جارية بن قدامة، فقد روى له النسائي في «مسند علي».

وأخرجه الطبراني (٢٠٩٦) من طريق أحمد بن صالح، عن ابن وهب، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ٥ / ٣٤ و ٣٧٢، وابن أبي شيبة ٨ / ٥٣٢ - ٥٣٣، والطبراني (٢٠٩٣) و (٢٠٩٤) و (٢١٠٣) و (٢١٠٦)، والحاكم ٣ / ٦١٥ من طرق عن هشام بن عروة، به.

وأخرجه أحمد ٥ / ٣٧٠، والطبراني (٢١٠٠) و (٢١٠٧) من طرق عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، به.

وأخرجه الطبراني (٢١٠١) من طريق محمد بن كريب، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس، عن عمه جارية.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» ٣١٥ / ٢ من طريق أبي معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس، عن جارية بن قدامة، عن عم أبيه.

وأخرجه الطبراني (٢١٠٤) من طريق عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس، عن عم له من بني تميم، عن جارية.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٨ / ٥٣٣، والطبراني (٢١٠٥) من طريق عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن الأحنف، عن جارية، عن ابن عم له من بني تميم.

وأخرجه الطبراني (٢٠٩٧) من طريق علي بن مسهر، عن هشام، عن أبيه، عن الأحنف، عن جارية، أن عمه أتى النبي . . .  
 وأخرجه الطبراني (٢١٠٢) من طريق عبد الله بن نمير، عن هشام، عن أبيه، عن الأحنف، عن ابن عم له من بني تميم، عن جارية.  
 وأخرجه الطبراني (٢٠٩٨) من طريق ابن نمير، عن هشام، عن أبيه، عن جارية.

وأخرجه الطبراني (٢٠٩٩) من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ عن طلحة بن قيس، عن الأحنف بن قيس، عن جارية، عن ابن عم له قال: قلت: يا رسول الله . . .  
 قال الحافظ في «الإصابة» ١ / ٢١٩ بعد أن أورد الحديث عن أحمد، عن يحيى بن سعيد وغيره، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف، عن جارية بن قدامة . . . : وهو بعلو في «المعرفة» لابن منده، وفيه اختلاف على هشام رواه أكثر أصحابه عنه كما تقدم، وصححه ابن حبان من طريقه، ورواه أبو معاوية، ويحيى بن زكريا الغساني، وسعيد بن يحيى اللخمي، عن هشام، فزاد فيه: عن جارية، عن عمه، ورواه ابن أبي شيبة عن عبدة بن سليمان، عن هشام على عكس ذلك، قال: عن الأحنف، عن عم له، عن جارية، ووقع في رواية لأبي يعلى عن جارية بن قدامة، عن عم أبيه، فذكر الحديث والأول أولى، فقد رواه الطبراني من طريق ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، ومن طريق محمد بن كريب، عن أبيه شهدت الأحنف يحدث عن عمه، وعمه جارية بن قدامة . . .

قال ابن الأثير في «أسد الغابة» ١ / ٣١٤: جارية بن قدامة التميمي السعدي عم الأحنف بن قيس، وقيل: ابن عم الأحنف، قاله ابن منده وأبو نعيم، إلا أن أبا نعيم قال: وقيل: ليس بعمه ولا ابن عمه أخي أبيه، وإنما سماه عمه توقيراً، وهذا أصح، فإنهما لا يجتمعان إلا في كعب بن سعد بن زيد مناة على ما نذكره، فإن أراد بقوله: ابن عمه، من قبيلة واحدة، =

٥٦٩٠ - أخبرنا أحمدُ بنُ علي بنِ المُثنى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، عنِ الْأَحْنَفِ بنِ قَيْسٍ

عن جارية بن قدامة أن رجلاً قال للنبي ﷺ: قُلْ لِي قَوْلًا وَأَقْلِيلٌ، قال: «لَا تَغْضَبْ» فَأَعَادَ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا تَغْضَبْ»<sup>(١)</sup>. [٥١:٢] قال أبو حاتم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قوله ﷺ: «لَا تَغْضَبْ» أراد به: أن لا تعملَ عملاً بعدَ الغضبِ مما نهيتك عنه، لا أنه نهاه عن الغَضَبِ، إذ الغَضَبُ شيءٌ جِبِلَّةٌ في الإنسانِ ومُحَالٌ أن يُنْهَى المرءُ عن جِبِلَّتِهِ التي خُلِقَ عَلَيْهَا، بل وَقَعَ النْهْيُ في هذا الخبرِ عما يتوَلَّدُ من الغَضَبِ مما ذكرناه.

ذَكَرَ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ مَجَانِبَةِ الْخُرُوجِ

إِلَى مَا لَا يُرْضِي اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عِنْدَ الْإِحْتِدَادِ

٥٦٩١ - أخبرنا الحسنُ بنُ سفيانَ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، قال: حَدَّثَنِي أَبُو عَوَانَةَ، قال: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عنِ الْحَارِثِ بنِ سُوَيْدٍ

فربما يصح له ذلك.

وقال الطبراني في «الكبير» ٢/ ٢٩٢: جارية بن قدامة السعدي التميمي عم الأحنف بن قيس، وليس بعمه أخي أبيه، ولكنه كان يدعوه عمه على سبيل الإعظام.

(١) هو مكرر ما قبله. وأخرجه أحمد ٣/ ٤٨٤ و ٥/ ٣٤، والطبراني (٢٠٩٥)، والخطيب في «تاريخه» ٣/ ١٠٨ عن يحيى بن سعيد، بهذا الإسناد

عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تقولون في الصرعة؟» قال: قلت: الذي لا يصرعه الرجال، قال: «الصرعة الذي يمسك نفسه عند الغضب»<sup>(١)</sup>. [٥٣:٣]

ذكر الأمر بالاستعاذة بالله جلّ وعلا من  
الشیطان الرجیم لمن اعتراه الغضب

٥٦٩٢ - أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا جرير، عن الأعمش، عن عدي بن ثابت قال: حدثنا سليمان بن صرد، قال: استب رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس، وأحدهما يسب صاحبه مغضباً قد أحمر وجهه، فقال رسول الله ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها، لذهب عنه ما يجد: أعود بالله من الشيطان الرجيم» فقالوا للرجل: ألا تسمع ما يقول رسول الله ﷺ قال: إني لست بمجنون<sup>(٢)</sup>. [١٠٤:١]

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم. محمد بن خلاد ومحمد بن يحيى من رجال مسلم، ومن فوقهما من رجال الشيخين.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٥٣٢ / ٨، ومن طريقه أبو داود (٤٧٧٩) في الأدب: باب من كظم غيظاً، عن أبي معاوية، عن الأعمش، بهذا الإسناد. وقد تقدم برقم (٢٩٥٠).

(٢) إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه البخاري (٦١١٥) في الأدب: باب الحذر من الغضب، والبخاري (١٣٣٣) عن عثمان بن أبي شيبة، عن جرير، بهذا الإسناد. وأخرجه أحمد ٣٩٤ / ٦، وابن أبي شيبة ٥٣٣ / ٨، والبخاري (٣٢٨٢) في بدء الخلق: باب صفة إبليس وجنوده، و (٦٠٤٨) في الأدب: =

## ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْفُحْشِ وَالْبَدَاءِ

للمرء في أسبابه

٥٦٩٣ - أخبرنا أبو خليفة، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ، عن عمرو بن دينار، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مَمْلَكٍ، عن أمِّ الدرداء.

عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَنْقَلَ مَا وُضِعَ فِي مِيزَانِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُلُقٌ حَسَنٌ، وَإِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَدِيءَ» (١).

[٧٦: ٢]

## ذِكْرُ بَغْضِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا الْفَاحِشَ الْمْتَفَحِّشَ مِنَ النَّاسِ

٥٦٩٤ - أخبرنا أبو يعلى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قال: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبِي، قال: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ يُحَدِّثُ، عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله، قال:

رَأَيْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يُصَلِّيَ عِنْدَ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ

باب ما ينهى عن السباب واللعن، ومسلم (٢٦١٠) (١٠٩) و(١١٠) في البر والصلة والآداب: باب فضل من يملك نفسه عند الغضب، وأبوداود (٤٧٨١) في الأدب: باب ما يقال عند الغضب، والحاكم ٢ / ٤٤١، والطبراني (٦٤٨٨) و(٦٤٨٩) من طرق عن الأعمش، به.

(١) حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح غير يعلى بن مملك، فقد روى له البخاري في «الأدب المفرد»، وأبوداود، والترمذي والترمذي، وذكره المؤلف في «الثقات» ٥ / ٥٥٦. وله طريق آخر صحيح تقدم عند المؤلف برقم (٤٨١).

مروانُ بنُ الحَكَمِ ، فقال: تُصَلِّي إلى قبره؟! فقال: إني أُحِبُّهُ، فقال له قولاً قبيحاً، ثم أدبر، فانصرفت أسامة، فقال: يا مروان إنك أذيتني، وإني سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «إنَّ اللهَ يُبَغِّضُ الفَاحِشَ المُتَفَحِّشَ» وإنَّكَ فَاحِشٌ مُتَفَحِّشٌ (١).

[١٠٩: ٢]

### ذكر وصف المتفحش

### الذي يبغضه الله جل وعلا

٥٦٩٥ - أخبرنا أبو خليفة، قال: حدثنا عليُّ بنُ المديني، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك،

(١) إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن إسحاق، فقد روى له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعه، وأصحاب السنن، وهو صدوق.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٠٥) من طريق علي بن المديني، عن وهب بن جرير، بهذا الإسناد. ولفظه: رأيت أسامة بن زيد عند حجرة عائشة يدعو، فجاء مروان فأسمعه كلاماً، فقال أسامة: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَغِّضُ الفَاحِشَ البُذِيءَ». وأورده الهيثمي في «المجمع» ٦٤ / ٨ وقال: رجاله ثقات.

وأخرج المرفوع منه الطبراني في «الكبير» (٣٩٩) و(٤٠٤)، وفي «الأوسط» (٣٣٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» ١٣ / ١٨٨ من طريقين عن عثمان بن حكيم، عن محمد بن أفلح مولى أبي أيوب، عن أسامة.

وأخرجه أحمد ٥ / ٢٠٢ عن حسين بن محمد، عن أبي معشر، عن سليم مولى ليث، عن أسامة. أبو معشر ضعيف، وسليم مولى ليث لا يعرف.

وأورده الهيثمي في «المجمع» ٦٤ / ٨ وقال: رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» بأسانيد، وأحد أسانيد الطبراني رجاله ثقات.

عن أمّ الدرداء

عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَثْقَلَ مَا وُضِعَ فِي مِيزَانِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُلُقٌ حَسَنٌ، وَإِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَدِيءَ». (١)

[١٠٩:٢]

ذكر البيان بأن من شرار الناس من اتقى فحشه

٥٦٩٦ - أخبرنا محمد بن الحسن بن الخليل، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عُرْوَةَ

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا سَمِعَ صَوْتَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ: «بِئْسَ الرَّجُلُ، أَوْ بِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ، فَلَمَّا دَخَلَ، انْبَسَطَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا خَرَجَ، كَلَّمَتْهُ عَائِشَةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتَ: «بِئْسَ الرَّجُلُ أَوْ بِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ» فَلَمَّا دَخَلَ، انْبَسَطَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ شَرُّ النَّاسِ مَنْ يَتَّقِي النَّاسَ فُحْشَهُ» (٢).

[١٠٩:٢]

ذكر بغض الله جلّ وعلا المتخاصم في ذات الله

٥٦٩٧ - أخبرنا محمد بن المنذر بن سعيد، قال: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حِجَابُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ

(١) صحيح، وهو مكرر (٥٦٩٣).

(٢) حديث صحيح. هشام بن عمار: روى له البخاري تعليقاً ومتابعة، وهو صدوق، ومن فوقه من رجال الشيخين غير عبد الرحمن بن حرملة، فمن رجال مسلم. وقد تقدم برقم (٤٥٣٨).

عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «أَبْغَضُ الرَّجَالِ إِلَى اللَّهِ  
الْأَلْدُ الْخِصْمُ» (١). [١٠٩: ٢]

\*\*\*

بعونه تعالى وتوفيقه تم طبع الجزء الثاني عشر من  
الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان  
ويليه الجزء الثالث عشر وأوله  
باب  
ما يُكره من الكلام وما لا يكره

(١) إسناده صحيح . يوسف بن سعيد بن مسلم : روى له النسائي ، وهو ثقة ، ومن  
فوقه ثقات من رجال الشيخين . حجاج بن محمد : هو المصيصي الأعور ،  
وابن أبي ملكية : هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي ملكية التيمي المدني .  
وأخرجه البيهقي ١٠ / ١٠٨ من طريق محمد بن إسحاق ، عن حجاج ،  
بهذا الإسناد .

وأخرجه أحمد ٦ / ٥٥ و ٦٣ و ٢٠٥ ، والبخاري (٢٤٥٧) في المظالم :  
باب قول الله تعالى : ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْخِصْمِ﴾ ، و (٤٥٢٣) في تفسير سورة البقرة :  
باب ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْخِصْمِ﴾ ، و (٧١٨٨) في الأحكام : باب الألد الخضم ، ومسلم  
(٢٦٦٨) في العلم : باب في الألد الخضم ، والترمذي (٢٩٧٦) في تفسير  
القرآن : باب ومن سورة البقرة ، والنسائي ٨ / ٢٤٧ - ٢٤٨ في آداب  
القضاة : باب الألد الخضم ، والبيهقي ١٠ / ١٠٨ ، والبغوي (٢٤٩٩) من  
طرق عن ابن جريج ، به .

obbeikandi.com

فهرس موضوعات الجزء الثاني عشر

من

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان

الموضوع	الصفحة
كتاب الأطعمة، باب آداب الأكل	٥
باب ما يجوز أكله وما لا يجوز	٥٩
باب الضيافة	٨٧
باب العقيقة	١٢٤
كتاب الأشربة - باب آداب الشرب	١٣٤
فصل في الأشربة	١٦٣
كتاب اللباس وآدابه	٢٣٤
كتاب الزينة والتطيب	٢٧٦
باب آداب النوم	٣٢٦
كتاب الحظر والإباحة	٣٦٦
فصل في التعذيب	٤١٨
باب المثلة	٤٣٢
فصل فيما يتعلق في الدواب	٤٣٦
باب قتل الحيوان	٤٤٦
باب ما جاء في التباعض والتحاسد والتدابير والتشاجر	
بين المسلمين	٤٧٦
باب التواضع والكبر والعجب	٤٨٦
باب الاستماع المكروه وسوء الظن والغضب والفحش	٤٩٨

\*\*\*

جدول الخطأ والصواب  
الجزء الثاني عشر

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
عن عمرو بن دينار عن نافع	عن نافع	٢٠	٩٨
١٩٧/٩	١٧٩/٩	١٤	١٠٠
سعد	سعيد	٢	١٧٩
ابنه	أباه	٣	٢٦٧
الحسن	الحسين	٢	٢٩١
(٢٧٥)	(٢٧٥١)	١٣	٣٥٥
(٥٦٣٨)	(٥٦٠٩)	الأخير	٤٦٠
الكعاب	وضرب الكعاب	الأخير	٤٩٥